

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المركز الجامعي بغيرداية  
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

# أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990 - 2009

مذكرة شهادة الماجستير في تخصص: التجارة الدولية

إشراف:

الدكتور لعمى أحمد

إعداد الطالب:

أويابته صالح

## لجنة المناقشة:

أ.د. معراج هواري ..... رئيسا  
د. لعمى أحمد ..... مشرفا ومقررا  
د. عزاوي أعمر ..... عضوا  
د. زيد الخير ميلود ..... عضوا  
د. مصيطفى عبد اللطيف ..... عضوا

السنة الجامعية 2010 - 2011

## الإهداء

أهدي هذا العمل:

إلى مَنْ دعواتهما ذللت لي الصعاب أطال الله في عمرهما أُمي وأبي

شكرا وتقديرا و عرفانا؛

إلى التي كانت في ضمير الغيب وأصبحت في عالم الشهادة وقاسمتني هموم إنجاز

هذا العمل زوجتي الكريمة حفظها الله؛

إلى كل إخوتي وأخواتي وكل العائلة؛

إلى كل الزملاء والأصدقاء؛

إلى كل من علمني ولو حرفا.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

## كلمة شكر

نحمد الله عز وجل حمدا كثيرا مباركا فيه على توفيقه لإتمام هذا البحث راجين منه عز وجل التوفيق والسداد.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى كل من قدم يد المساعدة وساهم في تذليل الصعوبات طيلة أطوار إنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة وأخص بالذكر:

المشرف الدكتور لعمى أحمد على توجيهاته ونصائحه القيمة التي مكنتني من إخراج البحث في شكله النهائي، اعترافا وتقديرا لجميل صبره وحسن تواضعه راجين من المولى عز وجل أن يزيده بهما رفعة؛

السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وصرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها؛

كل من ساعدني في الترجمة وأخص بالذكر الزميل والصديق الزعبي قاسم؛

وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد.

أخوكم صالح

**ملخص:** تتناول هذه الدراسة تأثير التغيير في سعر الصرف على كل من التوازن الداخلي والخارجي، وتؤثر سياسة سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل تأثيرها على موقف ميزان المدفوعات، وذلك باستخدام أدوات أهمها تعديل سعر صرف العملة، استخدام احتياطات الصرف، استخدام سعر الفائدة، والرقابة على الصرف.

ويتحقق التوازن الداخلي من خلال عدة مؤشرات كلية هي النمو الاقتصادي، تخفيض البطالة والتضخم، أما التوازن الخارجي فهو التوازن في ميزان المدفوعات، وتعتمد مدى فعالية سياسة أسعار الصرف على طبيعة البنية الاقتصادية للدول خاصة النامية، أما بالنسبة للجزائر فإنها مرتبطة أساسا بأسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وقد أثر انخفاض القيمة الحقيقية للدولار من جهة وانخفاض الدولار أمام اليورو من جهة أخرى على القدرة الشرائية لإيرادات المحروقات، هذا ما أثر سلبا على مختلف المؤشرات الاقتصادية.

**الكلمات المفتاحية:** ميزان المدفوعات، التضخم، تخفيض العملة، سعر الصرف الحقيقي، احتياطي الصرف.

**Résumé:** Cette étude examine l'effet de changement de taux de change sur les équilibres internes et externes, et la politique de taux de change comment a effectué sur les variables macroéconomiques et sur la balance des paiements, par ces outils : la modification du prix de taux de change, les réserves de change, taux d'intérêt, et le contrôle des changes.

L'équilibre interne réaliser par des indicateurs macro-économiques et les quels : la croissance économique, réduire le chômage et l'inflation, mais l'équilibre extérieur est le solde de la balance des paiements.

l'efficacité de la politique de taux de change a adopter sur la nature de la structure économique du pays, en particulier les pays en développement, pour le cas d'Algérie, est lié initialement au prix des carburants dans le marché mondial , et l'effet de la diminué de la valeur réelle du dollar et la baisse du dollar contre l'euro d'autre côté sur le pouvoir d'achat des recettes d'hydrocarbures est négatif, c'est ce que un effet négatif sur plusieurs indicateurs économiques.

**Mots clés:** balance des paiements, l'inflation, la dévaluation, le taux de change réel, les réserves de change.

الفهرس

## الفهرس

III	.....	الإهداء
IV	.....	الشكر
V	.....	ملخص
VI	.....	الفهرس
XV	.....	قائمة الجداول
XVI	.....	قائمة الأشكال البيانية
1	.....	المقدمة

## الفصل الأول: سعر الصرف (أنظمته، سياساته وأهدافه)

10		
11	.....	تمهيد
12	.....	المبحث الأول: ماهية سعر الصرف
12	.....	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف ووظائفه
12	.....	أولاً: مفهوم سعر الصرف
14	.....	ثانياً: وظائف سعر الصرف
14	.....	المطلب الثاني: أسواق الصرف
15	.....	أولاً: سوق الصرف الحاضرة
16	.....	ثانياً: سوق الصرف الآجلة
17	.....	المطلب الثالث: أنواع أسعار الصرف
17	.....	أولاً: سعر الصرف الاسمي
18	.....	ثانياً: سعر الصرف الحقيقي
19	.....	ثالثاً: سعر الصرف التوازي
19	.....	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على سعر الصرف
20	.....	أولاً: العوامل الفنية
20	.....	ثانياً: العوامل الأساسية

23	.....	المبحث الثاني: أنظمة الصرف والنظريات المحددة لسعر الصرف
23	.....	المطلب الأول: أنظمة الصرف
24	.....	أولاً: نظام سعر الصرف الثابت
27	.....	ثانياً: نظام سعر الصرف المتقلب (المرن)
29	.....	ثالثاً: الرقابة على الصرف
30	.....	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف
32	.....	المطلب الثالث: العوامل المحددة لاختيار نظام سعر الصرف في الدول النامية
34	.....	المبحث الثالث: سعر الصرف كسياسة اقتصادية
34	.....	المطلب الأول: أهداف سياسة سعر الصرف
34	.....	أولاً: دور سياسة سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
37	.....	ثانياً: دور سياسة سعر الصرف في تخصيص الموارد
37	.....	ثالثاً: دور سياسة سعر الصرف في إعادة توزيع الدخل
38	.....	رابعاً: دور سياسة سعر الصرف في التنمية الاقتصادية
39	.....	المطلب الثاني: أدوات سياسة سعر الصرف
39	.....	أولاً: تعديل سعر صرف العملة
40	.....	ثانياً: استخدام احتياطات الصرف
41	.....	ثالثاً: استخدام سعر الفائدة
41	.....	رابعاً: الرقابة على الصرف
42	.....	خامساً: إقامة سعر الصرف متعدد
42	.....	المطلب الثالث: علاقة سعر الصرف بالسياسات الاقتصادية
43	.....	أولاً: سعر الصرف والسياسة النقدية
44	.....	ثانياً: سعر الصرف والسياسة المالية
45	.....	ثالثاً: سعر الصرف والسياسة التجارية
46	.....	خلاصة الفصل الأول

47	الفصل الثاني: التوازن الاقتصادي
48	تمهيد
49	المبحث الأول: التوازن في الفكر الاقتصادي
49	المطلب الأول: مفهوم التوازن
50	المطلب الثاني: أشكال التوازن
50	أولاً: التوازن الجزئي والتوازن الكلي
51	ثانياً: التوازن قصير الأجل والتوازن الطويل الأمد
52	ثالثاً: التوازن الساكن والتوازن الحركي
52	رابعاً: التوازن الناقص والتوازن الكامل
53	خامساً: التوازن الداخلي والتوازن الخارجي
53	المطلب الثالث: التوازن في الفكر الاقتصادي
54	أولاً: التوازن في الفكر التقليدي (الكلاسيكي)
56	ثانياً: التحليل الكيترزي
57	المبحث الثاني: التوازن الكلي في النظام الاقتصادي
57	المطلب الأول: التوازن في سوق السلع والخدمات
58	أولاً: سوق السلع والخدمات أو منحنى الادخار - الاستثمار IS
61	ثانياً: انتقال منحنى IS
62	المطلب الثاني: عرض والطلب على النقود
62	أولاً: عرض النقود
63	ثانياً: الطلب على النقود
69	المطلب الثالث: توازن سوق النقد
71	أولاً: تحديد منحنى LM
73	ثانياً: انتقال منحنى LM
76	المطلب الرابع: التوازن الداخلي والخارجي
76	أولاً: التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد معاً
77	ثانياً: نموذج BP - IS - LM

80	.....	المبحث الثالث: حالات التوازن الداخلي والخارجي
80	.....	المطلب الأول: حالات التوازن الداخلي
80	.....	أولاً: النمو الاقتصادي
81	.....	ثانياً: مستوى التشغيل
82	.....	ثالثاً: التحكم في مستوى الأسعار (التضخم)
84	.....	المطلب الثاني: ميزان المدفوعات وحالات التوازن الخارجي
84	.....	أولاً: ميزان المدفوعات
85	.....	ثانياً: حالات ميزان المدفوعات
87	.....	ثالثاً: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات
89	.....	المطلب الثالث: أثر التعديل التلقائي لميزان المدفوعات على التوازن (الداخلي والخارجي)
92	.....	خلاصة الفصل الثاني
93		<b>الفصل الثالث: آثار سعر الصرف على التوازن الداخلي والخارجي</b>
94	.....	تمهيد
95		<b>المبحث الأول: الأسس النظرية لدراسة دور سعر الصرف في علاج الاختلال الداخلي والخارجي</b>
95	.....	المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية
95	.....	أولاً: الصيغة المطلقة
96	.....	ثانياً: الصيغة النسبية
97	.....	المطلب الثاني: المنهج النقدي لميزان المدفوعات وسعر الصرف
98	.....	أولاً: افتراضات المنهج النقدي
99	.....	ثانياً: المنهج النقدي في ظل ثبات أسعار الصرف
102	.....	ثالثاً: المنهج النقدي في ظل نظام أسعار الصرف المرنة
104	.....	رابعاً: تحليل نموذج الأصول المالية وسعر الصرف
105	.....	المطلب الثالث: منهج المرونات وسعر الصرف
105	.....	أولاً: افتراضات منهج المرونات
108	.....	ثانياً: المرونات التي يتوقف عليها نجاح سياسة التخفيض
109	.....	ثالثاً: شرط مارشال ليرنر

111	المطلب الرابع: منهج الاستيعاب
111	أولاً: تحليل الأسلوب
113	ثانياً: آثار تخفيض العملة
116	ثالثاً: التوازن الداخلي والخارجي
118	المبحث الثاني: آثار سياسات سعر الصرف كآلية لتسوية الاختلال الداخلي والخارجي
118	المطلب الأول: آثار سياسة تخفيض قيمة العملة على التوازن
118	أولاً: أثر التخفيض على التوازن الداخلي
121	ثانياً: أثر التخفيض على التوازن الخارجي
123	المطلب الثاني: آثار سياسة الرقابة على الصرف على التوازن
125	المطلب الثالث: آثار سياسة موازنة الصرف (صندوق موازنة الصرف) على التوازن
126	المبحث الثالث: فعالية سياسة أسعار الصرف في الدول النامية
126	المطلب الأول: طبيعة البنية الاقتصادية للدول النامية
126	أولاً: التضخم
127	ثانياً: درجة مرونة وتركيز هيكل الصادرات
129	ثالثاً: درجة مرونة الواردات
129	رابعاً: البطالة
130	خامساً: المديونية
131	سادساً: العجز في ميزان المدفوعات
131	المطلب الثاني: أثر تخفيض قيمة العملة على الاقتصاديات النامية
132	أولاً: الأثر على الصادرات
133	ثانياً: الأثر على الواردات
134	ثالثاً: الأثر على التضخم
134	المطلب الثالث: أثر الرقابة على الصرف على الاقتصاديات النامية
134	أولاً: هروب رؤوس الأموال
135	ثانياً: السوق الموازية
137	خلاصة الفصل الثالث

138	<b>الفصل الرابع: دراسة حالة الجزائر (1990 – 2009)</b>
139	تمهيد .....
140	المبحث الأول: الوضع الاقتصادي العام وتطور أنظمة وأسواق الصرف في الجزائر .....
140	المطلب الأول: الوضع الاقتصادي العام .....
140	أولاً: مرحلة ما بعد الاستقلال .....
141	ثانياً: مرحلة النمو الاقتصادي (1974-1986) .....
141	ثالثاً: المرحلة الثانية الانكماش الاقتصادي (1986-1998) .....
142	رابعاً: مرحلة الإنعاش الاقتصادي ابتداء من 1999 .....
144	المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في مجال الصرف .....
144	أولاً: قانون النقد والقرض 1990 .....
146	ثانياً: الأمر المتعلق بالنقد والقرض 2003 .....
146	ثالثاً: النظام المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة 2007 .....
148	المطلب الثالث: تطور نظام الصرف الجزائري .....
148	أولاً: نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1964-1973) .....
149	ثانياً: نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات (1974-1987) .....
149	ثالثاً: التسيير الآلي لسعر الصرف .....
150	المطلب الرابع: تطور سوق الصرف الجزائري .....
152	المبحث الثاني: آثار سياسة أسعار الصرف المطبقة خلال الفترة (1990 – 2009) .....
153	المطلب الأول: أثر تخفيض قيمة الدينار على التوازن الداخلي .....
153	أولاً: أثر التخفيض على النمو الاقتصادي .....
154	ثانياً: أثر التخفيض على التضخم .....
156	المطلب الثاني: أثر تخفيض قيمة الدينار على التوازن الخارجي الجزائري .....
156	أولاً: أثر تخفيض قيمة الدينار على الميزان الجاري .....
164	ثانياً: أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان العمليات الرأسمالية .....
168	المطلب الثالث: أثر الرقابة على الصرف على التوازن الاقتصادي في الجزائر .....
168	أولاً: مراحل الرقابة على الصرف في الجزائر .....
171	ثانياً: أثر الرقابة على الصرف على التوازن الاقتصادي .....

172	.....	المبحث الثالث: آثار التقلبات العالمية في أسعار الصرف على التوازن الاقتصادي في الجزائر
173	.....	المطلب الأول: تأثير تقلب اليورو على التوازن في الجزائر
173	.....	أولاً: تاريخ نشأة اليورو
173	.....	ثانياً: تأثير تقلب اليورو على ميزان المدفوعات
180	.....	المطلب الثاني: تأثير سعر الصرف الحقيقي للدولار على التوازن
180	.....	أولاً: أثر انخفاض قيمة الدولار على الاقتصاد العالمي
181	.....	ثانياً: أثر تقلب الدولار على أسعار البترول
		ثالثاً: سياسة بنك الجزائر للحد من أثر التقلبات العالمية في أسعار الصرف على السعر الحقيقي
183	.....	للدینار الجزائري
186	.....	خلاصة الفصل الرابع
188	.....	الخاتمة
197	.....	قائمة المصادر والمراجع

قائمة

الجدول والأشكال

البيانية

## قائمة الجداول والأشكال البيانية:

## أولاً: قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
142	تطور المديونية الخارجية (1998-1990)	(01-4)
143	تطور المديونية الخارجية (2009-1999)	(02-4)
151	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار للفترة (2009-1990)	(03-4)
153	علاقة تطور معدل النمو بالتغير في سعر الصرف خلال الفترة (2009-1990)	(04-4)
155	علاقة تطور معدل التضخم بالتغير في سعر الصرف خلال الفترة (2009-1990)	(05-4)
157	الميزان التجاري (2009-1992)	(06-4)
160	رصيد ميزان العمليات غير المنظورة (2009-1992)	(07-4)
162	رصيد ميزان التحويلات (2009-1992)	(08-4)
163	رصيد الميزان الجاري (2009-1992)	(09-4)
164	رصيد ميزان العمليات الرأسمالية (2009-1992)	(10-4)
165	رصيد ميزان المدفوعات (2009-1992)	(11-4)
172	تطور سعر الصرف دج/\$ بين السوق الرسمية والسوق الموازية (2001-1991)	(12-4)
174	صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي (2006-1992)	(13-4)
177	تركيب الدين الخارجي الجزائري (2009-2003)	(14-4)
179	إجمالي احتياطي الصرف (2009-1992)	(15-4)
181	أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية (2009-2003)	(16-4)
182	تطور أسعار النفط الخام بالقيمة الاسمية و الحقيقية خلال الفترة (2009-1995)	(17-4)

## ثانيا: قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
25	سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب	(01-1)
28	توازن طلب وعرض العملة	(02-1)
36	مقاومة التضخم بالاعتماد على سياسة سعر الصرف	(03-1)
40	التعديل التلقائي في ميزان المدفوعات	(04-1)
60	التوازن في سوق السلع والخدمات/ الادخار IS	(01-2)
61	انتقال منحني IS	(02-2)
62	عرض النقود	(03-2)
65	الطلب على النقود بدافع المبادلات والاحتياط	(04-2)
66	منحني الطلب على النقود للمضاربة	(05-2)
67	الطلب الإجمالي على النقود	(06-2)
68	تأثير الأسعار في الطلب على النقود	(07-2)
69	تأثير الدخل في الطلب على النقود	(08-2)
70	توازن سوق النقد	(09-2)
71	اشتقاق منحني LM	(10-2)
73	أثر العرض النقدي على منحني LM	(11-2)
75	أثر تغير الطلب على النقود على انتقال منحني LM	(12-2)
76	التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد	(13-2)
78	أثر التخفيض في العملة في ظل الحركة غير التامة لرؤوس الأموال وسعر الصرف الثابت	(14-2)
79	أثر الزيادة في الدخل العالمي في ظل سعر الصرف المرن والحركة غير التامة لرؤوس الأموال	(15-2)
90	العمليات التلقائية لميزان المدفوعات في ظل سعر صرف ثابت	(16-2)
100	العلاقة بين التوازن النقدي والتوازن الخارجي	(01-3)
103	التوازن والخلل وتدخل الدولة في ظل نظام أسعار الصرف المرنة	(02-3)
106	أثر المرونة على توازن ميزان المدفوعات	(03-3)
110	التوازن المستقر وغير المستقر لسعر الصرف	(04-3)

116	منحنى سوان للتوازن الداخلي والخارجي	(05-3)
152	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار للفترة (1990-2009)	(01-4)
155	علاقة تطور معدل التضخم بالتغير في سعر الصرف خلال الفترة (1990-2009)	(02-4)
166	الميزان التجاري (1992-2009)	(03-4)
166	رصيد ميزان المدفوعات (1992-2009)	(04-4)
174	صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي (1992-2006)	(05-4)
177	تركيب الدين الخارجي الجزائري (2003-2009)	(06-4)
182	تطور سعر البترول الحقيقي (1970-2003)	(07-4)
184	تطور سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري (1995-2004)	(08-4)

المقدمة

## المقدمة

تمثل التنمية الاقتصادية أولوية الاهتمامات للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وقد اختلفت الدول في استراتيجياتها التنموية وسياساتها الاقتصادية لتحقيق ذلك، وتشمل السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات تختلف أهميتها باختلاف الظروف المتغيرة للدولة، ومن هذه السياسات السياسة المالية، السياسة النقدية والائتمانية، سياسة سعر الصرف والسياسة التجارية.

وقد أدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية إلى تداخل مصالح الدول واتساع المبادلات التجارية بين مختلف أنحاء العالم، وقيام التبادل بين مختلف الدول يترتب عليه ارتباطها بعلاقات دائنة ومدينة متبادلة، لذلك فمن أهم المشكلات التي تثيرها العمليات الاقتصادية بين الداخل والخارج خاصة بعد انهيار نظام "بريتون وودز" واتجاه العديد من الدول إلى تعويم عملاتها مشكلة العلاقة بين العملات الوطنية والعملات الأجنبية وطرق تنظيم هذه المدفوعات لمعرفة مركز الدولة، ولا يكفي أن تعرف الدول حساباتها الدولية بتحديد حقوقها والتزاماتها الدولية، حيث يثار هنا كيفية تسديد هذه الحقوق وتأدية الالتزامات وذلك بحساب قيمة التبادل، فالتبادل الدولي كالتبادل المحلي لا يتم إلا بالنقود.

وتأتي أهمية دراسة الصرف الأجنبي من الاختلافات بين التبادل الدولي والتبادل المحلي حيث أن تسوية الأول يتم بالعملات الأجنبية في حين يتم التبادل المحلي بالعملة المحلية، ومن شأن هذا التباين في أنواع العملات المستخدمة أن يقود إلى بروز مشكلة نقدية لدى الأقطار المختلفة وهي كيفية قياس هذه القيم النقدية، وكيف يتم معادلتها ومن ثم تسويتها، من هنا تأتي أهمية دراسة سعر الصرف الأجنبي وذلك لمعالجة المسائل المتعلقة بتعدد العملات، ومدى قبولها عالمياً، وبالتالي تحويلها فيما بينها في حضم المعاملات الاقتصادية المالية والتجارية التي تجري بين مختلف أقطار العالم سواء كانوا أفراد أو شركات أو بنوك.. الخ.

ومن الطبيعي أن يكون لسعر الصرف أهمية كبيرة لأي اقتصاد كان، لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية خاصة تأثيره على نظام الأسعار في الاقتصاد الوطني، وعلى حجم التجارة الخارجية، وبالتالي على موقف ميزان المدفوعات.

ويؤثر كل ذلك على الاقتصاد المحلي من خلال التأثير على التنمية المحلية وتنشيط الصناعات التصديرية والتي بدورها تؤثر على الدخل الوطني، وهذا ينعكس مباشرة على التوازن الاقتصادي للدولة من خلال التحكم في نسبة التضخم وامتصاص البطالة أي توازن العرض والطلب في كل من سوق النقد وسوق السلع والخدمات وسوق العمل، ومحصلة هذه التوازنات الجزئية يشكل التوازن الاقتصادي ككل.

وتحتل سياسة سعر الصرف مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية، حيث تسعى العديد من الدول النامية التي تعاني من اختلالات حادة على مستوى الاقتصاد الكلي أي التوازنات الداخلية والخارجية إلى إعادة النظر في تقييم عملاتها مقابل العملات الأخرى للحد من هذه الاختلالات، والجزائر كغيرها من الدول عرف اقتصادها العديد من الأزمات الحادة التي أدت إلى اختلالات كبيرة في التوازنات الكلية ناتجة عن انخفاض أسعار النفط، مما استوجب إصلاحات جذرية على الصعيد الداخلي والخارجي، حيث أن الإجراءات المتبعة كانت في اقتصاد مغلق استهدفت تحقيق الاستقرار الداخلي وكان لا بد أن تتبعها إجراءات لتحقيق التوازن على المستوى الخارجي، لذا كانت سياسة تخفيض العملة الوطنية تصب في هذا الاتجاه أي تحقيق التوازن الخارجي من خلال رفع حجم الصادرات والحد من الواردات، كما أن تدهور القيمة الحقيقية للدولار وظهور العملة الأوروبية الموحدة اليورو وتقلبات صرفها مقابل الدينار من جهة ومقابل الدولار من جهة أخرى، يطرح عدة تساؤلات حول تأثير كل ذلك على التوازن الاقتصادي نظرا لطبيعة بنية الجهاز الإنتاجي وبنية التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على النفط المسعر بالدولار الأمريكي، بينما يتم تسوية قيمة غالبية الواردات بالعملة الأوروبية اليورو، حيث أن قرابة 70% من الواردات تأتي من منطقة اليورو.

من خلال هذا العرض يمكن صياغة إشكالية البحث كما يلي:

**كيف يمكن للتغيرات في أسعار الصرف أن تؤثر على التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي؟**

تحت هذه الإشكالية الرئيسية تدرج مجموعة أسئلة يمكن طرحها كما يلي:

- ما هو سعر الصرف وفيما تتمثل أهم النظريات المحددة له؟

- ما هي علاقة التوازن الاقتصادي بالتغيرات في أسعار الصرف؟

- ما مدى نجاح سياسة التخفيض من قيمة الدينار الجزائري المنتهجة خلال فترة الإصلاحات الهيكلية؟
- ما مدى نجاح السلطة النقدية في التحكم في سعر الصرف للحد من الاختلالات الداخلية والخارجية؟
- ما هو أثر التغيرات في أسعار الصرف العالمية على التوازن الداخلي والخارجي للجزائر؟

### فرضيات البحث:

على ضوء ما تقدم ومن أجل تحقيق أهداف البحث يمكن الاعتماد على الفرضيات التي ستكون منطلقا للدراسة نوردتها في ما يلي:

### الفرضية الأساسية

تؤثر التغيرات في أسعار الصرف على التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي.

### الفرضيات الجزئية

- تعتبر سياسة سعر الصرف من الركائز الأساسية في السياسة الاقتصادية.
- تساهم سياسات سعر الصرف في تحقيق كل من التوازن الداخلي والخارجي.
- يتوقف تحقيق النتائج المرجوة من سياسة سعر الصرف على بنية الاقتصاد المعني وعلى مرونة القطاع الإنتاجي.
- تؤثر التقلبات العالمية في أسعار الصرف سلبا على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري وعلى التوازن الاقتصادي ككل.

### أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال المكانة التي يلعبها سعر الصرف لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى موقف ميزان المدفوعات، ومن ثم تأثيره على التوازن الداخلي والخارجي، كما أن سعر الصرف يجسد

أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، كما أن الجزائر لجأت إلى سياسة سعر الصرف للوصول إلى التوازن الخارجي من خلال تخفيض قيمة الدينار، كما تظهر أهمية أسعار الصرف في ظل التحولات الاقتصادية والمالية التي تمر بها الجزائر.

### أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة فهم وإدراك العلاقة بين سعر الصرف والتوازن الداخلي والخارجي ومن ثم كون سعر الصرف كأداة للتأثير على التوازن الاقتصادي. ومحاولة دراسة أثر التغيرات في أسعار الصرف على الاقتصاد الجزائري، ومن ثم بحث الوسائل والآليات والأدوات للحد من الآثار السلبية لتقلب أسعار الصرف والتكيف مع الصدمات الخارجية.

### حدود الدراسة:

اقتصرنا في هذا البحث على تأثير أسعار الصرف على التوازن الداخلي (النمو الاقتصادي، مستوى التشغيل والتضخم) والتوازن الخارجي (ميزان المدفوعات)، كما أن الإطار الزمني لدراسة حالة الجزائر يشمل الفترة 1990 إلى غاية سنة 2009، وكذلك تتبع مراحل التخفيضات المتتالية في قيمة الدينار الجزائري ومراحل الرقابة على سعر الصرف.

### أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع لأهميته حيث حظي سعر الصرف بالاهتمام واستعملت سياسات سعر الصرف لتنشيط الصادرات وتقليل الواردات والتأثير على الجهاز الإنتاجي وعلى الدخل الوطني وبالتالي التأثير على التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، وكذلك ميولي لدراسة مواضيع المالية الدولية، كما أن هذا ما يملبه طبيعة التخصص.

## بعض الدراسات السابقة:

لقد تمت معالجة موضوع سعر الصرف من طرف عدة باحثين كما تم التطرق إلى موضوع التوازن الاقتصادي، وسعياً إلى إثراء الموضوع حاولنا الدمج بين الموضوعين لتبيان تأثير التغيرات في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي، وقد اعتمدنا في هذا على بعض الدراسات التي تقترب من موضوع الدراسة وهي مرتبة زمنياً من الأحدث إلى الأقدم:

الدراسة الأولى هي أطروحة دكتوراه لدراسي مسعود من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر سنة 2006/2005 بعنوان "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر - : 1990-2004" وقد تناول الباحث في هذه الدراسة التطور التاريخي للسياسة المالية ومدى أهميتها، كما تعرض إلى الجانب النظري لموضوع التوازن بصفة عامة والتوازن الاقتصادي بصفة خاصة، وكذلك السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التوازن الاقتصادي وعلاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية، أما الجزء التطبيقي فقد عالج السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2004، حيث ناقش طبيعة الوضع الاقتصادي الجزائري العام خلال فترة الدراسة، ثم تعرض بالدراسة للسياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990-2004، ثم درس موقع التوازن الاقتصادي العام من الإصلاحات في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن الإيرادات العامة والإنفاق العام بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فضلاً عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة وتحقيق أقصى إنتاجية، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه الأدوات في التأثير على حجم العمالة والدخل ومستويات الأسعار ومن ثم التوازن الاقتصادي العام.

الدراسة الثانية هي مذكرة ماجستير للطالب كمال العقريب من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب البليدة سنة 2006/2005 بعنوان "أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات - حالة الجزائر -" وقد خلص الباحث إلى أن سعر الصرف وسيلة هامة لإعادة التوازن لميزان المدفوعات من خلال سياسة تخفيض العملة الوطنية أو سياسة الرقابة على الصرف، لكن يجب أن يندرج ضمن إستراتيجية اقتصادية كلية شاملة لتحقيق الأثر الإيجابي، كما توصل إلى أن الدول النامية تتميز باقتصاد ضعيف المرونة ولا يستجيب لسياسات تخفيض العملة بالشكل الملائم وذلك لعدم مرونة الصادرات وكون الواردات تتمثل في مواد ضرورية، وقد ركز الباحث على التوازن في ميزان المدفوعات أي التوازن الخارجي.

أما الدراسة الثالثة فهي مذكرة ماجستير مقدمة من طرف الطالب علّة محمد من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر سنة 2003/2002 بعنوان "الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري" وتشير فكرة الدولة إلى عملية ربط اقتصاد بلد ما بالدولار الأمريكي، وقد خلص الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن عمليات تمويل التنمية باتت مرتبطة بشكل كبير بما يطرأ على مستوى السوق البترولية الدولية من تقلبات، وكذا على مستوى سعر الدولار الأمريكي، كما يتميز الاقتصاد الجزائري بضعف الصادرات خارج المحروقات، وقد ركز الباحث على أثر الدولار وهذا تماشياً مع فترة الدراسة وبظهور اليورو تنشأ متغيرات أخرى ارتأينا التطرق إليها في هذه الدراسة.

أما الدراسة الرابعة فهي مذكرة ماجستير مقدمة من طرف الطالبة بن زيان راضية من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر سنة 2002/2001 بعنوان "دراسة قياسية واقتصادية لأثر التخفيض على الميزانية، الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الجزائر 1970-1999" وقد توصلت الباحثة من خلالها إلى أن المغالاة في عملة ما يؤدي إلى آثار وخيمة على توزيع الموارد وعلى ميزان المدفوعات، كما أن طبيعة التجارة الخارجية لا تسمح بضمان الاستقرار الاقتصادي بسبب عدم استقرار أسعار البترول، كما أن سياسة التخفيض لم تنجح في التخفيض من الطلب الوطني على السلع الأجنبية، كما تدهورت القدرة الشرائية وارتفع التضخم، وقد ركزت الباحثة على أثر سياسة التخفيض على كل من الميزانية والميزان التجاري وميزان المدفوعات.

### منهج وأدوات الدراسة:

لمعالجة الموضوع يتطلب هذا استخدام بعض المناهج التي تتوافق مع كل محور من محاور الموضوع وهي:

**المنهج الوصفي:** لاستيعاب الجانب النظري للبحث من الجوانب المتعلقة بأسعار الصرف والتوازن الاقتصادي، بالإضافة إلى آثار سعر الصرف على التوازن الداخلي والخارجي.

**المنهج التحليلي:** وهذا بالنسبة للجانب التطبيقي من البحث، وذلك بتحليل الموضوع من خلال استعمال المؤشرات الكمية، وكذا تحليل تأثير تقلب اليورو على التوازن في الجزائر وتحليل تأثير سعر الصرف الحقيقي للدولار على التوازن.

**المنهج التاريخي:** وذلك بتتبع التطور التاريخي للاقتصاد الجزائري ومختلف مراحلها وكذا تطور سعر الصرف الجزائري، وتتبع مختلف مراحل الرقابة على الصرف في الجزائر.

أما أدوات الدراسة فتم الاعتماد على التقارير والإحصاءات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي الجزائري، وتقارير الديوان الوطني للإحصائيات، وتقارير صندوق النقد العربي، وتقارير صندوق النقد الدولي حول الجزائر.

### تقسيمات البحث:

تتضمن هذه الدراسة مقدمة يتبعها أربعة فصول، ثم خاتمة تتضمن نتائج الدراسة والتوصيات وآفاق البحث، خصص الفصل الأول والثاني والثالث للجزء النظري في حين خصص الفصل الرابع لدراسة حالة الجزائر وذلك على النحو التالي:

**الفصل الأول: سعر الصرف (أنظمته، سياساته وأهدافه):** حيث خصص لدراسة كل ما يتعلق بسعر الصرف أنظمته والنظريات المحددة له وسعر الصرف كسياسة اقتصادية من خلال ثلاثة مباحث وهي المبحث الأول وتناول ماهية سعر الصرف من مفهوم سعر الصرف ووظائفه، أسواق الصرف، أنواع أسعار الصرف والعوامل المؤثرة على سعر الصرف، أما المبحث الثاني فخصص لأنظمة الصرف والنظريات المحددة لسعر الصرف وكذا معايير اختيار نظام الصرف، أما المبحث الثالث فقد تناول سعر الصرف كسياسة اقتصادية وهذا باستعراض أهداف وأدوات سياسة سعر الصرف، العوامل المحددة لاختيار نظام سعر الصرف في الدول النامية وعلاقة سعر الصرف بالسياسات الاقتصادية.

**الفصل الثاني: التوازن الاقتصادي** ويعالج الجانب النظري للتوازن الاقتصادي وهذا من خلال ثلاثة مباحث وهي المبحث الأول وتناول التوازن في الفكر الاقتصادي من مفهوم وأشكال التوازن، والتوازن في الفكر التقليدي والتحليل الكيترزي، أما المبحث الثاني فقد خصص للتوازن الكلي في النظام الاقتصادي من خلال التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقد والسوقين معا بالإضافة إلى التوازن في ميزان المدفوعات، أما المبحث الثالث فتناول حالات التوازن الداخلي والخارجي حيث يندرج في التوازن الداخلي كل من النمو الاقتصادي، مستوى التشغيل والتضخم أما التوازن الخارجي فهو التوازن في ميزان المدفوعات، كما تناول هذا المبحث أثر التعديل التلقائي لميزان المدفوعات على التوازن (الداخلي والخارجي).

**الفصل الثالث: آثار سعر الصرف على التوازن الداخلي والخارجي** وهو مزج بين سياسة سعر الصرف وآثارها على التوازن الاقتصادي ويشتمل بدوره على ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول الأسس النظرية لدراسة دور سعر الصرف في علاج الاختلال الداخلي والخارجي من نظرية تعادل القوة الشرائية والمنهج النقدي لميزان المدفوعات وسعر الصرف إلى منهج المرونات ومنهج الاستيعاب، أما المبحث الثاني فخصص لآثار سياسات سعر الصرف كآلية لتسوية الاختلال الداخلي والخارجي من خلال عرض آثار كل من سياسة التخفيض وسياسة الرقابة وسياسة موازنة الصرف (صندوق موازنة الصرف) وأثر كل منها على التوازن، أما المبحث الثالث فقد عالج إشكالية فعالية سياسة أسعار الصرف في الدول النامية من خلال عرض طبيعة البنية الاقتصادية لهذه الدول وأثر كل من سياسة التخفيض والرقابة على هذه الدول باعتبارهما السياستين المطبقة بقوة في هذه الدول.

**أما الفصل الرابع** فقد خصص للجانب التطبيقي حيث عالج حالة الجزائر وسياسة سعر الصرف خلال الفترة (1990-2009) وهذا في ثلاثة مباحث خصص المبحث الأول للوضع الاقتصادي العام وتطور أنظمة وأسواق الصرف في الجزائر وهذا بالتطرق للمراحل التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، ونظم سعر الصرف المطبقة، أما المبحث الثاني فقد تناول آثار سياسة أسعار الصرف المطبقة خلال الفترة (1990-2009)، وقد خصص المبحث الثالث للتقلبات العالمية في أسعار الصرف وآثارها على التوازن الاقتصادي خاصة التقلب بين الدولار واليورو.

أما الخاتمة فقد تضمنت خلاصة للدراسة متبوعة ببعض النتائج والتوصيات وآفاق البحث.

### صعوبات البحث:

إن من بين أهم الصعوبات التي اعترضتنا في إنجاز هذه الدراسة هي كون الموضوع موسعا مما يصعب علينا الإلمام بكل جوانبه، كما اتسم الموضوع بنقص المعطيات الرقمية حول المؤشرات الاقتصادية الكلية، وعدم تجانسها في بعض الأحيان.

# الفصل الأول:

## سعر الصرف

أنظمته، سياساته وأهدافه

## تمهيد

التبادل الدولي كالتبادل الداخلي لا يتم إلا بالنقود، حيث تستخدم كل دولة عملتها الوطنية في إجراء المبادلات التي تتم داخل حدودها، وكل تبادل دولي يثير مشكلة حساب قيمة التبادل ثم مشكلة دفع تلك القيمة أو بمعنى آخر مشكلة النقود التي يحسب على أساسها والنقود التي يدفع بها، ونظرا لأن العملة الوطنية لكل دولة ليس بالضرورة أن تقبل أساسا في المبادلات الدولية، لذلك قامت الحاجة إلى سوق الصرف الأجنبي حيث تباع وتشتري العملات الأجنبية.

وقد يقود التباين في استخدام العملات الأجنبية إلى بروز مشاكل نقدية تتعلق بالقيم المعادلة والتسوية، من هنا تأتي أهمية دراسة كل ما يتعلق بسعر الصرف وتأثيراته المختلفة على الاقتصاد الوطني، والمعاملات الاقتصادية وميزان المدفوعات.

ومن الطبيعي أن يكون لسعر الصرف أهمية كبيرة لأي اقتصاد كان، لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى حجم التجارة الخارجية، وبالتالي على موقف ميزان المدفوعات.

وعلى هذا الأساس كان تقسيم هذا الفصل على الشكل التالي:

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف؛

المبحث الثاني: أنظمة الصرف والنظريات المحددة لسعر الصرف؛

المبحث الثالث: سعر الصرف كسياسة اقتصادية.

## المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

إن لكل بلد علاقات اقتصادية ومالية مع باقي العالم لذا فمن الضروري أن يكون له سعر صرف يعبر على تكافؤ العملة الوطنية مع العملات الأخرى.

وكل عملية تجارية أو مالية تتم بين رعايا الدولة وبين العالم الخارجي تؤثر في ميزان المدفوعات وعلى الدخل والأسعار المحلية، إذ أن أحد الجانبين يطلب العملات الأجنبية، في حين الجانب الآخر يقوم بعرضها، وسعر الصرف هو السعر الذي يحقق التوازن بين كل من الطلب والعرض من العملات الأجنبية، ويتم تداول هذه العملات في سوق يدعى سوق الصرف، ولذا سنتناول ذلك فيما يلي:

### المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف ووظائفه

سنتناول بالدراسة سعر الصرف من خلال التطرق إلى تعريفه وتبيان أهم وظائفه.

#### أولاً: مفهوم سعر الصرف

يقصد بسعر الصرف نسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى، وتعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها، كذلك يعرف على أنه النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم،<sup>1</sup> يركز التعريف الأول على اعتبار العملة كسلعة يتم تبادلها وشرائها كما تشتري السلعة بثمن معين، والتعريف الثاني يعطي للوقت مكانه لأن أسعار الصرف تتميز بتغير أسعارها بتغير الوقت وكذا المكان.

كما يعرف سعر الصرف على أنه سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنًا لها، فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة

<sup>1</sup> عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، ص ص 147 - 148.

للحصول على وحدة من عملة أخرى<sup>1</sup>، ويركز هذا التعريف على آلية العرض والطلب وذلك باعتبار إحدى العملتين سلعة والثانية ثمنًا لها.

ويعرف سعر الصرف كذلك بأنه سعر العملة الأجنبية مقوماً بوحدات من العملة المحلية، أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة من العملة الأجنبية،<sup>2</sup> فمثلاً يتم التعبير عن سعر صرف الدينار الجزائري إزاء الدولار بسعر الصرف \$1 = 73 دج، أي أن الدولار يتم تحويله إلى 73 دينار جزائري، والحاجة للصرف لتقتضيها معاملات تتصل بالعالم الخارجي، وأحياناً يعبر عن سعر الصرف بعدد الوحدات الأجنبية التي تدفع للحصول على وحدة وطنية فمن المثال السابق يمكن القول أن سعر الصرف للدينار الجزائري هو: 1 دج = 0.0137 \$.

ويعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات من العملة المحلية إلى عملة أخرى أجنبية، وبهذا فهو يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلاً عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، وبالتالي على التضخم والناتج والعمالة، وهو بذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية<sup>3</sup>، ويركز هذا التعريف على دور سعر الصرف في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي وكذا دور سعر الصرف كسياسة اقتصادية تستخدم من طرف الدول لتحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة.

ومن الجدير بالذكر أن الطلب على النقد الأجنبي هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات، فالطلب الجزائري على السلع الأمريكية هو طلب على الدولار الأمريكي، وفي نفس الوقت هو عرض للدينار الجزائري، كما أن الطلب الياباني على السلع الجزائرية هو طلب على الدينار الجزائري وعرض للياباني وهكذا.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، ص 176.

<sup>2</sup> أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، ص 121.

<sup>3</sup> قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية -، ص 103.

<sup>4</sup> موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى وياسر المومني، التمويل الدولي، بتصرف، ص 43.

ثانيا: وظائف سعر الصرف: يقوم سعر الصرف بوظائف عدة نوجزها فيما يلي:<sup>1</sup>

- وظيفة قياسية: حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف هؤلأء حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية؛
- وظيفة تطويرية: أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ويمكن أن يؤدي من جهة أخرى إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو استبدالها بالاستيراد حيث تكون أسعار هذه السلع المستوردة أقل من الأسعار المحلية، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للدول؛
- وظيفة توزيعية: يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم.

### المطلب الثاني: أسواق الصرف

- أسواق الصرف هي عبارة عن أسواق يتم فيها تبادل العملات، وعلى غرار أسواق السلع والخدمات فإن أسواق الصرف لها هيئة شكلية وهي في حالة اشتغال دائم.
- ويعرف سوق الصرف الأجنبي بأنه: "التقاء البائعين والمشتريين للعملات المختلفة، بغض النظر عن الزمان والمكان، حسب معلومات وآليات وأنظمة معينة للاستفادة من فروقات الأسعار أو لتحقيق احتياجات عمليات تبادل السلع والخدمات والأصول المالية والموارد الأخرى"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص ص 149 - 150.

<sup>2</sup> هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، ص 281.

وتعتمد التعاملات الدولية على سوق الصرف الأجنبي والذي يتكون من أربعة مشاركين رئيسيين وهم:<sup>1</sup>

- البنوك التجارية **Commercial Banks**، تقوم بتنفيذ التعاملات للشركات والعملاء، وفي بعض الحالات تستعين بسماسرة الصرف الأجنبي، وتشكل التعاملات بين البنوك معظم الأنشطة في سوق الصرف؛
- الشركات **Corporations**، والتي تحتاج إلى تحويل بعض المقبوضات والمدفوعات من عملة إلى أخرى؛

- المؤسسات المالية غير المصرفية **Non-bank Financial Institutions** مثل شركات التأمين؛

- البنوك المركزية **Central Banks** تتدخل في السوق ببيع وشراء العملات للتأثير على سعر الصرف.

وتنقسم أسواق الصرف إلى سوق الصرف الحاضرة وسوق الصرف الآجلة وهي كما يلي:

**أولاً: سوق الصرف الحاضرة:** تُجرى المعاملات المتعلقة ببيع وشراء العملات الأجنبية في سوق الصرف الحاضرة على أساس تسليم وتسليم العملات موضوع التعامل فور الانتهاء من عقد الصفقة، ويجب أن يكون هذا التبادل خلال الثمانية وأربعين ساعة القادمة (48 سا) بعد تاريخ العملية، وهي تتخذ صورة الشراء أو البيع فوراً، وهذا ما يسمى بالصرف الحاضر.<sup>2</sup>

وتتغير التدفقات في هذا السوق بصفة متواصلة ويومية كما أنه تحدد أسعار الصرف في السوق عن طريق العرض والطلب على الصرف، ويصدر الطلب على الصرف من طرف المشتريين للسلع والخدمات المحسوبة بالعملة الأجنبية، المستثمرين في الخارج، السياح في الخارج والطلاب للقرض بالعملة الأجنبية، كما يصدر عرض الصرف من طرف البائعين للسلع والخدمات، المستثمرين الذين يحولون أموالهم من العملة الأجنبية إلى العملة المحلية، المانحين للقرض بالعملة الأجنبية، وتحسب كل هذه التدفقات في ميزان المدفوعات.

<sup>1</sup> موردخاي كزيانين، الاقتصاد الدولي -مدخل السياسات-، ترجمة محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، ص 267.

<sup>2</sup> عادل المهدي، العلاقات النقدية الدولية، ص 100.

وتوجد عمليات أخرى إما أن يتم البيع والشراء لأجل ويسمى الصرف عندئذ آجلا، وإما لغرض المضاربة والاستفادة من فروق الأسعار في الأسواق المختلفة، وتسمى العملية عندئذ تحكيما أو مراجعة\*، ويؤدي غياب الفارق الزمني بين عمليات البيع والشراء للعملات الأجنبية في السوق الحاضرة إلى غياب المخاطرة.<sup>1</sup>

**ثانيا: سوق الصرف الآجلة:** تسمح هذه السوق بتحديد فوري لسعر التبادل المستقبلي للعلاقات التجارية، حيث تتم هذه العملية عن طريق الاتفاق على تبادل عملة بأخرى على أن تُجرى العملية في مدة معينة تفوق اليومين، وتطلب العملات الأجنبية لتسوية عمليات المبادلة المختلفة، فإذا كان مستورد جزائري لمنتجات أوروبية يرغب في الحصول على اليورو ليدفع به ما يستورده، وكان يخشى أن يرتفع صرف اليورو مقابل الدينار الجزائري إلى وقت تصديره للسلع فإنه يستطيع أن يعقد عقدا لأجل للحصول على اليورو، وبذلك يضمن لنفسه منذ تلك اللحظة أن يحصل على القيمة المطلوبة بسعر الصرف الحالي، ونفس الشيء للمصدر، ويلاحظ هنا أن عمليات الصرف الآجل تصبح في النهاية نوعا من المضاربة على سعر الصرف، فتوقع ارتفاع الصرف أو توقع انهياره، يؤدي في الواقع إلى التسريع في تصور ارتفاع أو تدهور سعر الصرف، فيحدث الارتفاع أو التدهور قبل الزمن المتوقع، وذلك نتيجة للاندفاع في الشراء أو الاندفاع في البيع، كما يؤدي إلى المغالات في الأثر المتوقع، من الارتفاع أو التدهور على صورة أكبر مما كان متوقعا، فإذا حدث الارتفاع يكون أكبر، وإذا وقع التدهور يكون أخطر.<sup>2</sup>

يشارك في سوق الصرف الآجلة كل من البنوك، والسماسرة، وتمكن العمليات المقامة في هذا السوق من الحماية ضد أخطار التحويل المرتبطة بالعمليات التجارية المتمثلة في شراء الصرف من طرف المستوردين، وبيع الصرف من طرف المصدرين، وكذلك ضد أخطار التحويل المرتبطة بالعمليات المالية المتمثلة في الإقراض والاقتراض والاستثمار في الخارج وشراء السندات الأجنبية.

\* المراجعة هي قيام المتعامل في سوق الصرف بشراء عملة معينة من سوق معينة، والقيام ببيعها في سوق أخرى، بغرض تحقيق أرباح آنية من الفروق في أسعار الصرف بين الأسواق المختلفة.

<sup>1</sup> مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، ص 246.

<sup>2</sup> نفس المرجع، بتصرف، ص 247.

## المطلب الثالث: أنواع أسعار الصرف

كون لكل بلد علاقات اقتصادية ومالية مع باقي العالم يجب أن يكون له سعر صرف يعبر على تكافؤ العملة الوطنية مع العملات الأخرى، في هذا الإطار يظهر سعر الصرف كسعر نقدي للعملة الأجنبية، ويعرف كقيمة للعملة المحلية بدلالة العملة الأجنبية (أو العكس)، أي يعبر على عدد وحدات العملة المحلية المقابلة لوحدة واحدة من العملة الأجنبية (أو العكس)، ويمكن التمييز بين عدة أنواع للصرف نذكر منها:

### أولاً: سعر الصرف الاسمي

يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف بحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، ويدل سعر الصرف الاسمي على سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً لتغير الطلب والعرض عليها، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، ويتغير سعر الصرف الاسمي يومياً إما تدهوراً أو تحسناً، حيث التحسن هو ارتفاع قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، أما التدهور فهو انخفاضها وهو في نفس الوقت ارتفاع سعر الصرف الاسمي، وفي الواقع لا يهتم الأعوان الاقتصاديين مستوى سعر الصرف الاسمي بقدر ما يحويه من قوة شرائية، أي كمية السلع التي يتم اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية وهو ما يسمى بسعر الصرف الحقيقي<sup>1</sup>، وتتحدد اتجاهات تقلبات سعر الصرف الاسمي من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي (مؤشر سعر الصرف الاسمي)، وهذا المؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة<sup>2</sup>، كما يتغير سعر الصرف الاسمي حسب نظام الصرف المتبع سواء كان ثابتاً أو مرناً، فسعر الصرف الثابت عادة ما يكون ثابتاً بالنسبة لعملة واحدة لكنه متغير بالنسبة للعملات الأخرى، أما سعر الصرف المرن فهو متقلب بالنسبة لكل العملات، وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة وفي نفس البلد.

<sup>1</sup> بلقاسم العباس، "سياسات أسعار الصرف" جسر التنمية، المعهد العربي للخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003، ص 4.

<sup>2</sup> قانة الطاهر، اقتصاديات صرف النقود والعملات، ص 11.

ثانياً: سعر الصرف الحقيقي<sup>1</sup>

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، فهو يبين عدد الوحدات من المنتجات الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وكلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الاسمي، كلما كان معدل التضخم منخفض، كما أنه يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي  $er$  وفق المعادلة التالية:

$$er = \frac{ep}{p^*} \dots\dots\dots(01-1)$$

حيث  $P$ : سعر المنتج المحلي بالعملة الوطنية؛

$P^*$ : سعر المنتج الأجنبي بالعملة الأجنبية؛

$e$ : سعر الصرف الاسمي.

سعر الصرف الحقيقي محسوب كمؤشر أسعار، وفي سنة الأساس يساوي الواحد، ولذلك فإن مستواه يفسر عند التغير لكي يعطي مؤشر اتجاه سعر الصرف الحقيقي، أي ارتفاع السعر النسبي للسلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية بمعنى انخفاض في الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية يعتبر تحسناً حقيقياً، أما التخفيض الحقيقي فهو يوافق الارتفاع في الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية ويعني انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية.

بمعنى أن الانخفاض في  $er$  يعد ارتفاعاً في سعر الصرف الحقيقي ويقلل من التنافسية الدولية للبلد المعني، بينما الارتفاع في  $er$  يؤدي إلى زيادة التنافسية الدولية لذلك البلد،<sup>2</sup> وتحدد اتجاهات تقلبات سعر الصرف الحقيقي من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الحقيقي (مؤشر سعر الصرف الحقيقي)، الذي يمكن اعتباره مؤشر مرجح تجارياً، ويجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتفاضل معدلات التضخم.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، مرجع سبق ذكره، ص 5.

<sup>2</sup> سي بول هالوود رونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني، ص 55.

<sup>3</sup> قانة الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 11.

### ثالثاً: سعر الصرف التوازني

هو تعريف لسعر الصرف متناسق مع التوازن الإقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني  $et^*$  يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، وبالتالي هو سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة، إذن يقصد بسعر الصرف المتوازن ذلك السعر الذي تحدده قوة العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى العملات بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية، وبذلك نجد أن سعر الصرف التوازني مثل سعر التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في حالة المنافسة الكاملة<sup>1</sup>، ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات.

ويتوقف سعر الصرف المتوازن على بعض المتغيرات النقدية منها:<sup>2</sup>

- معدل نمو الدخل الوطني؛
- معدل التغير النسبي في المعروض النقدي؛
- معدل التغير في سعر الفائدة؛
- اتجاه الطلب على النقود.

### المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على سعر الصرف

تؤثر عدة عوامل في العرض والطلب على سعر الصرف ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل فنية وعوامل أساسية:

<sup>1</sup> بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، مرجع سبق ذكره، ص 7-9.

<sup>2</sup> حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، ص 40.

### أولاً: العوامل الفنية: من العوامل الفنية التي تؤثر على سعر الصرف:<sup>1</sup>

- **ظروف السوق:** إن المعلومات التي تصل إلى السوق بشأن أسعار العملات والحالة الاقتصادية والإشاعات والتقارير والتصريحات الرسمية تؤثر على أسعار الصرف، وتجاوب سوق الصرف لمعلومة معينة يختلف عن تجاوبه لمعلومة أخرى، فالمعلومات السيئة تؤثر في السوق بشكل أسرع من المعلومات الجيدة؛
- **خبرة المتعاملين وأوضاعهم:** إن أسعار صرف العملات الأجنبية تتأثر بالكميات المطلوبة والمعروضة من هذه العملات، وتعكس خبرة المتعاملين في سوق الصرف الأجنبي اتجاه حركة الأسعار، كما أن القدرة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم تؤثر على اتجاه أسعار الصرف؛
- **الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة:** يتحدد سعر الصرف نتيجة لقوى السوق أي قوى العرض والطلب، وبالتالي فإن الكميات سواء كانت معروضة أو مطلوبة تؤثر على أسعار صرف العملات؛
- **مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التنوع في العمليات:** كلما زادت الكميات المطلوبة من عملة معينة كلما ارتفعت قيمتها، وكلما كانت حاجة المتعاملين من عملة معينة أكبر فإن قيمتها تميل إلى الارتفاع حتى لو كانت الكميات المعروضة تساوي الكميات المطلوبة، ويعتمد ذلك على الأسلوب التفاوضي من الجهة العارضة للأسعار؛
- **التغيرات في الأسواق المالية والأسواق الأخرى غير سوق العملات:** إن ارتفاع المردود الذي يجنيه المستثمرون في السوق النقدي من عملة معينة يؤدي إلى ارتفاع قيمتها، نتيجة زيادة الطلب عليها، كما أن ارتفاع أسعار الأسهم يؤدي إلى زيادة الأرباح الرأسمالية لهذه الأسهم وبالتالي زيادة الطلب على العملات لشراء هذه الأسهم ويؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة.

**ثانياً: العوامل الأساسية:** ويمكن تقسيم العوامل الأساسية إلى قسمين:<sup>2</sup> وتشتمل العوامل التي تؤثر على العرض والطلب على العملات الأجنبية، وسياسات الدولة الاقتصادية وتمثل في كل من السياسة النقدية والسياسة

<sup>1</sup> موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 48.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 49.

المالية وسياسة سعر الصرف وستتطرق لسياسة سعر الصرف في المبحث الثالث من هذا الفصل، وتمثل العوامل المؤثرة في عرض وطلب العملات الأجنبية في:

- **الاستيراد والتصدير:** إن القيام بالاستيراد هو بمثابة طلب للعملة الأجنبية وعرض للعملة المحلية وبالتالي ستزيد قيمة العملة الأجنبية مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، ويحدث العكس عند قيام التاجر الأجنبي باستيراد سلعة معينة محلية فإنه يطلب العملة المحلية ويعرض عملته الأجنبية وبالتالي فإن قيمة العملة المحلية سوف يرتفع؛

- **تصدير واستيراد الخدمات:** ما ينطبق على استيراد السلع وتصديرها ينطبق على استيراد الخدمات وتصديرها من حيث تأثيرها على أسعار الصرف، ومن الأمثلة على استيراد الخدمات قيام المواطنين المحليين بالعلاج في الخارج والإقامة في الفنادق الأجنبية، ويستلزم السفر والإقامة في دولة أجنبية الحصول على العملات الأجنبية للإنفاق على المستلزمات، فالسائح إلى الخارج يقوم بعرض عملته ويطلب العملة الأجنبية وبالتالي فإن قيمة العملة المحلية سوف تنخفض، والعكس صحيح؛

- **أرباح الاستثمارات:** عندما يحصل المستثمرون المحليون على عوائد استثماراتهم فإنهم يقومون بعرضها لشراء عملة محلية وبالتالي ستزيد قيمة العملة المحلية في الأسواق العالمية، ويؤدي قيام الاستثمارات الأجنبية في بلد ما إلى زيادة الطلب على عملة البلد من أجل الإنفاق الاستثماري بها، كذلك يؤدي بيع هذه الاستثمارات داخل هذا البلد إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية، وتتحول الأموال من دولة لأخرى وذلك لدفع قيمة الديون وأرباح السندات حسب الاتفاق بين الدائن في دولة والمدين في دولة أخرى؛<sup>1</sup>

- **الحوالات دون مقابل:** عندما يقوم المواطنون المحليون غير المقيمين بتحويل الأموال إلى عائلاتهم فإنهم يعرضون عملة أجنبية مقابل الحصول على عملة وطنية وبالتالي فإن قيمة العملة المحلية سوف ترتفع مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة؛

- **المساعدات الخارجية:** كثيرا ما تقدم إحدى الدول الغنية مساعدات مادية لبعض الدول النامية وفي هذه الحالة تحول عملة الدولة الأولى إلى الدولة الثانية، لكن غالبا ما تمنح هذه المساعدات في شكل اعتمادات

<sup>1</sup> أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، ص 376.

في بنوك الدول المانحة لشراء ما تحتاجه هذه الدول من سوق الدولة المانحة<sup>1</sup> وفي هذه الحالة فإن عملة الدولة المانحة سوف تتحسن لارتفاع الطلب على منتجاتها وبالتالي على عملتها.

وإذا كانت هذه المساعدات في شكل تحويلات دون مقابل فكلما زادت هذه المساعدات سواء كانت من المؤسسات الدولية أو غيرها فإنه سيتم تحويلها إلى العملة الوطنية وبالتالي يزداد عرض العملة الأجنبية وتنخفض قيمتها وفي المقابل تزيد قيمة العملة المحلية، أما في حالة المساعدات المحلية إلى دول أخرى فيحدث العكس وتنخفض قيمة العملة المحلية؛

- **التحويلات الرأسمالية والاستثمارات الأجنبية:** قد يكون الاستثمار مباشرة كإقامة مشاريع في الدول الأخرى أو غير مباشر مثل شراء الأصول المالية كالأسهم والسندات، فانتقال رؤوس الأموال المحلية إلى الدول الأجنبية يؤدي إلى زيادة عرض العملة المحلية وزيادة الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي تنخفض قيمة العملة المحلية وترتفع قيمة العملة الأجنبية؛

- **القروض الدولية:** وهي القروض المقدمة من دولة إلى أخرى، أو القروض التي تقدمها مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها، حيث عند حصول دولة ما على قرض بقيمة معينة من دولة أجنبية فإن عرض العملة الأجنبية سوف يزيد وفي نفس الوقت يزيد الطلب على العملة المحلية، وبالتالي ترتفع قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، لكن في مرحلة لاحقة ستدفع هذه الدول أصل الدين مع الفوائد مما يعكس القضية؛

- **تحويل الأموال بقصد المضاربة:** وهي انتقال الأموال من بلد إلى آخر وذلك للاستفادة من فروقات أسعار الصرف بين البلدين وتحقيق أرباح رأسمالية، حيث أن البلد المتلقي للأموال سوف يزداد لديه عرض العملة الأجنبية ويزداد الطلب على العملة المحلية وبالتالي ترتفع قيمة العملة المحلية وفي نفس الوقت تنخفض قيمة العملة الأجنبية.

<sup>1</sup> أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مرجع سبق ذكره، ص 377.

## المبحث الثاني: أنظمة الصرف والنظريات المحددة لسعر الصرف

تطور نظام سعر الصرف تطورا كبيرا في السنوات المائة الأخيرة، ففي بداية القرن العشرين كان الاختيار واضحا، وهو الانضمام إلى قاعدة الذهب لأن كل البلدان المتقدمة انتهجت هذا المنهج، وفي بداية القرن الواحد والعشرين اتجهت معظم الدول إلى تعويم عملاتها، وتطور وسائل الاتصال أصبح الأمر أكثر تعقيدا حيث تعددت الخيارات من التثبيت التام إلى أسعار الصرف العائمة التي تتحدد بقوى العرض والطلب،<sup>1</sup> واختلفت مناهج تحديد سعر الصرف من فترة لأخرى وذلك بتحديد العوامل ذات العلاقة بتحديد سعر الصرف التوازني في الأجل القصير والأجل الطويل، وتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات النقدية والمتغيرات المالية والمتغيرات الحقيقية من ناحية، وسعر الصرف التوازني من ناحية أخرى.<sup>2</sup>

### المطلب الأول: أنظمة الصرف

إن كل عملية تبادل للسلع والخدمات لا بد أن يترتب عليها تبادل لعملات الدول المصدرة والمستوردة، ويتحدد سعر الصرف الأجنبي للعملة الوطنية من خلال قوى العرض والطلب على الصرف الأجنبي وذلك عندما لا تتدخل السلطات النقدية في تحديد قيمة العملة الوطنية، وهناك ثلاثة أنظمة لتحديد سعر الصرف وهي:<sup>3</sup>

1. سعر الصرف الثابت Fixed Exchange Rate؛

2. سعر الصرف المرن Free Exchange Rate؛

3. نظام المرونة المقيدة لأسعار الصرف (الرقابة على الصرف) Managed Flexibility For Exchange

.Rate

<sup>1</sup> مايكل بوردو، "المنظور التاريخي لاختيار سعر الصرف" نظم وسياسات أسعار الصرف، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص 22.

<sup>2</sup> عادل المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 150.

<sup>3</sup> موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 44.

وتختلف النظم النقدية من دولة إلى أخرى وذلك تبعاً للنظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة ودرجة تقدمها، وقد تطورت هذه النظم النقدية على مر الأزمنة ومرت بمراحل تاريخية مختلفة، حيث اعتمدت معظم الدول خلال حقبة معينة من الزمن نظام قاعدة الذهب، ويتطور الأمر وازدياد الحاجة لمضاعفة الإصدار النقدي وتخفيض غطاء الإصدار، ظهرت قاعدة النقود الورقية.<sup>1</sup>

### أولاً: نظام سعر الصرف الثابت

1. قاعدة الذهب: بموجب النظام الثابت لسعر الصرف لا تحصل تغيرات في أسعار الصرف الأجنبي إلا في أضيق الحدود، وتمثل قاعدة الذهب الشكل الأول والأساسي لنظام سعر الصرف الثابت، ويرتبط العمل في هذه القاعدة بوجود شروط معينة أبرزها:<sup>2</sup>

- تحديد معدل ثابت من العملة الوطنية إزاء الذهب، أي يتم تحديد ما يقابل العملة الوطنية وبشكل ثابت؛
- ضمان تحويل العملة الوطنية إلى ذهب وبالعكس؛
- حرية تصدير واستيراد الذهب إلى الخارج بدون وجود محددات تعيق عملية التصدير.

إن سيادة قاعدة الذهب على المستوى النقدي العالمي يؤدي إلى سهولة وسرعة تداول القطع الذهبية، ومن ثم تختفي ظاهرة الاكتناز وحجز جزء من هذه العملات الذهبية عن التداول، وذلك لأنه من الممكن الحصول عليها في أي وقت، وكانت هذه الحرية تكفل التوازن الذاتي، بحيث عند زيادة القيمة السوقية للمسكوكات فإن الأفراد يسارعون إلى صهرها وتحويلها إلى استخدامات أخرى، ويتبع ذلك نقص المعروض من العملات وزيادة المعروض من الذهب مما يخفض سعره كمعدن إلى الحد الذي يتعادل فيه مع سعره كعملة وهنا يتحقق التوازن.<sup>3</sup>

وترجع بداية هذا النظام إلى منتصف القرن التاسع عشر، وقد كانت إنجلترا أول دولة انتهجت هذا النظام، ثم تبعها باقي الدول وذلك إلى غاية سنة 1913، حيث أوقف العمل به في إنجلترا، وبعد الحرب العالمية الأولى حاولت إنجلترا إعادة الحياة لهذا النظام من أجل إعادة القوة للجنيه الإسترليني، إلا أن العمل به كان يتوقف

<sup>1</sup> أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مرجع سبق ذكره، ص 248.

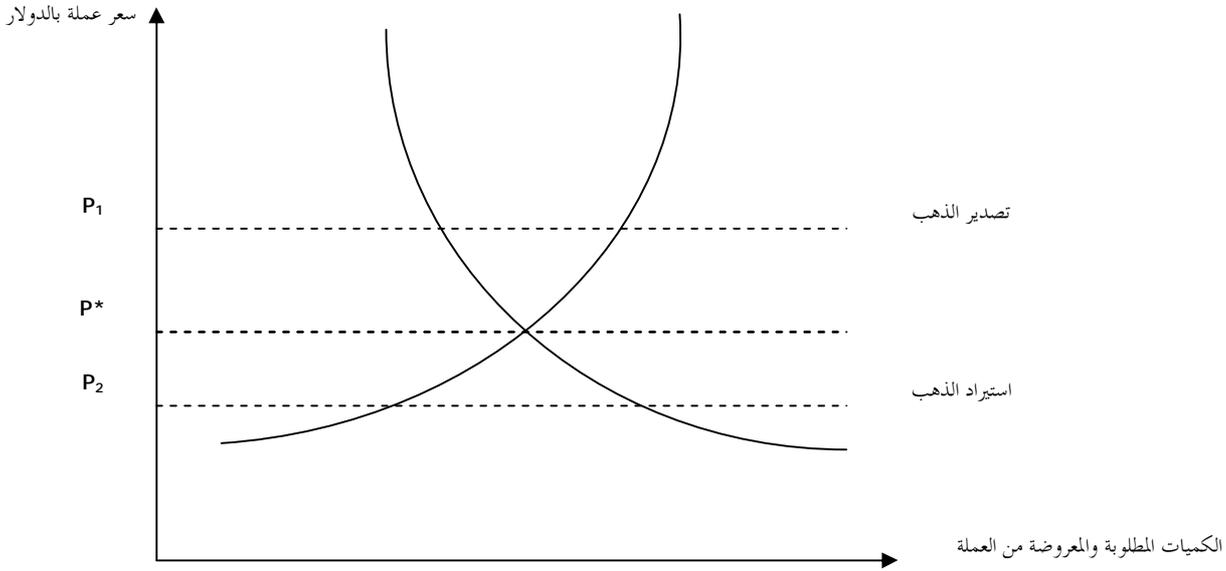
<sup>2</sup> فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، ص 437.

<sup>3</sup> أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مرجع سبق ذكره، ص 250.

من وقت لآخر وذلك تبعا للمتطلبات الاقتصادية، وقد استمر الحال على ذلك حتى 19 سبتمبر سنة 1931 حيث انتهى العمل تماما بهذه القاعدة.<sup>1</sup>

وفي ظل هذا النظام تتجه عملات الدول التي تعتمد قاعدة الذهب إلى الثبات، فإذا كان الدينار الجزائري مثلا يعادل أو يساوي 0.18 غ من الذهب، والدولار يعادل 0.88 غ من الذهب، فهذا معناه أن الدينار الجزائري يكون مساويا لـ (\$4.89) دولار، بالتالي فإن سعر الصرف لا يتجاوز هذا السعر ولا يقل عنه إلا بمحدود ضيقة تمثلها تكلفة نقل الذهب.

### الشكل رقم (1-01): سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب



المصدر: فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 438.

من الشكل رقم (1-01) يتضح لنا أنه إذا كان سعر الصرف الأجنبي عند المستوى  $P_1$ ، فهذا يعني أن عرض النقد الأجنبي يفوق الطلب عليه، وبتزايد الكمية المعروضة تتجه قيمة سعر الصرف الأجنبي للانخفاض، ومن ثم فإن هذا يدفع نحو زيادة الطلب وانخفاض العرض، وحتى الوصول إلى السعر التوازني، وكذلك عندما يكون سعر الصرف الأجنبي عند المستوى  $P_2$ ، فهذا معناه أن الطلب على الصرف الأجنبي يزيد على العرض منه، وبالتالي اتجاه قيمة سعر الصرف نحو الارتفاع، وهذا يؤدي إلى زيادة العرض وانخفاض الطلب إلى حين الوصول إلى السعر

<sup>1</sup> أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مرجع سبق ذكره، ص 250.

التوازي، وهو ما يحقق الاستقرار في سعر الصرف الأجنبي عند مستوى سعر الصرف  $P^*$ ، والذي يتم فيه تقاطع منحنى عرض النقد الأجنبي مع منحنى الطلب عليه.<sup>1</sup>

ويتميز سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب بالتقلب، ولكن تقلباته كانت محصورة في حدود ضيقة، غير أنهما لم تمنع تقلبه، فقاعدة الذهب لا تقضي على تقلبات سعر صرف العملة، ولكنها تحصر هذه التقلبات في نطاق ضيق، ولهذا تميزت قاعدة الذهب بما يسمى ثبات الصرف الخارجي.<sup>2</sup>

ونظرا للاضطرابات التي سادت النظام النقدي الدولي انعقد في جويلية 1944 في مدينة بریتون وودز مؤتمر لدراسة إمكانية الوصول إلى نظام نقدي جديد يمكن أن يسير عليه العالم بعد إنهاء الحرب العالمية الثانية وجاء النظام موافقا للمشروع الأمريكي، وتمت صياغته في الاتفاقية المعروفة باسم اتفاقية بریتون وودز، ومن أهم ما نصت عليه الاتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي.<sup>3</sup>

ويقوم نظام بریتون وودز على قاعدة الصرف بالذهب حيث يرتكز على قابلية تحويل الدولار إلى ذهب فقط من ناحية وعلى تثبيت أسعار صرف العملات الأخرى بالنسبة للدولار الأمريكي، ويسمح هذا النظام للدول بتغيير السعر الاسمي لعملتها في حدود 10% في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات دون اشتراط موافقة صندوق النقد الدولي، لذا يعتبر نظام بریتون وودز في الأساس نظام قائم على تثبيت سعر الصرف مع قابلية التعديل لضمان استقرار أسعار الصرف مع توفير قدر من المرونة.

**2. الربط بعملة رئيسية:** إن العديد من العملات خصوصا عملات الدول النامية تم ربطها بعملة رئيسية، غالبا ما تكون الدولار ويتم إصدار العملات المحلية فقط عندما تكون مغطاة بنسبة 100% من عملة الربط، وعلى سبيل المثال قامت كل من هونج كونج واستونيا. بمثل هذا الإجراء، وهناك طريقة أخرى هي التخلي عن عملة الدولة وإحلال عملة رئيسية مثل الدولار محلها، وهذا ما فعلته كل من الإكوادور والسلفادور في عام 2000، لكن معظم الدول تقوم بربط عملتها في ظل تدخل حكومي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 437.

<sup>2</sup> عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 183 - 185.

<sup>3</sup> Alain Samuelson, *Economie internationale contemporaine*, pp 140 - 141.

<sup>4</sup> موردخاي كريانين، مرجع سبق ذكره، ص 287 - 288.

ولكن التثبيت بالنسبة لعملة معينة يخلق مشكلة رئيسية وهي أنه وسط التقلبات العالمية لأسعار الصرف يصبح التثبيت بعملة ما تعويما تجاه معظم العملات الأخرى، ولا يكون ذلك مفيدا للدول إلا إذا قامت بتثبيت عملتها مع الدولة التي تشكل الشريك التجاري الرئيسي لها، وإحدى الطرق للتغلب على هذا المشكل هو الربط بسلة من العملات وليس عملة واحدة فقط.

ويتم تقييم العملة بسلة من العملات الرئيسية، باستخدام عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين في سلة مختارة، والبعض الآخر يقوم بربط عملته بحقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي (SDR) والتي تم تقييمها على متوسط مرجح للدولار والين واليورو والجنه الإسترليني، ويتم إعلان سعر الدولار المعادل لـ SDR يوميا من قبل صندوق النقد الدولي، وبالتالي تقوم الدول المعنية بالتعديل في سعر عملتها بالدولار لتحقيق سعر صرف ثابت بالنسبة لحقوق السحب الخاصة.<sup>1</sup>

### ثانيا: نظام سعر الصرف المرن

ويسمى كذلك سعر الصرف الحر أو العائم، ويتيح هذا النظام لسعر الصرف الأجنبي تحديد الأسعار بالطلب والعرض في السوق، ويمثله نظام العملات الورقية التي لا تستند إلى قاعدة الذهب، وبالتالي فإن سعر صرف العملة المحلية بعملة أجنبية يتحدد على أساس عرض وطلب العملة المحلية مقارنة بعرض وطلب العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي، وبالتالي فإن هذا السعر يتغير تبعا للتغيرات التي تحصل في عرض وطلب كل من العملة المحلية والعملات الأجنبية.<sup>2</sup>

وابتداء من عام 1971 بدأت أسعار الصرف بالتعويم، وذلك بعد قرار الرئيس الأمريكي نيكسون رسميا في عام 1971 التخلي عن قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، ولم يكن التعويم كاملا أو ما يصطلح عليه (تعويم نظيف) أي بدون تدخل حكومي، حيث تميز التعويم بتدخلات لتقليص التقلبات والمحافظة على استقرار سعر الصرف.<sup>3</sup>

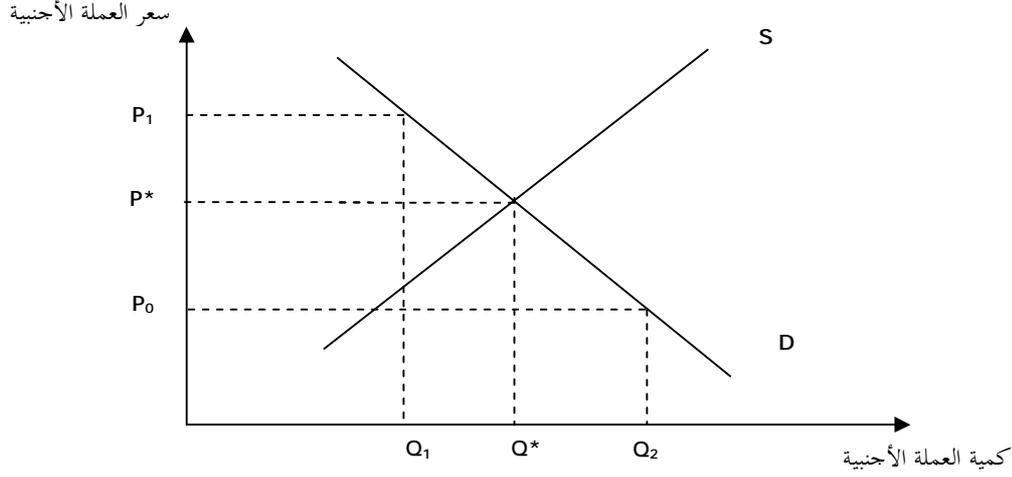
<sup>1</sup> موردخاي كريانين، مرجع سبق ذكره، ص 288.

<sup>2</sup> فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 440.

<sup>3</sup> بول. أ. سامويلسون، العلاقات التجارية و المالية الدولية، ج 6، ترجمة مصطفى موفق، ص ص 192-193.

ويتخذ منحني الطلب على الصرف الأجنبي اتجاهها عكسيا مع سعر الصرف الأجنبي، أما منحنى عرض الصرف الأجنبي فيتحه اتجاهها موجبا، لأنه يرتبط بعلاقة موجبة مع سعر الصرف الأجنبي أي أن الكميات المعروضة من الصرف الأجنبي تزداد بزيادة سعر الصرف، وتنخفض هذه الكميات المعروضة مع اتجاه سعر الصرف نحو الانخفاض وهذا ما يمثله المنحنى في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-02): توازن طلب وعرض العملة الأجنبية



المصدر: موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 44.

من الشكل رقم (1-02) يحدث التوازن بتعادل الكميات المطلوبة من الصرف الأجنبي مع الكميات المعروضة، وعنده يتحقق الاستقرار في سعر الصرف إلى حين حصول تغيرات في الطلب أو عرض الصرف الأجنبي بالشكل الذي يؤدي إلى الابتعاد عن حالة التوازن، وصولا إلى توازن جديد عند انتقال منحنى الطلب على الصرف الأجنبي أو عند انتقال منحنى عرض الصرف الأجنبي.<sup>1</sup>

وتكون تقلبات أسعار الصرف في حدود دنيا وعليا، إذ أن تغيرات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات لاحقة في الصادرات والواردات تبعاً لذلك في المدى الطويل، وبالشكل الذي يؤدي إلى الحد من التغيرات في أسعار الصرف هذه، وذلك لأن الطلب على الصرف الأجنبي طلب مشتق من الحاجة إليه لشراء سلع وخدمات أو أوراق مالية أو القيام باستثمارات في الخارج، وكذلك فإن عرض الصرف الأجنبي لتسديد قيم صادرات الدولة من السلع والخدمات والأوراق المالية والاستثمارات في الداخل.

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 441.

### ثالثاً: نظام الرقابة على الصرف (المرونة المقيدة)

تم توجه معظم دول العالم إلى الأخذ بنظام الرقابة على الصرف بدلا من سعر الصرف الذي يتم تحديده وفقا لآلية السوق في ظل استخدام النقود الورقية بعد التخلي عن قاعدة الذهب، وما رافق هذا الاستخدام من تقلبات واضحة في أسعار الصرف، وتم اختيار هذا التوجه للحد من هذه التقلبات من ناحية، وتحقيق أهداف متعددة تسعى الدول إلى تحقيقها، وبالتالي فإن نظام سعر الصرف يعني إشراف الدول وتحكمها في عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه، ولذلك فإن الدولة لا تتيح للأفراد حرية التعامل بالصرف الأجنبي، وقد مثل السبب الأساسي للأخذ بنظام الرقابة على الصرف ما ولدته الأزمة الاقتصادية في الثلاثينات من آثار أدت إلى عجز موازين مدفوعات الدول حيث لم تنجح الوسائل الأخرى في علاج هذا العجز، وبالتالي اللجوء إلى نظام الرقابة على الصرف في محاولة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وجوهر الرقابة على الصرف هو توزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على وجوه الطلب الممكنة، ويعتمد هذا النظام على التمييز الاقتصادي سواء كان تمييزا بين الدول كالمناطق النقدية، أو تمييزا بين السلع، خاصة في الدول النامية حيث يقيد استيراد السلع الترفيهية، ويمكن الجمع بين صورتين التمييز المتقدمة.<sup>1</sup>

ويهدف نظام الرقابة على الصرف إلى تحقيق بعض الأهداف مثل حماية الصناعات الناشئة أو تحسين ميزان المدفوعات أو زيادة الدخل وتحسين معدلات التبادل الدولي أو محاربة ظاهرة هروب رؤوس الأموال.<sup>2</sup>

وقد أدى نقص الأرصدة الذهبية لدى معظم الدول إلى التخلي عن قاعدة الذهب، كما أن تقلبات أسعار الصرف الحرة تؤدي إلى آثار سلبية على الدول مما أدى إلى الاتجاه نحو الأخذ بنظام الرقابة على الصرف عن طريق التدخل الإداري المباشر، بالشكل الذي يتم من خلاله إحداث توازن بين الطلب على الصرف الأجنبي وعرضه، وبما يقود إلى تثبيت سعر الصرف عند المستوى المرغوب، أي الموازنة بين إيرادات الدولة من الخارج ومدفوعاتها الخارجية، وما ينجم عن ذلك من تثبيت سعر صرف العملة الوطنية بالعملات الأجنبية عند المستوى الذي يتقرر

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 445.

<sup>2</sup> أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مرجع سبق ذكره، ص 440.

له، ولذلك يطلق عليه نظام الصرف المدار أو الرقابة على الصرف، وتوجد العديد من الوسائل التي يتم استخدامها في الرقابة على الصرف الأجنبي لتحقيق أغراض متعددة، تتمثل بعض هذه الوسائل فيما يلي:<sup>1</sup>

- تحديد استيراد السلع من الخارج بقدر معين؛
- تجميد الأموال الأجنبية الموجودة في الدولة؛
- إصدار شهادات للمصدرين بقيمة السلع المصدرة بالعملة الأجنبية؛
- اللجوء إلى عقد اتفاقات دفع من أجل ترتيب كيفية تسوية المدفوعات التي تتحقق للدولة.

### المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

حاولت الكثير من النظريات تفسير الاختلاف في أسعار الصرف بين البلدان وكل منها لها فرضيات ومنطلقات ونتائج تختلف عن الأخرى وتتمثل أهم هذه النظريات فيما يلي:<sup>2</sup>

- **نظرية تعادل القدرة الشرائية:**\* والتي يتحدد سعر الصرف وفقا لها على أساس القدر من العملتين الذي يحقق تعادل القوة الشرائية، فإذا كان الدولار يشتري كمية من السلع والخدمات تعادل الكمية التي تُشترى بثلاث دنانير مثلا، فمعنى هذا أن سعر صرف الدولار سيكون ثلاث دنانير، أي أن 3 دينار = 1 دولار، ذلك لأن من يقوم بالتنازل عن عملة معينة يعني أنه يتنازل عن قوتها الشرائية من أجل الحصول على القوة الشرائية التي تتاح له نتيجة اقتنائه العملة الأخرى التي يقوم بتحويل عملته إليها.

- **نظرية تعادل أسعار الفائدة (سعر الخصم):** ويرى أصحابها بأن رفع سعر الخصم معناه زيادة أسعار الفائدة، وهذا يؤدي إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي زيادة طلب الأجانب على العملة المحلية وارتفاع قيمتها الخارجية، أي ارتفاع قيمة سعر الصرف، وعلى العكس يؤدي خفض سعر الفائدة إلى انخفاض

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 446-450.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 452 - 453.

\* وسيأتي تفصيل هذه النظرية في الفصل الثالث، المبحث الأول: الأسس النظرية لدراسة دور سعر الصرف في علاج الاختلال الداخلي والخارجي.

الطلب على العملة المحلية، وانخفاض قيمة العملة أي انخفاض قيمة سعر الصرف، ولا زال تغيير أسعار الخصم يستخدم كوسيلة لعلاج الخلل في ميزان المدفوعات.

- **نظرية الأرصادة:** وهذه النظرية ترى أن أسعار صرف العملة تتحدد على أساس رصيد ميزان المدفوعات للدولة المعنية، فإذا كان رصيدها موجبا فمعناه زيادة الطلب على العملة المحلية وارتفاع قيمتها الخارجية، أي ارتفاع قيمة سعر الصرف، وإذا كان سالبا فهذا يدل على زيادة عرض العملة المحلية وانخفاض قيمتها الخارجية، أي انخفاض قيمة سعر الصرف.

- **نظرية كمية النقود:**\* إن المحتوى الأساسي للنظرية الكمية يتلخص في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية، وبالتالي نقص الصادرات، وزيادة الواردات، لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بأسعار السلع والخدمات بعد ارتفاع أسعارها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيمة الواردات، وانخفاض الطلب على العملة المحلية لتسديد الصادرات، وبالتالي انخفاض قيمة سعر الصرف يؤدي إلى خروج الذهب وهذا في حالة نظام الذهب، وحصول العكس في حالة انخفاض كمية النقود.

- **نظرية الإنتاجية:** وتتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة دولة ما تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي، وزيادة الإنتاجية بما في ذلك زيادة إنتاجية الفرد، ومن ثم مستوى معيشتته بما يتضمنه هذا من ارتفاع في مستويات الدخل والأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الصادرات، وزيادة الواردات، وهذا معناه زيادة الطلب على العملات الأجنبية وعرض العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، وارتفاع قيمة العملة الأجنبية، ويحصل العكس في حالة انخفاض الأسعار المرتبطة بانخفاض الدخل، ومستويات المعيشة، والمتأتي من انخفاض الإنتاجية.

\* وسيأتي تفصيل هذه النظرية في الفصل الثالث، المبحث الأول: الأسس النظرية لدراسة دور سعر الصرف في علاج الاختلال الداخلي والخارجي.

### المطلب الثالث: العوامل المحددة لاختيار نظام سعر الصرف في الدول النامية

لقد قدم الاقتصادي R.Heller عدة عوامل قد تساعد في اختيار الدول النامية بين سياسة الربط وسياسة التعويم وهي:<sup>1</sup>

- **درجة الانفتاح على العالم الخارجي:** وتقاس بنسبة السلع الداخلة في التجارة الخارجية من الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج الوطني، وكلما ارتفعت هذه النسبة زادت درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي، والعكس صحيح، والاقتصاد المفتوح هو الذي تزيد فيه الأهمية النسبية لقطاع التجارة الخارجية في تكوين الناتج الوطني.

واختيار سياسة التعويم للاقتصاد المفتوح لا يمثل الاختيار الأمثل لأنه يتميز بتزايد درجة تأثير التغيرات في سعر الصرف على مستوى الأسعار المحلية لذا يجب أن تقوم بإتباع سياسة الربط أو التثبيت وذلك لارتفاع تكاليف التعديل في سعر الصرف، أما الاقتصاد الأقل انفتاحاً فقد يلائمه إتباع سياسة التعويم وذلك لأن تعديل سعر الصرف يسمح بتثبيت الإنتاج؛<sup>2</sup>

- **درجة تنوع هيكل الإنتاج والصادرات:** كلما زادت درجة تنوع هيكل الإنتاج الوطني سواء من السلع الموجهة للتصدير أو الموجهة للسوق المحلية، كلما قل تعرض الاقتصاد الوطني لصعوبات ميزان المدفوعات، لذلك تقل الحاجة إلى إجراء تصحيح لسعر الصرف ويفضل إتباع نظام أسعار الصرف الثابتة أو سياسة الربط، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع درجة التركيز في هيكل الإنتاج في عدد قليل من السلع يعرض الاقتصاد لتقلب مستمر في حصيلة الصادرات كما هو الحال في أغلب الدول النامية، فيكون من الملائم في هذه الحالة إتباع سياسة التعويم على أساس إعطاء قدر من المرونة لسعر الصرف ليسهل عملية تصحيح الاختلال الذي قد ينتج عن النقص المفاجئ في حصيلة الصادرات؛

- **درجة تكامل سوق رأس المال المحلي مع أسواق رأس المال الدولية:** وتقاس بنسبة ما تحتفظ به البنوك من أصول مالية أجنبية إلى العرض النقدي المحلي، فكلما ارتفعت درجة حرية التعامل في السوق المالي المحلي

<sup>1</sup> محمد سيد عابد، التجارة الدولية، ص 380 - 387.

<sup>2</sup> بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، مرجع سبق ذكره، ص 18.

كلما كان من الأفضل اختيار سياسة التعويم، حيث تلعب التغيرات في سعر الصرف دورا هاما في جذب رؤوس الأموال التي تعمل على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات الذي ينتج عن المعاملات الجارية، أما بالنسبة للاقتصاد الذي يتميز بانخفاض درجة تكامل سوق رأس المال المحلي مع الأسواق المالية الدولية، فإنه يفضل اختيار سياسة الربط أو التثبيت؛

- **معدل التضخم النسبي:** غالبا ما يفضل إتباع سياسة تثبيت أسعار الصرف بين الدول التي تتقارب فيما بينها معدلات التضخم بينما يفضل إتباع سياسة تعويم أسعار الصرف بين الدول التي تتباين فيها معدلات التضخم؛

- **الأهمية النسبية للمصادر الداخلية والخارجية للاختلال في ميزان المدفوعات:** حينما تكون أغلب مصادر اختلال ميزان المدفوعات ترجع لأسباب خارجية كالانخفاض المفاجئ في الطلب الأجنبي للصادرات مثلا، فإنه يفضل اختيار سياسة تعويم أسعار الصرف أما إذا كانت أغلب الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد من مصادر داخلية فإنه يفضل إتباع سياسة ربط أسعار الصرف.

- **قيمة مرونة التجارة الخارجية:** قد لا يكون ملائما اختيار سياسة أسعار الصرف المعمومة إذا كانت مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على الواردات ومرونة العرض المحلي للصادرات منخفضة كما هو الحال في غالبية الدول النامية، حيث يصبح تغير سعر الصرف غير فعال في استعادة التوازن في ميزان المدفوعات ولذلك يفضل إتباع سياسة ربط سعر الصرف والاعتماد على السياسات الأخرى البديلة لتصحيح الاختلال كالسياسة المالية والنقدية؛

- **تأثير تغير سعر الصرف على كل من الاستيعاب والعرض النقدي المحليين:** اختيار سياسة سعر الصرف الملائمة يعتمد على مدى استجابة كل من الاستيعاب المحلي والقيمة الحقيقية للعرض النقدي للتغيرات في سعر الصرف، فكلما ارتفعت درجة استجابة تلك المتغيرات للتغير في سعر الصرف خلال الأجل القصير والمتوسط فإنه يفضل إتباع سياسة تعويم سعر الصرف، أما إذا كانت التغيرات في سعر الصرف قليلة التأثير على الاستيعاب المحلي أو العرض النقدي فإنه يفضل تثبيت سعر الصرف وإتباع السياسات التصحيحية البديلة؛

- **الاحتياطات والأرصدة النقدية الدولية:** إن اختيار سياسة سعر الصرف الملائمة تتحدد أيضا بمدى توفر الاحتياطات الدولية إذ أنه كلما زاد حجم تلك الاحتياطات كلما انخفضت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية لاختلال ميزان المدفوعات، وأمکن الحفاظ على سعر الصرف ثابتا من خلال تمويل العجز اعتمادا على تلك الاحتياطات، وبالتالي يفضل في هذه الحالة إتباع سياسة تثبيت سعر الصرف أما في حالة انخفاض حجم الأرصدة الدولية وصعوبة الاقتراض من الخارج، فيفضل إتباع سياسة تعويم سعر الصرف.

### المبحث الثالث: سعر الصرف كسياسة اقتصادية

اتبعت الدول سياسات ووسائل مختلفة لتدعيم نقدها وتحقيق الاستقرار في اقتصادها وكانت من أهم تلك السياسات سياسة سعر الصرف التي تظهر استقلاليتها من يوم إلى آخر عن السياسة النقدية من خلال تمييزها بأهدافها وأدواتها، وستناول في هذا المبحث أهداف سياسة سعر الصرف ثم نتطرق إلى أدوات سياسة سعر الصرف ثم العوامل المحددة لاختيار نظام سعر الصرف في الدول النامية، ثم نستعرض علاقة سعر الصرف بالسياسات الاقتصادية.

### المطلب الأول: أهداف سياسة سعر الصرف

تهدف سياسة أسعار الصرف إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام أدوات سياسة سعر الصرف، فسياسة أسعار الصرف تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتساهم في إعادة توزيع الدخل، كما تستطيع سياسة أسعار الصرف أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولهذا نحاول في هذا المطلب التطرق إلى الدور الذي تقوم به سياسة أسعار الصرف في تحقيق الأهداف السابقة وذلك على النحو التالي:

#### أولاً: دور سياسة سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

من أهم الأهداف التي تسعى كل الدول إلى تحقيقها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويعني هذا الهدف تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم والتوصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل الوطني الحقيقي،

أي أعلى مستويات استغلال للموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد الوطني (وبالذات أقصى درجات التشغيل للقوة العاملة في المجتمع) وفي ذات الوقت المحافظة على قيمة النقود ومنع ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار نتيجة لطلب فجائي زائد عن العمالة الكاملة، ومواجهة الكساد أو الركود نتيجة انخفاض حجم الطلب الكلي.<sup>1</sup>

وهكذا فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي هو تجنب المجتمع الآثار السيئة التي تترتب على التضخم والتي من أهمها انخفاض القوة الشرائية للنقود، والإضرار البالغ بمستوى المعيشة لذوي الدخل المحدود، وكذلك الآثار الضارة التي تترتب على الركود أو الكساد، والتي من أهمها ارتفاع معدلات البطالة وتراجع النشاط الإنتاجي.

ومن صور التوازن الاقتصادي التوازن بين الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) والعرض الكلي (الناتج الوطني) فإذا لم يكن الإنفاق الوطني كافياً لمقابلة الناتج الوطني، أدى ذلك إلى زيادة العرض الكلي عن الطلب الكلي، وهنا يظهر ما يسمى بحالة الانكماش الاقتصادي، ومن أهم مظاهره انخفاض الأسعار وظهور البطالة، وعلى العكس إذا كان الإنفاق الوطني زائداً عن الناتج الوطني أدى ذلك إلى زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي في الاقتصاد، وينتج عن ذلك التضخم وتمثل أهم مظاهره في ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات.

ومن مظاهر التوازن الاقتصادي أيضاً تعادل الاستثمار الوطني مع الادخار الوطني، وتعادل الصادرات مع الواردات ومن ثم توازن الميزان التجاري والذي يساهم في توازن ميزان المدفوعات، وتعادل النفقات العامة مع الإيرادات العامة وتلاشى العجز بالموازنة العامة للدولة، وكذلك تعادل معدل النمو الاقتصادي مع معدل النمو السكاني.

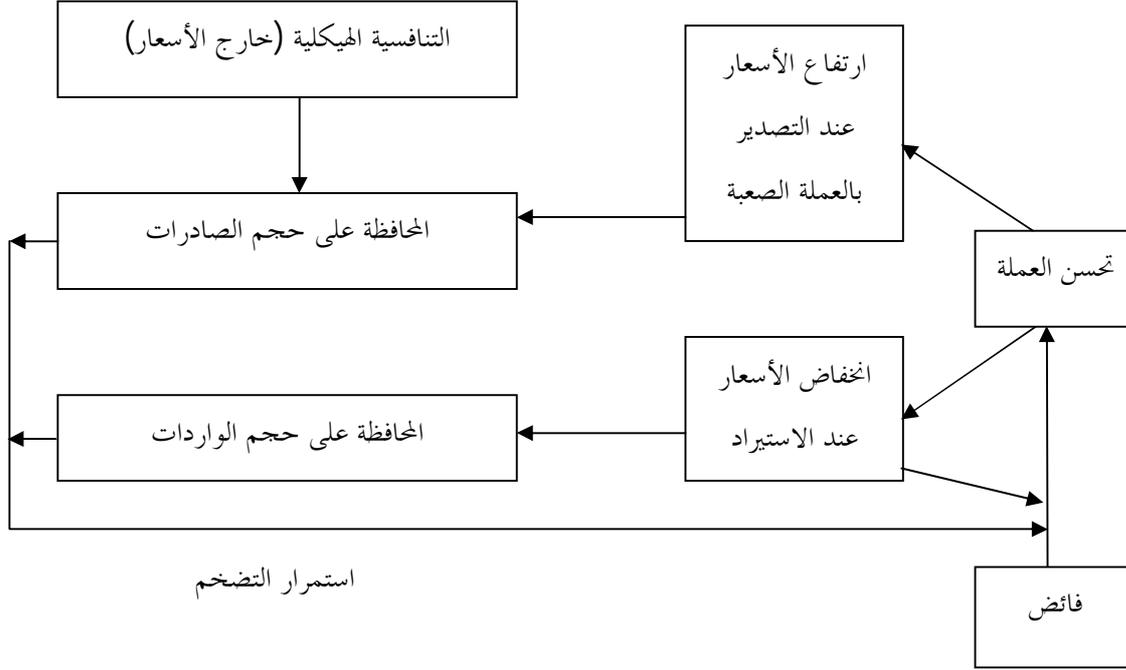
وتحاول بعض البلدان توظيف أسعار الصرف لمحاربة التضخم وتخفيض معدلاته، وتعتبر برامج التثبيت باستعمال سعر الصرف كمثبت بمثابة برامج لمحاربة التضخم<sup>2</sup>، حيث يؤدي التحسن في سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسين

<sup>1</sup> فرحي محمد، التحليل الاقتصادي الكلي، ص ص 28-29.

<sup>2</sup> بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، مرجع سبق ذكره، ص 19.

تنافسيتها، وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة القوية، وتم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقاً من سنة 1983.<sup>1</sup>

### الشكل رقم (1-03): مقاومة التضخم بالاعتماد على سياسة سعر الصرف



المصدر: قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 132.

من الشكل رقم (1-03) نلاحظ أن التحسن في قيمة سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض الأسعار عند الاستيراد مع ارتفاع أسعار التصدير، لكن في المقابل تتحسن مستوى تنافسية المؤسسات وذلك بتنافسية هيكلية (خارج الأسعار)، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم وتضاعف أرباح المؤسسات. بما يمكنها من ترشيد الإنتاج في المدى المتوسط وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسين تنافسيتها، ومن ثم المحافظة على حجم الصادرات وبالتالي فائض في الميزان التجاري ومن ثم تحسن قيمة العملة مرة أخرى، وبالمقابل فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الواردات لانخفاض أسعارها.

<sup>1</sup> قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 131-132.

## ثانيا: دور سياسة سعر الصرف في تخصيص الموارد

يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع، وتتلخص مشكلة تخصيص الموارد في الاختيار بين العديد من أوجه التفضيل، مثل التفضيل بين قطاع اقتصادي وآخر، وفي جميع الأحوال يتضمن الاختيار التضحية ببعض الحاجات والأغراض في سبيل إشباع الحاجات التي تنال تفضيل الأفراد، وهناك وسيلتان لاتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد، فالوسيلة الأولى هي جهاز السوق ويميزها قوى العرض والطلب ونظام الثمن المؤسسان على مبدأ سيادة المستهلك واختياره، أما الوسيلة الثانية هي تدخل الدولة فيميزها فرض الضرائب والقيام بالنفقات العامة وصياغة السياسة المالية في إطار الموازنة العامة وسياسة سعر الصرف.<sup>1</sup>

ويؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة للتصدير، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير، ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محليا وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها، كما ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.

## ثالثا: دور سياسة سعر الصرف في إعادة توزيع الدخل

يتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد للملكية وسائل الإنتاج، ويتحقق التوزيع بالدرجة الأولى لصالح أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج، أي أن عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج وقد لا يكون توزيع الدخل بين الأفراد عادلا من وجهة نظر المجتمع، ويقصد بإعادة توزيع الدخل والثروة إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل والثروة بغرض تقليل التفاوت في المجتمع.<sup>2</sup>

ويؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر

<sup>1</sup> دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990 - 2004، أطروحة دكتوراه غ.م، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص ص 84-85.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص ص 87-89.

ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي وارتفاع سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية فتقلص استثماراتها، ويلجأ أصحاب القرار أحياناً إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل سعر صرف للصادرات، سعر صرف للواردات الغذائية... الخ.

#### رابعاً: دور سياسة سعر الصرف في التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد، كما تعرف التنمية الاقتصادية، كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع<sup>1</sup> من التعريفات السابقة يتضح أن مضمون التنمية الاقتصادية هو زيادة العناصر الإنتاجية المستخدمة في النشاط الاقتصادي سواء عن طريق تشغيل المتعطل منها لدى المجتمع أو زيادة الكمية المتاحة من العناصر الأكثر ندرة، مع رفع إنتاجية وكفاءة استخدام كل منها، وذلك عن طريق إعادة توزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بغية استخدامها الاستخدام الأمثل، أو عن طريق إجراء تغييرات جذرية ترمي في النهاية إلى التخلص من علاقة التبعية الاقتصادية والسياسية للعالم الخارجي.

ويمكن للسلطات النقدية تخفيض أسعار الصرف من أجل رفع القدرة التنافسية للصناعة المحلية وتشجيع التصدير ونجحت هذه السياسة في ألمانيا سنة 1948 حيث قامت السلطات النقدية بتخفيض قيمة العملة المحلية مما شجع التصدير، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة تخفيض قيمة العملة لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وإعطاء قدرة تنافسية للمنتجات اليابانية في الأسواق العالمية ما بين 1970-1990 وتحت ضغوطات الولايات المتحدة الأمريكية غيرت هذه السلطات سياستها بإعادة تقييم سعر الين، إلا أن الفوائض التجارية استمرت في التزايد وساهم هذا في اعتبار الاستثمارات اليابانية هي الأفضل في الخارج، كما حاولت سابقاً السلطات الفرنسية إبقاء قيمة العملة الفرنسية منخفضة نسبياً لتشجيع المنتجات الوطنية وزيادة الصادرات

<sup>1</sup> دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص ص 90-91.

الفرنسية نحو الخارج،<sup>1</sup> كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض قيمة الدولار الأمريكي للقضاء على العجز الكبير في ميزانها التجاري.

### المطلب الثاني: أدوات سياسة سعر الصرف

تستعمل السلطات العديد من الأدوات والسياسات لتنفيذ سياسة سعر الصرف وأهم هذه الأدوات هي:

#### أولاً: تعديل سعر صرف العملة

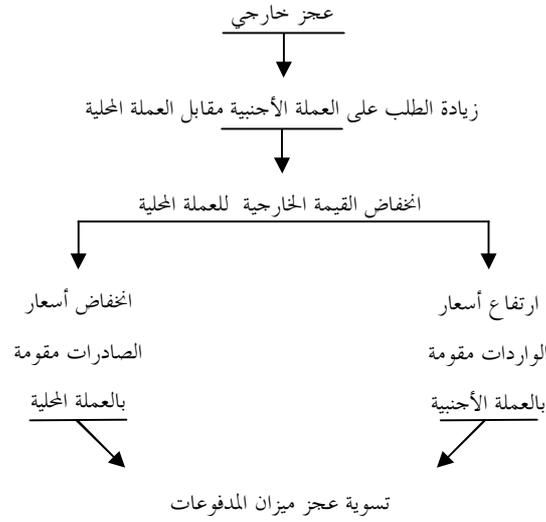
تقوم بعض الدول بتعديل سعر صرف عملتها مقارنة بعملات الدول الأخرى، وذلك لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، حيث تلجأ العديد من الدول إلى استعمال سياسة تخفيض قيمة عملتها لحل مشكلة العجز في ميزان المدفوعات، ففي فترة الكساد العالمي عانت الكثير من الدول من العجز في ميزان المدفوعات وبالتالي من النقص في الأرصدة الذهبية وأرصدة العملات الأجنبية، فرأت بعض هذه الدول علاج هذه المشكلة عن طريق تخفيض قيمة عملتها حتى تخفف الضغط على ميزان المدفوعات، فتخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يؤدي إلى انخفاض أسعار سلعها مقومة بوحدات النقد الأجنبية مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات، كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات، وتتوقف النتيجة النهائية لسياسة تعديل سعر صرف عملة دولة ما على مدى مرونة عرض وطلب صادراتها ووارداتها، فإذا كان الطلب الخارجي على صادرات الدولة التي قامت بالتخفيض مرناً وكان العرض من منتجاتها المعدة للتصدير مرناً، فإن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات.

ويشترط هنا عدم قيام الدول الأخرى خاصة التي تتبادل معها بإجراءات مماثلة لتخفيض قيمة عملاتها مما يزيل الأثر المترتب عن تخفيض قيمة العملة، كما يشترط عدم تردد الشرك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض سيعقبه تخفيض آخر، فإذا حدث هذا تزول المزايا التي تحصل عليها الدولة المخفضة،<sup>2</sup> والمخطط النظري للتعديل التلقائي في ميزان المدفوعات هو كما يلي:

<sup>1</sup> قدي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 133.

<sup>2</sup> محمد عبد العزيز عجمية ومدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، ص 350.

## الشكل رقم (1-04): التعديل التلقائي في ميزان المدفوعات



Source :Alain Samuelson, op.cit., p 154.

هذه الآلية لا تكون فعالة في جعل الصادرات أكثر تنافسية إذا تسبب انخفاض قيمة العملة المحلية في تضخم مرتفع، هذا ما يلغي أثر انخفاض أسعار الصادرات المقومة بالعملة المحلية.<sup>1</sup>

## ثانيا: استخدام احتياطات الصرف

ويتم هذا عن طريق تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف للحد من تغيره أو تقلب سعر الصرف سواء ببيع العملات الصعبة التي تحتفظ بها (الاحتياطات الدولية) مقابل العملة المحلية للحد من انهيار أو انخفاض قيمة عملتها، والعكس في حالة ارتفاع قيمة العملة عن الحد الذي ترغب فيه السلطات النقدية بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، ويتوقف تطبيق هذه الوسيلة على حجم احتياطي الصرف للدولة.<sup>2</sup>

ويقصد بالاحتياطات الدولية تلك الأصول الخارجية المتاحة في أي وقت للسلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لأغراض التمويل المباشر لاختلالات المدفوعات، أو ضبط حجمها بصورة غير مباشرة عن طريق التدخل في أسواق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Alain Samuelson, op.cit., pp 154 - 155.

<sup>2</sup> J. Longatte, P.Vanhove, C. Viprey, économie générale, p116.

<sup>3</sup> زايري بلقاسم، إدارة احتياطات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، 2008، ص 9.

ويعتبر صندوق موازنة الصرف من أهم الوسائل للتحكم في سعر الصرف، فيهدف إلى تنظيم سعر الصرف عن طريق التدخل لموازنته، أي للاحتفاظ به في مستوى معين، وكانت بريطانيا أول دولة أنشأت صندوق موازنة الصرف وذلك سنة 1932، وجعلت مهمته التدخل لمنع ارتفاع سعر الجنيه الإسترليني والحفاظ على توازن سعر الصرف، وصندوق موازنة الصرف عبارة عن احتياطي مكون من عملات وموضوع تحت تصرف سلطة مركزية بغرض التدخل في سوق الصرف لمنع التقلبات غير المناسبة، فمهمته هي أن يتدخل ليحتفظ بسعر صرف العملة عند مستوى معين، وكان الغرض من إنشاء صندوق موازنة الصرف في بريطانيا هو منع المضاربة في حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل من أن تؤثر على قيمة الجنيه الإسترليني.<sup>1</sup>

### ثالثا: استخدام سعر الفائدة

عندما تكون العملة ضعيفة تسعى السلطات النقدية لتحسين قيمة العملة المحلية وذلك برفع معدل الفائدة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية الباحثة عن أعلى عائد، وبالتالي ارتفاع الطلب على العملة المحلية مما يساهم في تحسين قيمة العملة المحلية، وقد لجأت فرنسا إلى هذا الأسلوب عندما رأت أن الفرنك الفرنسي أضعف من المارك الألماني وهذا برفع معدلات الفائدة في فرنسا أعلى من المعدلات الموجودة في ألمانيا، لكن معدلات الفائدة المرتفعة تؤثر سلبا على النمو.<sup>2</sup>

### رابعا: الرقابة على الصرف

تستخدم الرقابة على الصرف لتحقيق العديد من الأغراض وفي مقدمتها المحافظة على قيمة مرتفعة للعملة الوطنية وذلك بتقنين الكمية المعروضة من النقد الأجنبي ما بين مصادر الطلب المختلفة، كما أنه من أهداف الرقابة على الصرف أيضا منع خروج رؤوس الأموال من الدولة بما يؤدي إلى عجز في ميزان مدفوعاتها الخارجية، كذلك فإن من أهداف الرقابة على الصرف وخاصة في الدول النامية الحد من الواردات غير الضرورية التي تميل الطبقات الغنية إلى استيرادها والتي لا تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني، هذا بالإضافة إلى عزل الاقتصاد الوطني عن الخارج حتى يمكن تحقيق سياسة العمالة الكاملة في الداخل دون خشية الاختلال في التوازن الخارجي للدولة، كما يمكن أن

<sup>1</sup> مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص 265-266.

<sup>2</sup> قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 136.

يكون الغرض من الرقابة على الصرف هو الحصول على إيرادات لخزينة الدولة، فضلا عن تخفيف العبء المالي الواقع على الدولة وهي بصدد تسوية ديونها الخارجية.<sup>1</sup>

### خامسا: إقامة سعر صرف متعدد

يمكن تطبيق نظام الصرف المتعدد في حالة نظام الرقابة على الصرف أو حالة احتكار الدولة لعمليات بيع وشراء العملة الصعبة فيمكن اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي، بل هناك من يذهب إلى ضرورة تعويم سعر الصرف المتعلق بالعمليات العادية، وإخضاع العمليات الخاصة بالقطاعات الإستراتيجية والواردات الأساسية إلى سعر صرف محدد إداريا، إلا أن هذا الأسلوب من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الثقة في العملة الوطنية ويخضع سعر الصرف إلى مزاجية السلطات، فضلا عن صعوبة اللجوء إلى هذا الأسلوب في ظل الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي والتي تقضي بعدم إمكانية اللجوء إلى تعدد أسعار الصرف<sup>2</sup>، ويهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة.

### المطلب الثالث: علاقة سعر الصرف بالسياسات الاقتصادية

إن الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية التي تشمل على حزمة من السياسات كالسياسة المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف، بصفة عامة هو تحقيق التوازن الاقتصادي، وتتميز كل سياسة من السياسات بتأثيرها المختلف عن الأخرى كما تؤثر كل سياسة في نتائج السياسات الأخرى، ولهذا نحاول التطرق إلى نوع العلاقة الموجودة بين كل من السياسة المالية والسياسة النقدية وعلاقتها بسياسة سعر الصرف.

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، ص 80.

<sup>2</sup> قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 137.

أولاً: سعر الصرف والسياسة النقدية<sup>1</sup>

تؤثر السياسة النقدية في أسعار الصرف من خلال عاملين أساسيين وهما معدلات نمو الناتج الحقيقي وأسعار الفائدة الحقيقية، حيث يتأثر هذان العاملان بتغيرات الأسعار في أسواق السلع والخدمات، فيؤدي ذلك إلى سلسلة من التأثيرات بين السياسة النقدية ومستويات أسعار السلع والخدمات ومعدلات الناتج الحقيقي وأسعار الفائدة الحقيقية ومن ثم أسعار الصرف الأجنبي.

والسياسة النقدية هي تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي،<sup>2</sup> وتؤدي السياسة النقدية التوسعية غالباً إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، والذي ينعكس على الناتج الحقيقي بانخفاض معدلات نموه، و ينعكس أيضاً على أسعار الفائدة الحقيقية بالتدهور، وفي الحالتين تزداد الواردات وتقل الصادرات ويتأثر صافي تدفق رؤوس الأموال سلباً، حيث يدفع تصاعد معدلات التضخم رؤوس الأموال للهروب وذلك للبحث عن فرص أفضل للربحية، وكل هذا يضعف من قيمة سعر صرف العملة الوطنية، إذا فالتأثير قصير الأجل لسياسة نقدية توسعية هو انخفاض قيمة العملة الوطنية.

وبالمقابل فإن السياسة النقدية الانكماشية تؤثر على المستوى العام للأسعار بالانخفاض مما يؤدي إلى ارتفاع كل من الناتج الحقيقي وسعر الفائدة الحقيقي وبذلك يتم تعزيز الصادرات وتقليل الواردات، هذا فضلاً عن جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، وهذا يؤدي على زيادة الطلب على العملة الوطنية فترتفع قيمتها.

ويمكن للسياسة النقدية أن تتخذ صيغاً مختلفة للتدخل في سوق الصرف الأجنبي منها:

- شراء وبيع السندات في سوق الصرف، وذلك بغرض الاحتفاظ بكميات ملائمة من الاحتياطات النقدية الدولية؛

- التأثير في أسعار الفائدة الحقيقية لتحقيق الاستقرار في سوق الصرف وذلك دون استخدام احتياطات نقدية دولية؛

<sup>1</sup> هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 321 - 322.

<sup>2</sup> ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، ص 173.

- فرض قيود على حركة رؤوس الأموال الدولية لتفادي أو تعديل الضغوط قصيرة الأجل على أسعار الصرف، وبما يحمي الاقتصاد من التدفقات الداخلة والخارجة غير المستقرة لرؤوس الأموال وكذلك تعديل الضغوط طويلة الأجل عند ضعف العملة الوطنية.

### ثانيا: سعر الصرف والسياسة المالية<sup>1</sup>

تؤثر السياسة المالية في أسعار الصرف من خلال تأثيرها المباشر على الإنفاق الحكومي الصافي، والذي هو الفرق بين الإنفاق الحكومي والإيراد الضريبي، حيث أن تغير الإنفاق الصافي بالزيادة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض الطلب الإجمالي، وهذا ما ينعكس على أسعار السلع والخدمات والأصول بمعدلات مضاعفة، وزيادة الطلب يؤدي إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات حيث يوجه جزء منها إلى السوق المحلي، وهذا ما يؤثر سلبا على قيمة العملة المحلية بالانخفاض، كما أن التغير في الإنفاق الحكومي الصافي يؤدي إلى ظهور عجز أو فائض في الميزانية العامة للحكومة، وهذا ما ينعكس على كميات النقد وعلى أسعار الفائدة، ومن ثم يؤثر على الاستثمار وأسعار السلع والخدمات بالتبع، فتظهر ضغوط الانكماش والتضخم في الأسواق المحلية وتتغير أسعار الفائدة الحقيقية وينعكس كل ذلك على حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية، وهذا كله يؤثر على عرض العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية فتتغير أسعار الصرف.

ويختلف التحليل في الأجل القصير والمتوسط عنه في الأجل الطويل، ففي الأجل القصير يمكن للتوسع المالي أن يؤثر بشكل أكبر في اقتصاد مفتوح مع سعر صرف ثابت، ولكن في الأجل الطويل فإن التوسع المالي الذي يزيد الطلب الإجمالي ومن ثم يرفع مستويات الأسعار والأجور وهو ما سيقبل في نفس الوقت المخزون النقدي الحقيقي والكفاءة التنافسية السعرية ويرفع أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى نقص الطلب على الاستهلاك والاستثمار الخاص، وبالتالي يقل صافي الإنفاق الأجنبي.

وقد تؤدي حركة رؤوس الأموال في اقتصاد مفتوح إلى إزالة تأثير السياسة النقدية قصيرة المدى والتي يمكن تنفيذها في اقتصاد مغلق، كما أن السياسة المالية لاقتصاد مفتوح في الأجل القصير تكون أقوى مما هو

<sup>1</sup> هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص ص 323 - 324.

لاقتصاد مغلق، غير أنه في اقتصاد مغلق تقود السياسة المالية إلى نتيجتين مختلفتين للتزامم الخارجي للأموال في الأجل القصير وهما التوسع المالي وارتفاع أسعار الفائدة، وهذا يؤدي إلى انخفاض معدلات نمو الناتج الحقيقي.

### ثالثاً: سعر الصرف والسياسة التجارية<sup>1</sup>

يجري التمييز عادة بين نوعين من السياسات التجارية هي سياسات حرية التجارة وسياسات حماية التجارة، حيث تعمل سياسات حرية التجارة على إلغاء المحددات الإدارية والقيود الكمية والتعريفات الجمركية على التجارة الخارجية على عكس سياسات حماية التجارة التي تفرض هذه القيود.<sup>2</sup>

وتؤدي سياسة الحماية في البلدان النامية خاصة إلى عدة نتائج عكسية، حيث يفرض على المستهلكين منتجات محلية بنوعيات أدنى وأسعار أعلى من المنتجات المستوردة، مما يؤدي إلى اتجاه المستهلكين نحو المنتجات المستوردة سواء كان الاستيراد بطرق مشروعة قانونياً أو غير مشروعة، مما يؤدي إلى ظهور الأسواق الموازية وكذلك ظهور سعر الصرف الموازي، وكلما قل نطاق الحماية في مجال محدود فإن تأثيرها قد لا يكون كبيراً، كما يعتمد تأثير ذلك على مدى أهمية السلع الخاضعة للحماية.

وتستخدم أسعار الصرف في الحماية عن طريق تثبيت سعر الصرف بقيمة أدنى من قيمته الحقيقية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات للمستهلكين المحليين وانخفاض أسعار الصادرات للمستهلكين الأجانب مما يقلل من الواردات ويرفع من الصادرات، كذلك رقابة الدولة على سعر الصرف بتوزيعه على أوجه الإنفاق التي تراها ضرورية، وهذا يؤدي إلى ظهور الأسواق السوداء للصرف الأجنبي فيزداد تدهور قيمة العملة الوطنية.

<sup>1</sup> هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 331 - 333.

<sup>2</sup> محمد عبد العزيز عجمية ومدحت محمد العقاد، مرجع سبق ذكره، ص 373.

## خلاصة الفصل:

نخلص مما سبق أنّ سعر الصرف يمثل أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، وتلعب سياسة سعر الصرف دورا كبيرا في مختلف النظم الاقتصادية، ومنه نجد أنّ سياسة سعر الصرف قد شهدت تطوّرات جوهرية أين أصبحت من بين الأدوات الهامة للدولة لتوجيه الإنتاج والإشراف على النشاط الاقتصادي وتفاذي مراحل الكساد والرواج التي تعصف به بين الحين والآخر.

كما أنّ نظام الصرف عرف عدة محطات في تطوره من قاعدة الذهب إلى نظام صرف أكثر مرونة، الذي اتجهت معظم البلدان إلى تبنيه، والتخلي عن نظام الرقابة على الصرف والتثبيت، وقوة سعر صرف عملة بلد ما هي انعكاس لقوة اقتصاده وارتفاع صادراته، وحاولت الكثير من النظريات تفسير الاختلاف في أسعار الصرف بين البلدان وكل منها لها فرضيات ومنطلقات ونتائج تختلف عن الأخرى.

وأخيرا إنّ سياسة سعر الصرف كانت ولا تزال محطة أنظار المهتمين بالحياة الاقتصادية كونها وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة وبالتالي على التضخم والعمالة، وتستخدم الدول هذه السياسة للتحكم وتوجيه مختلف قطاعات اقتصادها بهدف تحقيق التوازن على المستوى الداخلي والخارجي ومن ثم التوازن الاقتصادي العام.

وهنا نتساءل ما المقصود بالتوازن الاقتصادي؟ وهذا ما سنحاول التعرف عليه في الفصل الموالي.

**الفصل الثاني:**

**التوازن الاقتصادي**

## تمهيد

توسع إطار التوازن في التحليل الاقتصادي الكلي وأصبح يشمل عناصر عدة، ويتمثل التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني في تحقيق تعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي، كما أن التوازن الكلي هو مجموع التوازنات الجزئية التي تتفاعل فيما بينها وتؤثر كل منها في الأخرى.

ويذهب الاقتصاديون إلى أنه يمكن تقسيم النشاط الاقتصادي الكلي إلى أربعة أقسام تمثلها أسواقاً أربعة: سوق السلع والخدمات، السوق النقدية، سوق العمل وسوق الأوراق المالية، ولا يتحقق التوازن الاقتصادي العام إلا إذا تحققت التوازنات اللازمة في كل من هذه الأسواق الأربعة وفي نفس الوقت.

غير أن الاقتصادي "فالرس" عند دراسته لنظرية التوازن العام يشير إلى أنه ليس من الضروري دراسة توازنات الأسواق الأربعة، إذ يرى أن تحقيق توازن ثلاثة منها (سوق السلع والخدمات، سوق العمل، سوق النقد) يكون شرطاً كافياً لتحقيق التوازن في السوق الرابعة وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي العام،<sup>1</sup> ونظراً للارتباط الوثيق بين كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقد بسعر الصرف فسوف نكتفي بهما في هذه الدراسة، بالإضافة إلى حالة ميزان المدفوعات، وعلى هذا الأساس ارتأينا تقسيم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: التوازن في الفكر الاقتصادي؛

المبحث الثاني: التوازن الكلي في النظام الاقتصادي؛

المبحث الثالث: حالات التوازن الداخلي والخارجي.

<sup>1</sup> فرحي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 259.

## المبحث الأول : التوازن في الفكر الاقتصادي

تهدف النظرية الاقتصادية إلى دراسة الكيفية التي يعمل بها الاقتصاد الوطني بشكل متكامل، وبذلك نجد الاقتصاد الكلي يهتم بدراسة القضايا الكلية كالرواج والكساد وإجمالي الناتج الوطني ومعدلات التضخم والبطالة، وبالتالي فهو يتعامل مع الموضوعات الاقتصادية الرئيسية والمشاكل التي تحدث في الاقتصاد والتي تؤثر في أداءه، ولقد تعددت التحليلات والتفسيرات الاقتصادية والتي انصبحت حول تشخيص الحالة المثلى للاقتصاد والتي يكون فيه متوازنا.

### المطلب الأول: مفهوم التوازن

يعتبر مصطلح التوازن من المصطلحات والمفاهيم القديمة في الاقتصاد، وقد اهتمت النظريات الاقتصادية في أغلب تحليلاتها بتحليل التوازن ومفاهيمه وكيفية تحقيقه، ويقصد بالتوازن عموماً تعادل القوى المتضادة التي تؤثر في مستوى الظاهرة موضوع الدراسة، ولا يختلف الاقتصاديون فيما بينهم في تحديد المفهوم الاقتصادي للتوازن فيما قد نجدهم يتناولون بطرق مختلفة نوع التوازن المطلوب، ومن ثمة وسائل تحقيقه، إلا أن المتفق عليه أن التوازن بصفة عامة يعرف بأنه الوضع الذي يتسم بالاستقرار ما لم تتغير العوامل المحددة له، وقد حظي موضوع التوازن بعدة تعريفات نذكر منها:

التوازن حالة من التعادل بين القوى المتعارضة، ويعرف الاختلال بأنه غياب لحالة التعادل هذه، ويتميز التوازن بالاستمرار ذاتياً حتى يحدث اختلال خارجي، حيث لن يوجد اتجاه للتغير في العلاقات القائمة بين القوى الداخلية للنظام.<sup>1</sup>

كما يعرف التوازن على أنه الحالة الاقتصادية التي تتعادل فيها قوى كلية أو جزئية أو كلاهما، إذا ما توفرت شروط وظروف محددة بحيث أن عدم استمرار إحداها أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره ممكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني إلى اختلال يطول أو يقصر

<sup>1</sup> أحمد مندور، مرجع سبق ذكره، ص 174.

أجله إلى أن تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المخل ليعود التوازن الاقتصادي إلى حالته الأولى،<sup>1</sup> ويتحقق التوازن حسب النظرية الاقتصادية الكلية على مستوى الاقتصاد الوطني ككل عن طريق تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي، ومن خلال ذلك يتم تحديد مستوى الدخل الوطني والتوازن ومستوى التوظيف.<sup>2</sup>

إن الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي الكلي هو الوصول إلى مستوى التوازن، إلا أنه ليس من السهل الوصول لهذه النتيجة، حيث نلاحظ في الواقع العملي إما أن يكون العرض أكبر من الطلب، أو يكون الطلب أكبر من العرض، ونتيجة لذلك فإن الحكومات تبحث عن الوسائل المختلفة التي من خلالها يمكن الوصول إلى وضعية التوازن.

### المطلب الثاني: أشكال التوازن

للتوازن أشكال عدة تختلف باختلاف وجهة نظر الاقتصاديين، كما تختلف حسب الهدف المنشود، ومن هذه الأشكال نذكر ما يلي:

#### أولاً: التوازن الجزئي والتوازن الكلي

يتحقق التوازن على مستوى النظرية الاقتصادية الجزئية في سوق سلعة معينة عن طريق تفاعل طلب المستهلك مع عرض المنتج لتحديد سعر وكمية التوازن في سوق إحدى السلع، وتحقيق التوازن في جميع أسواق السلع والخدمات يتضمن بالضرورة تحقيق التوازن على المستوى الكلي، كما يلاحظ أن طلب المستهلك وقراراته مستقلة تماماً عن عرض المنتج وقراراته لانفصال شخصية المستهلك عن شخصية المنتج، وبالتالي فإن كل منهما لا يؤثر أو يتأثر بالآخر، وهذا يعني أن الطلب والعرض قوتان مستقلتان عن بعضهما البعض على مستوى النظرية الاقتصادية الجزئية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 102.

<sup>2</sup> محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، ص 13.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 13.

ويتحقق التوازن بالنسبة للنظرية الاقتصادية الكلية وعلى مستوى الاقتصاد الوطني ككل عن طريق تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي، ومن خلال ذلك يتم تحديد مستوى الدخل الوطني التوازني ومستوى التوظيف، فضلا عن تحقيق التوازن على المستوى الكلي لا يعني بالضرورة تحقيق التوازن على المستوى الجزئي، ويلاحظ أنه على المستوى الكلي تكون قرارات المستهلكين وطلباتهم متصلة بقرارات المنتجين وعروضهم، وذلك عن طريق الدخل الوطني، لأن المستهلكين هم أنفسهم المنتجين، ولذلك فإن الطلب والعرض قوتان متصلتان على مستوى النظرية الكلية حيث يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به.<sup>1</sup>

إن شرط تحقيق التوازن الكلي قد يتحقق بالرغم من وجود اختلالات في التوازنات الجزئية شريطة أن تتعادل مجموع الفوائض مع مجموع العجز حيث يتجه كل من الإنتاج والتوظيف والأسعار إلى الانخفاض في الأسواق التي تعاني من فائض في العرض، في الوقت الذي تتجه للارتفاع في الأسواق التي تواجه تضخما.<sup>2</sup>

### ثانيا: التوازن قصير الأجل والتوازن طويل الأجل

يقصد بالتوازن قصير الأجل الحالة التي تكون فيها التدفقات ثابتة بحيث لا يكون لها ميل إلى مزيد من التغير على الأقل في الأجل القصير، أي أن التوازن في المدى القصير يتجاهل التغيرات السلعية في المدى القصير لضعفها نسبيا بمقارنتها مع الحجم الكلي للسلع، أما التوازن الاقتصادي على المدى الطويل يتحقق عندما تصبح الإيرادات الإنتاجية الحدية النسبية متعادلة في جميع الزيادات البديلة من جهة، إضافة إلى تمكن المؤسسات من استخدام مواردها في المجالات الأقل تكلفة، وعلى المستوى الكلي فإن المحافظة على المستوى التوازني للدخل في الزمن القصير تتطلب ضرورة مساواة الادخار مع الاستثمار في حين يتطلب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل في المدى الطويل زيادة استثمار اليوم دائما عن ادخار الأمس، أي مع مرور الأيام يستلزم أن يكون الاستثمار أكبر من الادخار بهدف الوصول إلى التوظيف الكامل.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجح، مرجع سبق ذكره، ص 13.

<sup>2</sup> دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 104.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 105.

### ثالثاً: التوازن الساكن والتوازن الحركي

التحليل الساكن يختص بدراسة أوضاع التوازن كما هي، أي في نقطة زمنية معينة، ومن ثم يهمل تماماً عنصر الزمن خلال عملية التحليل، حيث يركز على تحديد قيم المتغيرات الاقتصادية عند نقطة زمنية معينة، ويلاحظ أن معظم التحليل الاقتصادي يعد تحليلاً ساكناً، حيث لا يهتم بالقيم المختلفة التي يأخذها المتغير خلال فترة التكيف.

أما التحليل الساكن المقارن فهو التحليل الذي يأخذ في اعتباره عنصر الزمن في صورة ضمنية وليست صريحة، حيث يتم من خلاله مقارنة وضعيتين أو أكثر من أوضاع التوازن الساكنة في فترات زمنية مختلفة دون تتبع مسار الزمن للمتغيرات، ويكون هذا النوع من التحليل أكثر فائدة من التحليل الساكن.

ونظراً للانتقادات التي وجهت للتحليل الساكن تم استخدام التحليل الحركي، ويعرف على أنه التحليل الذي يأخذ في اعتباره عنصر الزمن في صورة صريحة، حيث يتتبع مسار المتغيرات عبر الزمن، ويعد هذا النوع من التحليل أكثر فائدة في عالمنا المعاصر، ويهتم التحليل الحركي بحالات الاختلال أو الأوضاع البعيدة عن التوازن والتغيرات الحادثة فيها، أي أنه يهتم بدراسة الحركة والتغير، ومن ثم يهتم بحركة المتغيرات المستمرة وكيفية وصولها من وضع توازني إلى آخر.<sup>1</sup>

### رابعاً: التوازن الناقص والتوازن الكامل<sup>2</sup>

يقصد بالتوازن الناقص ذلك التوازن الذي يكون قبل الوصول إلى التشغيل الكامل، أي أن هذا التوازن يتحقق بالرغم من وجود بعض عوامل الإنتاج عاطلة وهذا ما ركز عليه كيتز، أين قسم التشغيل إلى مستويات واعتبر أن التشغيل الكامل هو واحد من هذه المستويات، غير أن هذا النوع صعب التحقيق وخاصة في ظل سيطرة الاحتكارات التي تهدف دائماً إلى الوصول إلى مستوى من الإنتاج يحقق أقصى ربح ممكن بغض النظر عن الآثار المترتبة عن ذلك والتي تنعكس على الاقتصاد الوطني.

<sup>1</sup> محمد السريبي وعلي عبد الوهاب نجما، مرجع سبق ذكره، ص 14.

<sup>2</sup> دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 106.

وفي حالة ما إذا عجزت آلية السوق عن تخصيص الموارد بالتنسيق بين قرارات المنتجين والمستهلكين تجنبا لسوء توزيع الموارد، فهنا تتدخل الدولة لإعادة توزيع الموارد بين مختلف الاستخدامات بصورة تضمن دفع الاقتصاد إلى مركز التوازن، الذي يسمح باستغلال كل الموارد المتاحة وعندها نكون أمام التوازن الكامل.

### خامسا: التوازن الداخلي والتوازن الخارجي

لكل الدول باختلاف أنظمتها هدفان أساسيان وهما التوازن الداخلي الذي يضم التوظيف الكامل واستقرار الأسعار، والتوازن الخارجي أو التوازن في ميزان المدفوعات وخاصة الميزان التجاري، ولا تنظر الدول إلى ميزان المدفوعات بصورة منعزلة، فلا يوجد ما يسمى هدف وحيد معزول للسياسة الاقتصادية، وفي أي وقت فإن السلطات يكون لديها العديد من الأهداف المتعلقة بالأداء الداخلي والخارجي للاقتصاد المحلي، من بينها التوظيف الكامل أو بتعبير أكثر واقعية تقليص نسبة البطالة إلى الحد المقبول، وارتفاع معدل النمو والاستقرار في الأسعار والتوازن الخارجي أي التوازن في ميزان المدفوعات، وللوصول إلى كل هذه الأهداف تقوم السلطات باستعمال العديد من السياسات حسب الحالة الاقتصادية السائدة وحسب النتيجة المستهدفة، وتتمثل في السياسة المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف، ويمكن أن يكون لكل سياسة آثار مختلفة على كل من أهداف السياسة الاقتصادية.<sup>1</sup>

إذا فالمقصود بالتوازن الداخلي تحقيق مستوى من الدخل الوطني الذي تختفي أو تقلص عنده البطالة والتضخم إلى نسبة معقولة، أما المقصود بالتوازن الخارجي فهو التوازن في ميزان المدفوعات الذي يصون نفسه بنفسه دون تدخل أي قوى خارجية وهذا في حالة تعويم أسعار الصرف (أسعار الصرف الحرة)، وفي حالة سعر الصرف الثابت أو التعويم المدار تقوم الدولة بالتدخل من خلال التأثير في سعر الصرف ارتفاعا وانخفاضاً.

### المطلب الثالث: التوازن في الفكر الاقتصادي

تطور مفهوم وتحليل التوازن الاقتصادي من الفكر التقليدي إلى الفكر الحديث وأول هذه التحليلات هو التحليل الكلاسيكي (التقليدي) والذي تبناه مجموعة من الاقتصاديين التقليديين أمثال "ساي" و"جون ستوارت

<sup>1</sup> موردخاي كريانين، مرجع سبق ذكره، ص 316.

ميل" وهم رواد المدرسة الكلاسيكية، غير أن الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 أثبتت عقم التحليل الكلاسيكي وعجزه على تحليل وتفسير الأزمات ومعالجتها، وبذلك ظهرت النظرية الكيترية على يد الاقتصادي الشهير "جون مينارد كيتز"<sup>1</sup>، وإذا كان التحليل الكلاسيكي لا يرى للنقود تأثيراً على النشاط الاقتصادي فإن التحليل الكيترية يرى خلاف ذلك، إذ يعتبر سوق النقد عنصراً مؤثراً على توازن سوق السلع والخدمات عن طريق سعر الفائدة، ويؤثر سوق السلع والخدمات على مستوى الناتج الوطني ومنه على سوق العمل.<sup>2</sup>

### أولاً: التوازن في الفكر التقليدي (الكلاسيكي)

سادت النظرية الكلاسيكية خلال الفترة من منتصف القرن الثامن عشر وحتى ثلاثينيات القرن العشرين أي من ظهور كتاب آدم سميث Adam Smith في سنة 1776 والموسوم بالبحث عن أسباب زيادة ثروة الأمم وما تبعه من كتابات الاقتصاديين الكلاسيك الآخرين أمثال "ريكاردو، Ricardo"، وحتى ظهور كتاب "كيتر، Keynes" سنة 1936 في نظريته العامة عن الدخل والاستخدام والفائدة، حيث كان التركيز في دراسة الاقتصاد وفي التحليل الاقتصادي في إطار النظرية الاقتصادية الكلاسيكية على الوحدات الاقتصادية، أي على الفرد كمستهلك، وعلى الفرد كمنتج، وما يتصل بذلك من تحديد للطلب والعرض، والأسعار التي تتحدد للسلع والخدمات من خلال تفاعل العرض والطلب في الأسواق المختلفة، والكيفية التي تتحدد بها أثمان عناصر الإنتاج عن طريق عرضها والطلب عليها في الأسواق المختلفة، والكيفية التي تتحدد بها أثمان عناصر الإنتاج عن طريق عرضها والطلب عليها في هذه الأسواق، وهو الأمر الذي يتضمنه الاقتصاد الجزئي، ولذلك لم يكن في حينه اهتمام كاف بالاقتصاد الكلي.<sup>3</sup>

أما بالنسبة للتحليل النقدي عند الكلاسيك فلا أثر للنقود في تحديد حجم الإنتاج والاستخدام، ونسب التبادل بين السلع والخدمات في السوق، طالما أن كل ذلك يتحدد بعوامل حقيقية، وتؤثر النقود فقط على المستوى العام للأسعار، فهي تسهل عمليات التبادل للسلع الحقيقية والخدمات في السوق، فالنقود بالمفهوم الكلاسيكي عبارة عن وسيلة مبادلة ومقياس للقيمة وليس لها من وظيفة أخرى في الاقتصاد.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> ساكر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي العمق، ط 1، ص 22.

<sup>2</sup> فرحي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 259.

<sup>3</sup> فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 117.

<sup>4</sup> ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية "التحليل الاقتصادي الكلي"، ص 47.

إن المحافظة على التوازن لدى الكلاسيك (بين العرض والطلب) يتم بواسطة آلية السوق، لأن سعر السوق هو العامل الوحيد الذي يحقق التوازن في المدى القصير عندما يتساوى العرض مع الطلب، وفي المدى الطويل عندما يكون سعر السوق مساويا لسعر التكلفة، من هنا يتضح أن الفكر التقليدي ركز على التشغيل الكامل الذي يستند على دعمين أساسيين أولهما أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به (قانون ساي)، أي أن حجم الإنتاج مهما بلغ سيتوفر له الطلب الكافي، أما الثاني أن التوظيف الكامل يتحقق بطريقة تلقائية واستنادا إليها فإن أصحاب الأعمال يستمرون في استخدام عوامل الإنتاج إلى الحد الذي تتكافأ فيه النفقة الحدية مع الإنتاج الحدي،<sup>1</sup> في ظل هذه الشروط والافتراضات يتحقق حسب الكلاسيك التوازن الداخلي والخارجي.

## 1. التوازن الداخلي:

إن المساواة بين الادخار والاستثمار عند الكلاسيك يشكل شرطا أساسيا لصحة قانون ساي ومنه شرط التوازن الكلي، فقد توصل ساي إلى أن المنتجات لا تبادل إلا بالمنتجات، وأن النقود وسيط للمبادلة ولا يمكنها أن تكون مخزونا للقيمة، إن قانون ساي بمفهومه التقليدي يعبر عن التوازن الكلي الدائم وبالتالي يستبعد عدم تصور نقص الطلب الكلي عن العرض الكلي، ومنه يتضح لنا أنه لا يوجد تسرب من الدخل عن طريق الادخار لأن هذا الأخير يحول مباشرة للاستثمار، حيث أن الادخار شكل من أشكال الإنفاق أي أنه يمثل الإنفاق على مشتريات سلع رأسمالية، أي أن الطبقة المدخرة هي نفسها الطبقة المستثمرة، أي أن كل ادخار يتحول إلى استثمار وبصورة آلية، وبهدف تحقيق فكرة التوازن افترض الكلاسيك مرونة كل من الأسعار، الأجور وسعر الفائدة.<sup>2</sup>

## 2. التوازن الخارجي:

من بين أهم تحليلات الكلاسيك واهتماماتهم فكرة التوازن الخارجي حيث حظيت باهتمام كبير في فكر كل من آدم سميث من خلال التخصص وتقسيم العمل، وكذلك ديفيد ريكاردو، حيث أن حرية التجارة تتيح للبلد الاستفادة من مزايا العمل لأنها توسع حجم السوق، وتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتميز في إنتاجها بأقل التكاليف مما يسمح بخفض أسعارها وهو ما يعطيها قدرة تنافسية، وحسب الكلاسيك فإن العودة إلى التوازن إنما تتم عن طريق الموازنة بين كمية المسكوكات (ذهب أو معدن نقيس) ومستوى الأسعار، فإذا كانت قيمة

<sup>1</sup> دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 107.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص ص 107 - 108.

صادرات دولة ما أكبر من قيمة وارداتها من الدول الأخرى، فإن الأولى تحصل على الفرق في شكل مسكوكات (ذهب أو معدن نفيس)، يؤدي هذا إلى زيادة كمية النقود فيها فترتفع الأسعار والأجور ومن ثم تقل الصادرات وتزيد الواردات حتى يتحقق التوازن، ولهذا نادى الكلاسيك بحرية التجارة الخارجية تبعاً لمبادئهم بالحرية الاقتصادية عموماً، وبهدف نقل الآثار المترتبة عنها إلى اقتصاديات الدول الأخرى استند الكلاسيك على نظرية كمية النقود، حيث وضع هؤلاء الاقتصاديون نظريتهم في التوازن الخارجي في ظل سيادة قاعدة الذهب، مما أدى بهم إلى بعض الافتراضات المكملّة للنظرية الكمية، والمتمثلة في الارتباط بين كمية النقود والذهب بالإضافة إلى حرية حركة الذهب استيراداً وتصديراً.<sup>1</sup>

### ثانياً: التحليل الكيبي

من أول التحليلات للتوازن الاقتصادي التحليل الكلاسيكي (التقليدي) والذي تبناه مجموعة من الاقتصاديين التقليديين معتمدين في ذلك على عدة فرضيات بنوا عليها دراساتهم ومن بينها "قانون ساي للمنفذ" وكذا افتراض توازن الاقتصاد عند حالة الاستخدام التام وكذا فرض حيادية النقود واليد الخفية التي تعمل على التوازن.

غير أن الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 أثبتت عقم التحليل الكلاسيكي على تحليل وتفسير الأزمات وعجزه عن معالجتها، وبذلك ظهرت النظرية الكيبيّة على يد الاقتصادي الشهير "جون مينار كيبي"، من Maynard Keynes John، وبرزت أفكاره في كتابه "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقد" والتي أعادت الاعتبار إلى التحليل الكلي، وهذه النظرية تركز على الصلة بين كمية النقود ومعدل الفائدة ونفقات توظيف الأموال والاستخدام والأسعار مما يعتبر نهاية لمبدأ الحرية الاقتصادية، ونفيًا لمقولة أن الرفاهية على المستوى الجزئي كفيّلة بأن تحقق الرفاهية على المستوى الكلي، وقد اعتبرت هذه النظرية أهم النظريات لما قدمته من إسهامات ودراسات على المستوى الكلي.<sup>2</sup>

وبعكس النموذج الكلاسيكي الذي يفترض مرونة الأجور والأسعار، فإن النموذج الكيبي يفترض جمود الأجور والأسعار، حيث أن النقابات العمالية وقوانين العمل ستمنع انخفاض الأجور، حيث يلتزم القطاع الإنتاجي

<sup>1</sup> مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، بتصرف، ص ص 27 - 29.

<sup>2</sup> ساكر محمد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

بجد أدنى من الأجور لا تتأثر بظروف سوق العمل، كما يرى النموذج الكيترزي أنه من الممكن أيضا ثبات أو جمود المستوى العام للأسعار، وهذا الجمود للأسعار والأجور ليس تاما بالطبع بل هو نسبي، أي أن الأسعار والأجور ليست مرنة تماما كما يفترض الكلاسيك، ومن بين افتراضات كيتر الطلب الفعال الذي هو جوهر النموذج الكيترزي، حيث بناء عليه يتحدد مستوى الإنتاج وفقا للطلب الكلي الفعال (الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري إضافة إلى الطلب الحكومي وصافي الطلب الخارجي)، وتوازن هذا الطلب الفعال مع العرض الكلي يتحقق المستوى التوازني للدخل، وهو الأمر الذي يفرض ضرورة تحليل المكونات الأساسية للطلب الكلي من أجل تفسير الكيفية التي يتم من خلالها تحديد المستوى التوازني للدخل وتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، وبعكس النموذج الكلاسيكي الذي اعتبر أن سوق العمل هو السوق الاستراتيجي، فإن النموذج الكيترزي يعتبر سوق السلع والخدمات هو السوق الاستراتيجي، حيث يتحدد الطلب على العمل في النموذج الكيترزي في أوقات الكساد بالطلب الفعال، لأن رجال الأعمال لا يقومون بزيادة الطلب على العمل إلا بزيادة الطلبات التي ترد إليهم على السلع والخدمات.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: التوازن الكلي في النظام الاقتصادي

يمكن تقسيم الاقتصاد الوطني إلى أربعة أسواق هي سوق الإنتاج وسوق النقد وسوق العمل وسوق الأوراق المالية، ولا يتحقق التوازن الاقتصادي العام إلا إذا تحقق التوازن في هذه الأسواق وفي نفس الوقت، وأي اختلال في أي سوق من الأسواق يعد اختلالا للاقتصاد ككل، ونظرا للارتباط الوثيق بين سوق الإنتاج (السلع والخدمات) وسوق النقد فسنتكفي بدراسة التوازن في هذين السوقين.

### المطلب الأول: التوازن في سوق السلع والخدمات

افتراض النموذج المبسط لتحليل التوازن الكلي استبعاد تأثير سعر الفائدة ودور النقود على قرارات العناصر الاقتصادية (العائلات والمؤسسات الإنتاجية والعالم الخارجي... الخ)، والواقع أن النظرية الكيترزية لا تؤمن بجماد

<sup>1</sup> محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجما، مرجع سبق ذكره، ص 70 - 71.

النقود على غرار ما تراه النظرية الكلاسيكية، بل ترى أن التوازن الاقتصادي الكلي لا يتحقق إلا عند تحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات إلى جانب التوازن في سوق النقد، فبديهي أن سعر الفائدة يؤثر سواء على مستوى الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري، حيث أن المؤسسات الإنتاجية تجد نفسها مقيدة أمام زيادة الاستثمار وتحقيق الأرباح بسبب سعر الفائدة الذي يتعين عليها دفعه على المبالغ المقترضة، وكذلك تتأثر القرارات الاستهلاكية لقطاع العائلات، وهذا واضح عند اللجوء إلى القروض الاستهلاكية لشراء سلع معمرة أو نصف معمرة بمبالغ الأقساط التي يجب دفعها شهريا والتي تخضع لمستوى سعر الفائدة.<sup>1</sup>

### أولاً: سوق السلع والخدمات أو منحنى (الادخار - الاستثمار) (IS)

إن التوازن في سوق السلع والخدمات التي هي "سوق يتقابل فيها الطلب الكلي بالعرض الكلي حيث أن الطلب الكلي يتكون من الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الرأسمالية، بمعنى الاستهلاك + الاستثمار"<sup>2</sup> يتحقق التوازن فيها من خلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي والذي يتحقق معه التوازن بين الادخار والاستثمار، وهو ما يعني أن العوامل التي تحدد الادخار والاستثمار تؤثر هي الأخرى على تحديد التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي في الاقتصاد، وبما أن الادخار هو دالة للدخل في النظرية الكيترية، والاستثمار دالة لسعر الفائدة بافتراض كفاءة حدية معينة، فإن ما يؤثر على الادخار والاستثمار وتوازنها هو سعر الفائدة والدخل ولذلك فإن نموذج التوازن (نموذج هيكس-هانسن) يتم بموجبه الجمع بين كل من الادخار والاستثمار من خلال منحنى الاستثمار/الادخار، أي منحنى  $I/S$ ، حيث أن  $I$  تعني الاستثمار  $Investment$ ، و  $S$  تعني الادخار  $Saving$ .<sup>3</sup>

لنفترض أن المستوى العام للأسعار ( $P$ ) ثابت، وأن عرض النقود ( $M^*$ ) قيمة معلومة، في هذه الحالة يمكن توضيح التوازن في سوق السلع والخدمات كما يلي:<sup>4</sup>

إذا أخذنا بالشرطين أو الفرضيتين السابقتين، فإن توازن سوق السلع والخدمات يتحقق بالمساواة بين الادخار والاستثمار ( $S=I$ ) وذلك في الفترة القصيرة.

<sup>1</sup> فرحي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 213.

<sup>2</sup> أحمد فريد مصطفى، سهر محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، ص 240.

<sup>3</sup> فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 195.

<sup>4</sup> برييش السعيد، الاقتصاد الكلي، ص 186.

بما أن الادخار (S) يكون تابعاً متزايداً للدخل (Y)، بينما الاستثمار هو تابع متناقص لسعر الفائدة (i)، إذاً يمكن كتابة ما يلي:

$$S = S(Y) : \dot{S}(Y) > 0 \dots\dots\dots (01-2)$$

$$I = I(i) : \dot{I}(i) < 0 \dots\dots\dots (02-2)$$

ومن هنا فإن شرط التوازن في سوق السلع والخدمات يكون:

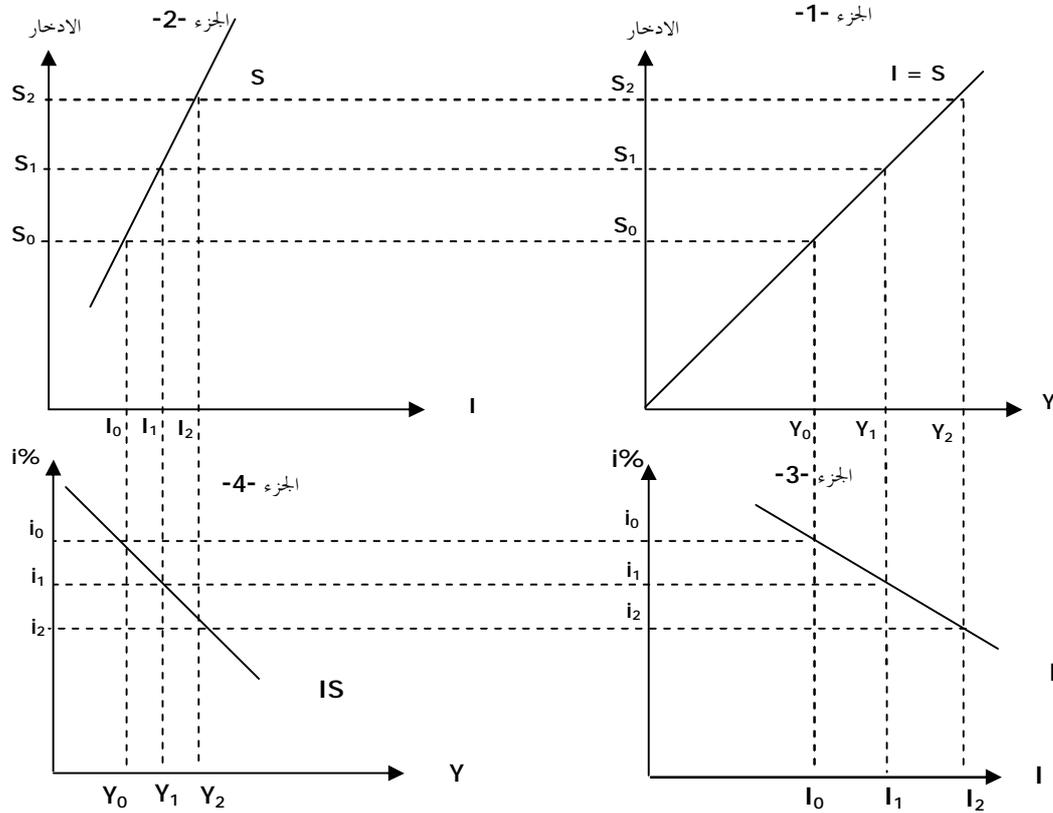
$$I(i) = S(Y) \dots\dots\dots(03-2)$$

إن معادلة التوازن هذه تعني أنه بالنسبة لكل معدل فائدة (i) توجد قيمة وحيدة للدخل (Y) تحقق المساواة بين الادخار (S) والاستثمار (I).

وهكذا نرى بأن الدخل (Y) يتبع سعر الفائدة (i) والعكس صحيح، ويجب ملاحظة أن مجال تغير سعر الفائدة (i) لا يشمل بالضرورة جميع القيم الموجبة الممكنة، لأن سعر الفائدة عند ارتفاعه بشكل غير عادي يخلق وضعاً اقتصادياً غير مقبول، ونستطيع أن نستنتج من خلال ذلك وبناءً على الفرضيات بأن الدخل (Y) ينخفض كلما زاد سعر الفائدة (i) وذلك لأن سعر الفائدة المرتفع يؤدي إلى تخفيض الاستثمار، حيث أن تخفيض الاستثمار سيؤدي إلى انخفاض الدخل (Y)، إذا بطريقة غير مباشرة نستطيع أن نقول بأن الدخل (Y) هو تابع متناقص لسعر الفائدة (i) هذا التابع الذي يعطي الدخل (Y) بدلالة سعر الفائدة (i) يعرف باسم تابع IS أي التابع الذي يحقق المساواة بين الاستثمار والادخار، ويمكن توضيح ذلك بيانياً كما يلي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> برييش السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 186 - 187.

الشكل رقم (2-01): التوازن في سوق السلع والخدمات/ الادخار IS



المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ط 7، ص 195.

من الشكل رقم (2-01) أعلاه تتبين الملاحظات التالية:<sup>1</sup>

- الاتجاه السالب لمنحنى الاستثمار/الادخار ( $I/S$ )، والذي يتضمن العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والاستثمار في ظل افتراض كفاءة حدية معينة، أي عائد معين للاستثمار، ومن ثم فإن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار، وزيادة الدخل بشكل واضح، وكما يبينه الجزء 3- الذي يبين العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار؛

- إن شكل منحنى الاستثمار/الادخار ( $I/S$ ) يعتمد على دالة الطلب على الاستثمار، وعلى دالة الادخار، وكل مستوى من الاستثمار المرغوب فيه يتطلب مستوى مقابل من الادخار كما يبين ذلك الجزء 2-، وكل مستوى من الادخار يحتاج إلى مستوى معين من الدخل وهو ما يوضحه الجزء 1-، كما أن الجزء 4- يوضح العلاقة بين سعر الفائدة والدخل؛

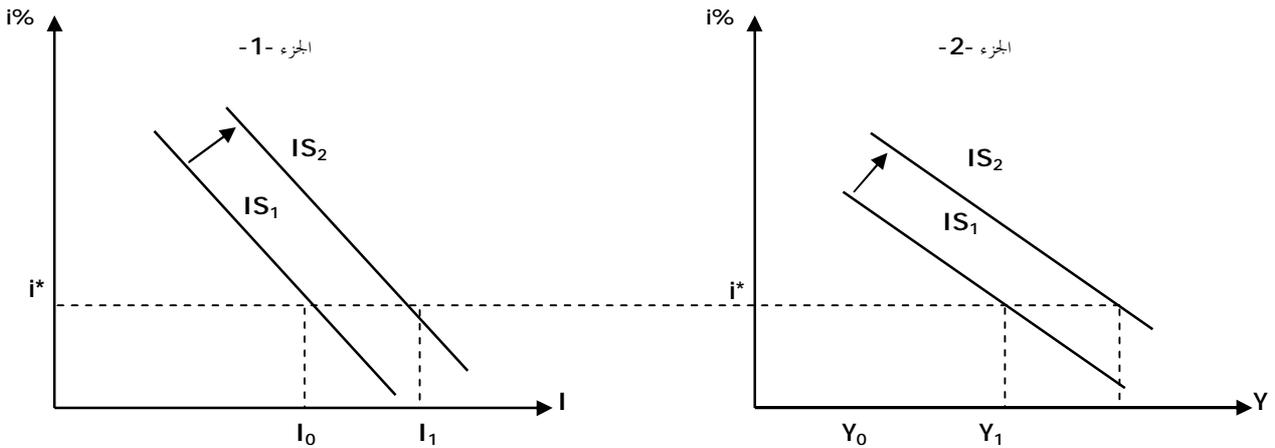
<sup>1</sup> فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 198.

- إن منحنى  $I/S$  يوضح العلاقة بين مستويات توازنية عديدة للدخل، وأسعار فائدة متعددة تتماشى معها، والتي يتساوى بموجبها الاستثمار مع الادخار، ويتساوى فيها العرض الكلي مع الطلب الكلي، وبذلك يتحقق التوازن في مستوى السلع والخدمات، وهو الأمر الذي يتضمن أن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار، وهذه الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة الدخل بشكل مضاعف والعكس بالعكس.

### ثانياً: انتقال منحنى IS

إن كل تغير لتابع الادخار أو الاستثمار يترجم بانتقال منحنى IS عن وضعه الأصلي، كما توضحه طريقة استنتاج منحنى IS فإن كل مكونات الطلب الكلي تؤثر في شكل هذا الأخير، حيث انطلاقاً من وضعية معينة محددة لدالة الاستثمار (الجزء -1-) من الشكل التالي مثلاً فإن زيادة تلقائية في الإنفاق الاستثماري  $\Delta I$  (أو الاستهلاكي  $\Delta C$  أو الحكومي  $\Delta G$ ) تؤدي إلى نقل منحنى هذه الدالة نحو الأعلى ونحو اليمين من  $IS_1$  إلى  $IS_2$  كما يوضحه الشكل رقم (02-2) التالي:

الشكل رقم (02-2): انتقال منحنى IS



المصدر: فرحي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 226.

ونلاحظ أنه رغم أن سعر الفائدة ثابت فإن منحنى IS انتقل من  $IS_1$  إلى  $IS_2$  ومعلوم أنه عند سعر فائدة ثابت تؤدي الزيادة في الإنفاق التلقائي إلى زيادة الدخل التوازني بمقدار جداء هذه الزيادة  $\Delta D$  وقيمة مضاعف الإنفاق  $K$  أي  $\Delta Y = (K \times \Delta D)$ ، والمضاعف هو زيادة في الإنفاق بمقدار وحدة واحد يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بمقدار المضاعف<sup>1</sup> مما يعني أن مستوى الدخل الجديد الذي نحصل عليه يكون  $Y_1 = Y_0 + (K \times \Delta D)$ ، حيث  $K$  مضاعف

<sup>1</sup> Eric R. dodge, AP Microeconomics Macroeconomics, p 192.

الإنفاق،  $\Delta D$  مقدار التغير في الإنفاق التلقائي  $\Delta I$  أو  $\Delta C$  أو  $\Delta G$  ومنه فإن المنحنى IS سينتقل إلى اليمين بالمقدار  $\Delta Y$ ، حيث  $\Delta Y = K \times \Delta D$ ، ويقع هذا المنحنى أعلى من وضعه السابق.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: عرض والطلب على النقود

إن شرط التوازن في سوق النقد يكمن في المساواة بين الطلب على النقود وعرضها، ويعبر منحنى (LM) عن (Liquidity = Money) أي (تفضيل السيولة = النقود) ويتضمن ذلك تحقيق التوازن في السوق النقدي عندما يحتفظ الأفراد بالأرصدة النقدية التي يرغبون في الاحتفاظ بها، وذلك بتساوي عرض النقود مع الطلب عليها.

### أولاً: عرض النقود

يمثل عرض النقود تلك النقود المتداولة في المجتمع والتي تشمل مختلف العملات والأشكال، كالنقود الورقية والودائع، ويعتبر تحديد حجم الكتلة النقدية المتداولة من مهمة السلطات النقدية، ولكون عرض النقود من تخصص السلطات النقدية غالباً ما يفترض أنه متغير ثابت، حيث بيانياً يمكن تمثيله بمستقيم عمودي على محور الكتلة النقدية، وموازي لمحور سعر الفائدة لافتراض الاستقلال التام بينهما كما يوضحه الشكل البياني التالي:<sup>2</sup>

الشكل رقم (2-03): عرض النقود



المصدر: عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 211.

<sup>1</sup> فرحي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 226.

<sup>2</sup> عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 211.

وتقوم السلطات النقدية بواسطة البنك المركزي بتحديد العرض النقدي، حيث يمكن للبنك استعمال أدوات السياسة النقدية مثل عمليات السوق المفتوحة، أو نسبة الاحتياطيات القانونية، أو نسبة الخصم، وذلك من أجل التأثير على العرض بالزيادة أو النقصان.

كما يعتبر كيتز أن عرض النقود متغير مستقل عن الطلب عليه ومستقل عن سعر الفائدة أيضا، في حين يتحدد سعر الفائدة عن طريق التفاعل بين عرض النقود والطلب عليها، وذلك بخلاف الطلب على النقود الذي يخضع لعوامل يمكن قياسها ودراستها.<sup>1</sup>

### ثانيا: الطلب على النقود

يرى كيتز بأنه توجد ثلاثة دوافع للطلب على النقود، دافع المعاملات، دافع الاحتياط ودافع المضاربة، ويتحدد ذلك بناء على رغبة أفراد المجتمع أو المؤسسات في الاحتفاظ بالسيولة وذلك لأداء وظائفهم الاقتصادية والاجتماعية.<sup>2</sup>

#### 1. الطلب على النقود بدافع المبادلة (الصفقات) $Md_1$ :

يحتفظ الأفراد والمنتجون ببعض الأرصدة النقدية لتمويل معاملاتهم اليومية ك شراء المواد الغذائية، استخدام المواصلات... إلخ، وعلى المستوى الكلي نجد أن هذا الدافع يرتبط وبشكل كبير بمستوى الدخل ( $Y$ ) والتشغيل ( $N$ )، لأن كل زيادة في مستوى الدخل تؤدي إلى زيادة في مستوى التشغيل مما يستدعي دفع أجور جديدة أكثر أي زيادة في الكتلة النقدية، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار مما يترتب عليه زيادة في الطلب على النقود للمعاملات، فإذا كان:<sup>3</sup>

$Md_1$  يمثل الطلب على النقود للمعاملات،  $Y$  الدخل،  $W$  الأجور،  $N$  التشغيل،  $P$  المستوى العام للأسعار و  $D$  الطلب الكلي، فإن المخطط التالي يوضح العلاقة السابقة:

$$Y \nearrow \Leftrightarrow N \nearrow \Leftrightarrow W \nearrow \Leftrightarrow D \nearrow \Leftrightarrow P \nearrow \Leftrightarrow Md_1 \nearrow$$

<sup>1</sup> فرحي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 241.

<sup>2</sup> بريش السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 188.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 188.

ووفقاً لذلك فإن الطلب على النقود بغرض المعاملات يعكس وظيفة النقود كوسيط للتبادل، أي كوسيلة للحصول على السلع والخدمات ليس إلا، ويكون دالة طردية في الدخل<sup>1</sup>، حيث كلما زاد الدخل والتشغيل يزيد الأجر ومن ثم يزيد الطلب الكلي ومن ثم يزيد المستوى العام للأسعار ويزداد الطلب على النقود بغرض المعاملات والعكس صحيح، وهكذا نستنتج أن الطلب على النقود للمعاملات هو تابع للدخل أي:

$$Md_1 = f(y) = a_1 y \quad \dots\dots(04-2)$$

والعلاقة بين  $(Md_1)$  و  $(Y)$  علاقة طردية، والنسبة التي يحتفظ بها الأفراد من مواردهم المتاحة هي متغير تابع للدخل  $(Y)$ ، حيث  $a_1$  هي نسبة النقود المحتفظ بها من مجمل الموارد المتاحة وكل زيادة في  $K*Y$  (حيث  $K$  هو مضاعف الإنفاق) تؤدي إلى زيادة  $(Md_1)$ .

## 2. الطلب على النقود بدافع الاحتياط $Md_2$ :

بالإضافة إلى الحاجة للنقود للتعامل اليومي قد تتوقع العناصر الاقتصادية حاجتها للإنفاق لأسباب غير متوقعة وذلك لمواجهة الطوارئ مثل المرض، البطالة، وهناك عوامل كثيرة تؤثر في الميل إلى طلب النقود من أجل الإنفاق غير المتوقع من أهمها:<sup>2</sup>

- طبيعة الفرد وظروفه النفسية، فعند الرخاء يظهر تفاؤل الفرد وبالتالي يقل الطلب على النقود لغرض الاحتياط والعكس صحيح في حالة الكساد؛
- مدى سهولة أو صعوبة الحصول على القروض؛
- درجة نمو وتنظيم الأسواق المالية، وبالتالي كلما توفرت إمكانية تحويل الأوراق المالية إلى نقود سائلة بسرعة ودون التعرض لخسائر رأسمالية، كلما قلت الحاجة إلى الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لغرض الاحتياط؛
- درجة عدم التأكد السائدة في المجتمع، ففي أوقات الأزمات (مثل توقع قيام حرب) يزيد الاحتفاظ بالنقود بغرض الاستعداد لمواجهة الاحتمالات المختلفة التي قد ينطوي عليها المستقبل؛
- عدم التأكد من استلام الدخل في الوقت المناسب؛

<sup>1</sup> محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجما، مرجع سبق ذكره، ص 156.

<sup>2</sup> ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 250 - 251.

- حجم الدخل، فكلما زاد الدخل زاد الطلب على النقود لغرض الاحتياط.

ويعتمد الطلب على النقد بدافع الاحتياط على عوامل كثيرة، غير أن الدخل هو المحدد الأساسي لها،

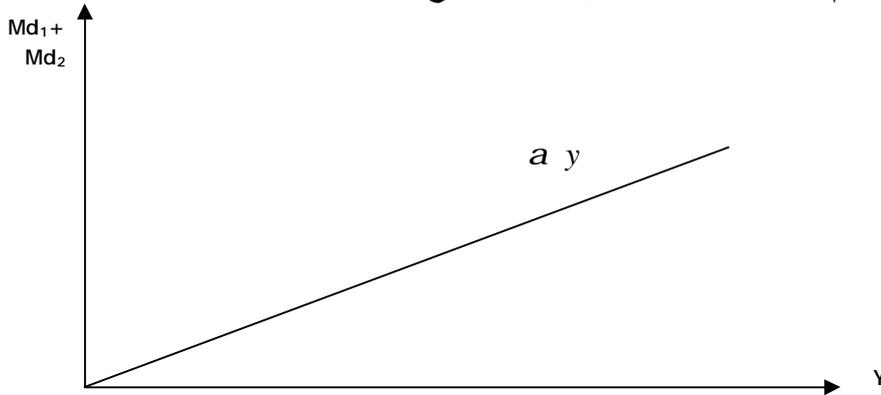
لذلك يعتبر الطلب على النقد بدافع الاحتياط دالة تابعة للدخل بالشكل التالي:<sup>1</sup>

$$Md_2 = f(y) = a_2 y \dots\dots\dots(05-2)$$

وقد جمع كيتز بين الطلب على النقود بدافع المبادلات والاحتياط في معادلة واحدة عندما ناقش علاقة النقود بسعر الفائدة، فدافع المعاملات يعتمد على حجم الدخل وطول الفترة الزمنية، وبذلك فإن هذا الدافع لا يتأثر كثيراً بسعر الفائدة، كما أن دافع الاحتياط يعتمد على الأحوال النفسية ولا يتأثر بسعر الفائدة عند التغيرات الطفيفة، وقد جمع كيتز الطلب على النقد بدافع المبادلات والاحتياط كما يلي:

$$Md_1 + Md_2 = a_1 y + a_2 y = (a_1 + a_2) y = ay \Leftrightarrow Md_1 + Md_2 = ay \dots\dots\dots(06-2)$$

الشكل رقم (04-2): الطلب على النقود بدافع المبادلات والاحتياط



المصدر: عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 230.

والطلب على النقود للمعاملات والاحتياط عديم المرونة بالنسبة للتغير في سعر الفائدة حيث لا توجد

علاقة بين سعر الفائدة %i والطلب على النقود للمعاملات والاحتياط.

<sup>1</sup> عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 230.

3. الطلب على النقود بدافع المضاربة  $Md_3$ <sup>1</sup>:

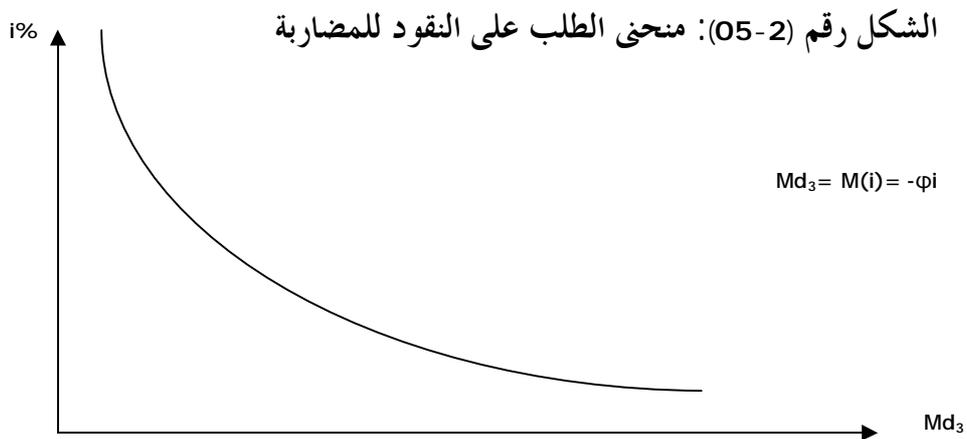
يقصد بالمضاربة توظيف الأوراق المالية بغرض الحصول على إيرادات عن طريق سعر الفائدة، وللمضاربة أشكال عديدة منها:

- الاحتفاظ بالثروة على شكل سلع بما فيها الأسهم؛
- الاحتفاظ بالثروة على شكل نقود؛
- الاحتفاظ بالثروة على شكل سندات\*، وهي الحالة التي تمنا في هذا الموضوع.

والعلاقة بين سعر الفائدة (i) وسعر السند علاقة عكسية، أي كل زيادة في معدل الفائدة سيؤدي إلى انخفاض أسعار السندات مما سيؤدي إلى زيادة شرائها (الاحتفاظ بها) الأمر الذي سيؤدي إلى نقصان الطلب على النقود بغرض المضاربة ( $Md_3$ ) حيث يمكن كتابة:

$$Md_3 = Md_3(i) : Md'_3 (i) \quad M' < 0 \quad \dots\dots\dots (07-2)$$

هناك علاقة عكسية بين الطلب على السيولة أو الاحتفاظ بالنقود لأجل المضاربة وسعر الفائدة السائد في السوق، ويمكن تمثيل ذلك رياضياً بالصيغة:  $Md_3 = M(i) = -\phi i$ ، حيث  $\phi$  معامل الطلب على النقود لأجل المضاربة  $\phi > 0$  كما يمكن تمثيلها بيانياً كما يلي:



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 253.

<sup>1</sup> بريش السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 192.

\* هي التزامات تعاقدية تقوم بإصدارها مؤسسات الأعمال أو الحكومة والتي تتعهد فيها بدفع مبلغ معين كفاائدة بصورة دورية طول مدة السند.

وبما أن الطلب الكلي على النقود يساوي مجموع الطلب على النقود للمعاملات والاحتياط  $Md_1 + Md_2$  والمضاربة  $Md_3$  فإذا رمزنا بـ  $(Md)$  للطلب الكلي على النقود فإن:

$$Md = Md_1 + Md_2 + Md_3 \dots\dots\dots (08-2)$$

أ. منحى تفضيل السيولة:

ويمكن استنتاج دالة الطلب على النقود والتي تعبر عن الأغراض الثلاثة السالفة الذكر كما يلي:

$$Md = \alpha_1 Y + \alpha_2 Y - \phi i = \alpha Y - \phi i \dots\dots\dots (09-2)$$

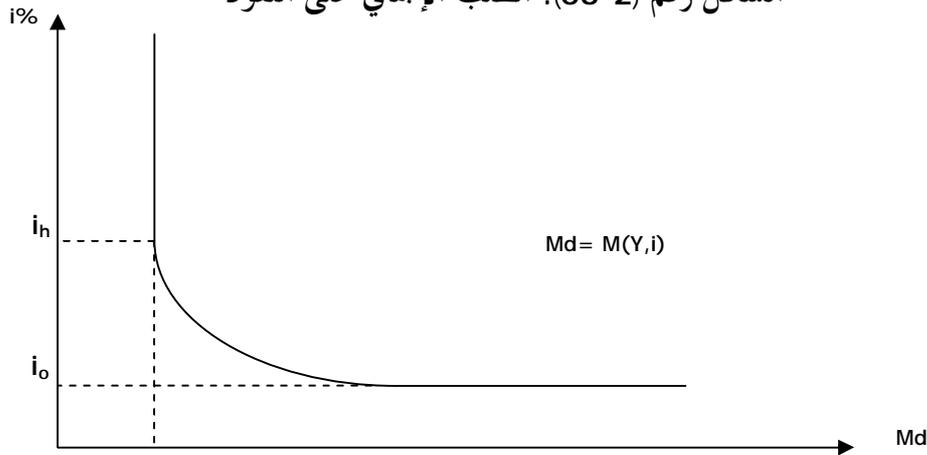
حيث:  $\alpha = \alpha_1 + \alpha_2$

تبين المعادلة السابقة وجود علاقة طردية بين الطلب على النقود  $Md$  والدخل  $(Y)$ ، وعلاقة عكسية بينه

وبين معدل الفائدة  $(i)$ ، أو بشكل مختصر يمكن أن نكتب:  $Md = M(Y, i) \dots\dots\dots (10-2)$

حيث:  $i > i_0$  ،  $\partial Md / \partial i < 1$  ،  $\partial Md / \partial Y > 0$

الشكل رقم (06-2): الطلب الإجمالي على النقود



المصدر: عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 233.

نلاحظ من الشكل رقم (06-2) أنه:

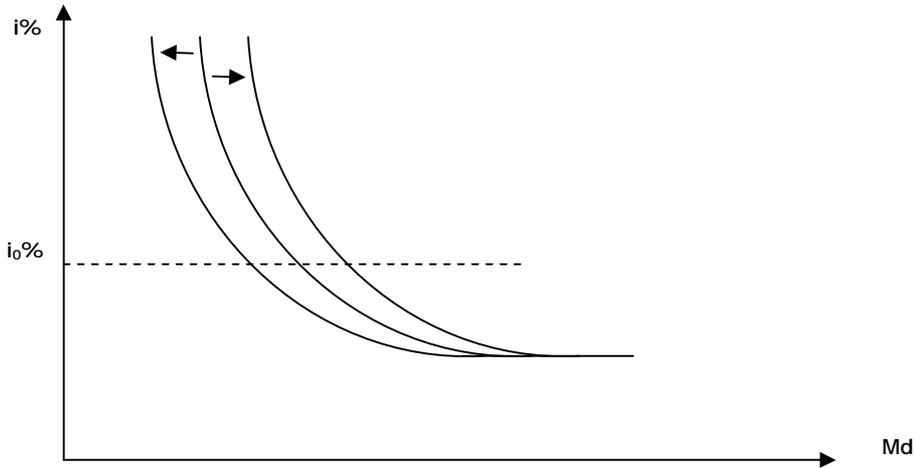
- عند حد أدنى معين لسعر الفائدة  $i_0$  يكون الطلب على النقود من أجل المضاربة مرنا تماما، حيث أن تكلفة الاحتفاظ بالسيولة تكون أقل من إنفاقها في شراء سندات بهذا السعر الأدنى (تفضيل الأفراد للنقد السائل على الأصول المالية) ويسمى هذا الحد مصيدة أو فخ السيولة؛

- وعند حد أعلى لسعر الفائدة  $i_n$  يصبح الطلب على النقود لأجل المضاربة غير مرن تقريبا، حيث يعمل ارتفاع سعر الفائدة على تحفيز الطلب على شراء الأوراق المالية، وقد يكون ذلك على حساب الطلب على النقود لأجل الدوافع الأخرى، الأمر الذي يجعل هذا الطلب معدوما تقريبا.

ب. **تحرك منحني تفضيل السيولة:** هناك عوامل كثيرة تؤثر في شكل منحني تفضيل السيولة ولعل من أهمها تغيرات الأسعار، الشكل رقم (07-2)، وتغيرات مستوى الدخل، الشكل رقم (08-2).

**تأثير الأسعار:** عند سعر فائدة معين ( $i_0$  ثابت مثلا) وعند افتراض زيادات متتالية في مستوى الأسعار، فإن ذلك سيكون دافعا لمزيد من الطلب على النقود لأداء الصفقات المعتادة، وهو الأمر الذي سيدفع منحني تفضيل السيولة إلى الانتقال نحو اليمين، مما يعني أنه إذا ارتفعت الأسعار ارتفع الطلب على النقود، والعكس بالعكس.<sup>1</sup>

الشكل رقم (07-2): تأثير الأسعار في الطلب على النقود



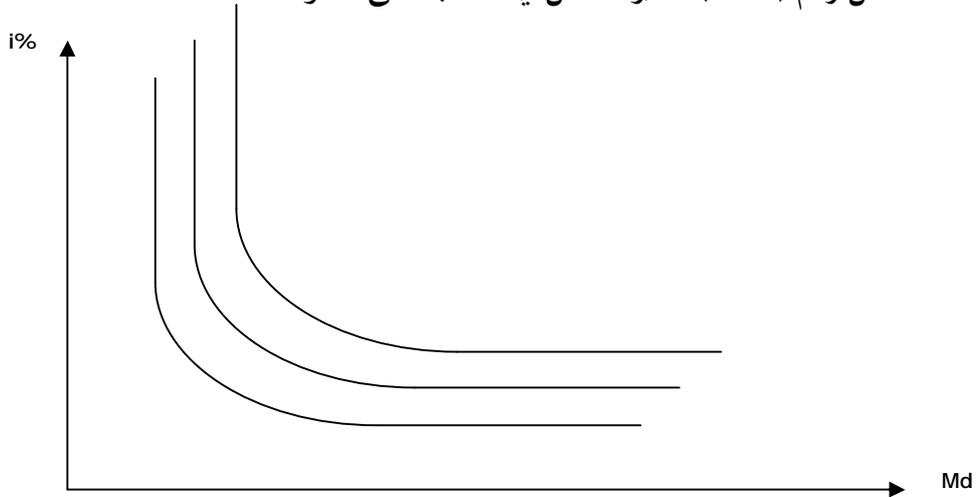
المصدر: عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 234.

**تأثير الدخل:** إن ارتفاع الدخل من شأنها أن تعمل على تكثيف وتسريع المعاملات الاقتصادية، وذلك ما يعمل على تغيير موضع منحني الطلب على النقود بيانيا، حيث ينتقل هذا الأخير نحو الأعلى (اليمين) كلما ارتفع الدخل، وبالعكس سينتقل نحو اليسار كلما انخفض الدخل.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> فرحي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 236.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 237.

## الشكل رقم (2-08): تأثير الدخل في الطلب على النقود



المصدر: فرحي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 237.

## المطلب الثالث: توازن سوق النقد

إن شرط التوازن في سوق النقد يكمن في المساواة بين الطلب على النقود وعرضها، أما الطلب فهو كما تقدم يكون لأحد الأسباب الثلاثة، لأجل الصفقات، لأجل الحياطة ولأجل المضاربة ومنه الطلب الإجمالي

$$Md = M(Y, i) = \alpha Y - \phi i$$

أما عرض النقود  $MS$  فنفترض أنه متغير خارجي، وثابت في الفترة القصيرة  $MS = MS_0$  ويتم توازن سوق النقد عند الالتقاء بين العرض والطلب، حيث تتحدد الكمية المطلوبة والمعروضة بالإضافة إلى سعر الفائدة.<sup>1</sup>

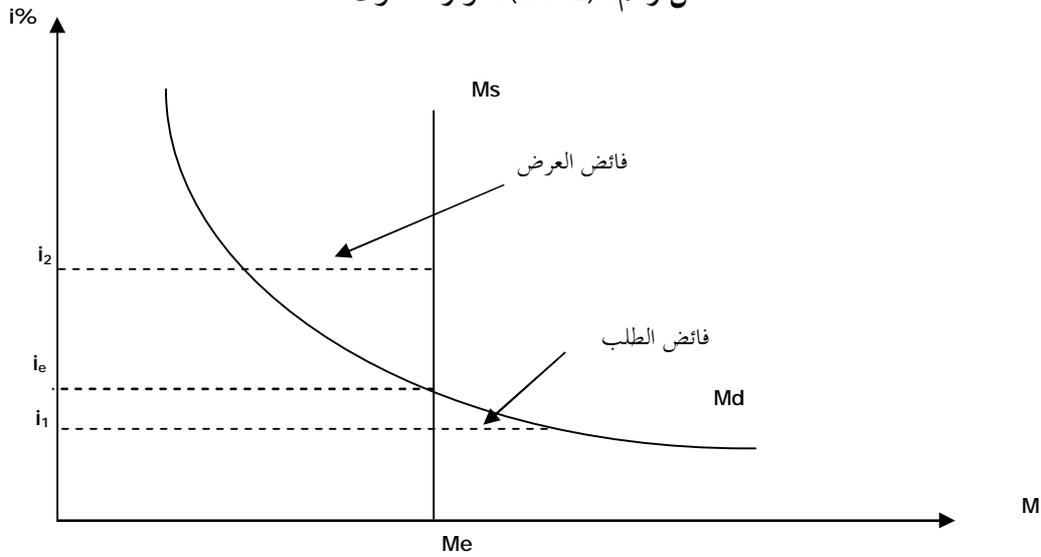
$$Md = MS \dots \dots \dots (11-2)$$

$$MS = \alpha Y - \phi i \dots \dots \dots (12-2)$$

ومنه تتحدد كمية النقد التوازنية  $M_e$  عندما يكون حجم النقود المعروض يساوي حجم النقود المطلوب سواء للمضاربة أو لأغراض أخرى، أما إذا كان عرض النقود أكبر من الطلب عليها  $MS > Md$  فإن ذلك سيظهر فائضا في العرض، وعلى العكس تظهر زيادة الطلب على النقود عن مستوى حجمها المعروض فائضا في الطلب كما يوضحه الشكل البياني التالي:

<sup>1</sup> فرحي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 246.

## الشكل رقم: (09-2): توازن سوق النقد



المصدر: فرحي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 246.

من الشكل رقم (09-2) يتضح ما يلي:<sup>1</sup>

أنه بناء على الطلب على النقود وعند تحديد السلطات النقدية لحجم العرض تتحدد الكمية التوازنية للنقود المتداولة  $Me=Ms=Md$  وسعر الفائدة المقابل للدخل الوطني  $i_e$ .

فإذا كان سعر الفائدة السائد في السوق أقل من هذا السعر وليكن  $i_1$  مثلاً حيث  $i_1 < i_e$  فإن ذلك سيبرز فائضاً في الطلب على النقود، ذلك لأن الأفراد يرون انخفاض القيم السوقية للأصول المالية فيلجؤون إلى تحويلها إلى سيولة نقدية، وهي العملية التي ستساهم في انخفاض القيم الاسمية لهذه الأصول مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة حتى يصل إلى وضعه التوازني  $i_e$ .

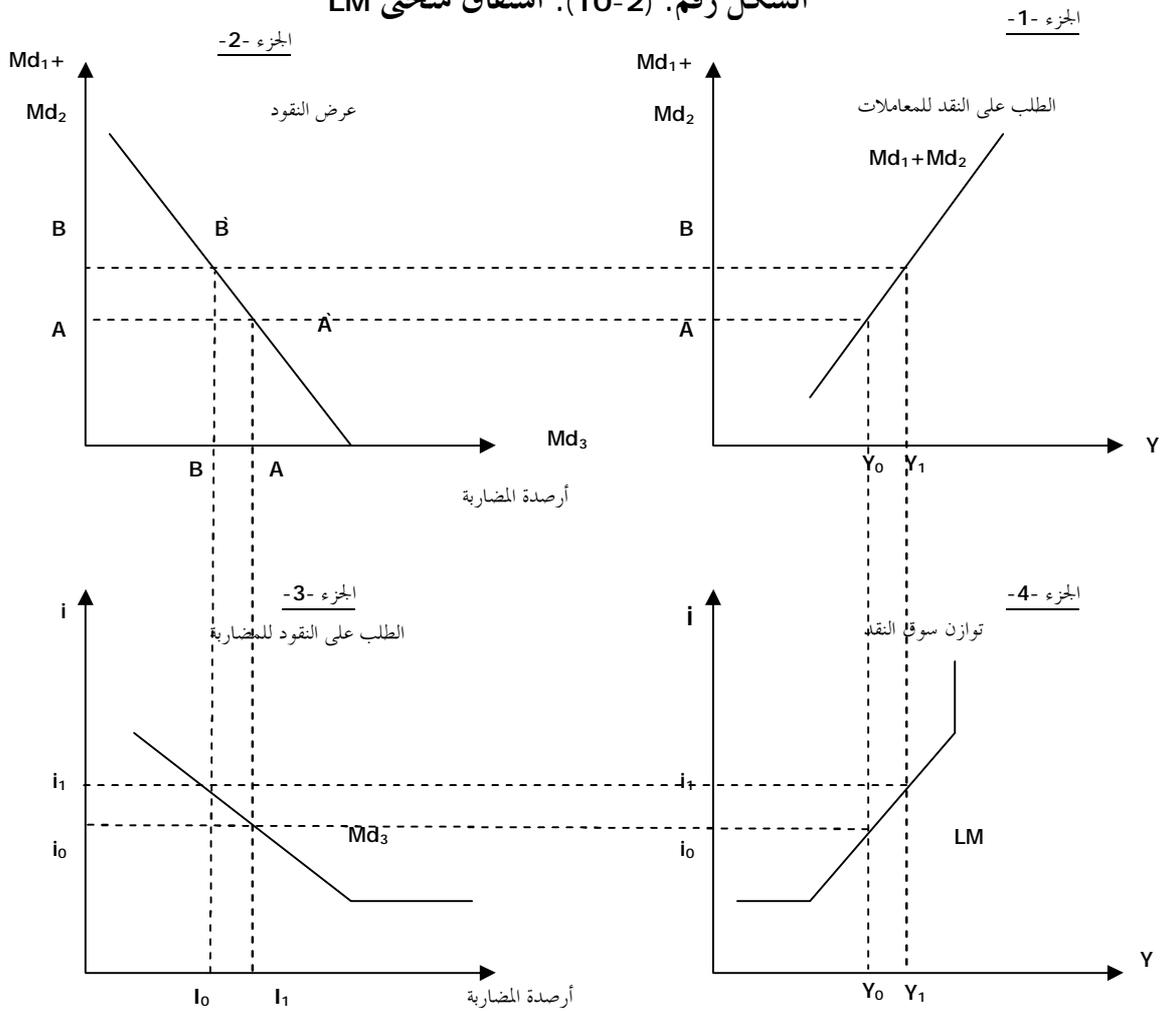
ويكون تأثير السلطات النقدية عن طريق زيادة العرض مما يعمل على زحزحة منحني العرض نحو اليمين وبالتالي تخفيض سعر الفائدة، أو بتقليص عرض النقود مما يعمل على زحزحته نحو اليسار وبالتالي رفع مستوى سعر الفائدة، وبانخفاض سعر الفائدة سيزيد الاستثمار ومنه يرتفع مستوى الناتج الوطني وكذلك التشغيل أما ارتفاع سعر الفائدة فيعمل على تقليل الاستثمارات وبالتالي سيؤثر سلباً على مستوى الناتج الوطني وكذا مستوى التشغيل.

<sup>1</sup> فرحي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 246 - 247.

أولاً: تحديد منحنى LM

يعرف منحنى LM بأنه المحل الهندسي لتوليفات المختلفة من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في السوق النقدي أو يتساوى عندها الطلب على النقود مع عرض النقود، فهو يعبر عن وضعيات توازنية مختلفة لسوق النقد بناء على تغيرات معدل الفائدة، ولاشتقاق هذا المنحنى نحتاج إلى ثلاثة منحنيات تبين لنا تغيرات الطلب على النقود وكذا عرضها كما يتضح ذلك من الشكل التالي:

الشكل رقم: (10-2): اشتقاق منحنى LM



المصدر: فرحي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 248.

من الشكل رقم (2-10) نلاحظ ما يلي:<sup>1</sup>

يوضح الجزء الأول من الشكل السابق وجود علاقة طردية بين الطلب الكلي على النقود لأجل المعاملات والاحتياط من جهة وتغييرات الدخل من جهة أخرى، بينما يوضح الجزء الثالث وجود علاقة عكسية بين الطلب على النقود لأجل المضاربة وتغييرات سعر الفائدة.

أما الجزء الثاني فيمثل عرض النقود ويفترض أن يكون ثابتا في الفترة القصيرة، إلا أنه يتوزع بين أرصدة المضاربة وتلك المخصصة لدافع المعاملات، فإذا تم التعرف على مستوى الدخل المحقق  $Y_0$  في الجزء الأول فإنه عن طريق الإسقاط يمكن معرفة حجم النقود لغرض المعاملات والاحتياط  $A$  ومنه كذلك حجم النقود لغرض المضاربة  $A'$  وهو الجزء المتبقي من الكتلة النقدية المتداولة.

وحيث أن الجزء الثالث يوضح كيفية تحديد سعر الفائدة المقابل لحجم الطلب على النقود من أجل المضاربة ( $i_0$ ) وبالتالي يبين الجزء الرابع مستوى الدخل المقابل لسعر الفائدة الذي تم تحديده  $Y_0$ ، وهكذا يلاحظ أنه عند كل مستوى للدخل  $Y_i$  يتم تحديد حجم معين للطلب على النقود لأجل الصفقات والاحتياط والمضاربة، وبالتالي تحديد مستوى معين لسعر الفائدة  $i$  المقابل لذلك الدخل.

كما يلاحظ من الشكل أن منحنى LM موجب الميل، حيث يوضح علاقة طردية بين الدخل الحقيقي وسعر الفائدة، ويرجع ذلك إلى أن ارتفاع أو زيادة الدخل الحقيقي يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود بدافعي المعاملات والاحتياط، ومن ثم يحدث فائض طلب في السوق النقدي ولكي يتحقق التوازن يجب أن يرتفع سعر الفائدة كذلك، وهذا يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود بدافعي المضاربة والاحتياط وسوف يؤدي ذلك إلى امتصاص فائض الطلب على النقود، وبالتالي فإن ارتفاع الدخل الوطني الحقيقي يستلزم مستوى أعلى من سعر الفائدة لضمان استمرار تحقيق التوازن في السوق النقدي، وبالتالي لا بد أن يكون منحنى LM موجب الميل.<sup>2</sup>

كما نجد أن منحنى LM يأخذ الصورة العكسية لدالة تفضيل السيولة حيث عند المستويات المنخفضة جدا لسعر الفائدة يكون منحنى LM لا نهائي المرونة أي أن ميله يكون مساويا للصفر ويكون سعر الفائدة ثابت، وعند المستوى المرتفع جدا لسعر الفائدة أي في المنطقة الكلاسيكية يكون منحنى LM رأسيا أي عديم المرونة بالنسبة

<sup>1</sup> فرحي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 249.

<sup>2</sup> محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجاء، مرجع سبق ذكره، ص 104.

لسعر الفائدة، وما بين هاتين المنطقتين المتطرفتين يكون منحني LM موجب الميل ويأخذ شكله الطبيعي وذلك فيما يسمى بالمنطقة الوسطى.<sup>1</sup>

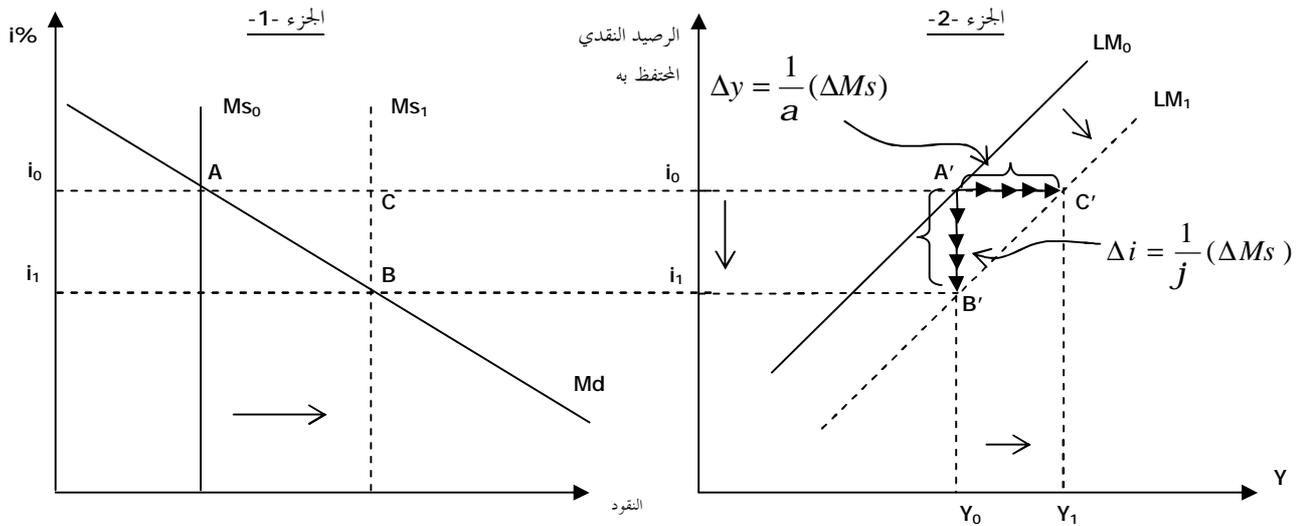
### ثانياً: انتقال منحنى LM

تؤثر التغيرات في سعر الفائدة بالتحرك على منحنى LM إلى أعلى أو إلى أسفل، بينما العوامل التي تؤثر على موقع منحنى LM إلى اليمين أو إلى اليسار فهي تتمثل في التغيير الذي يطرأ في عرض النقود أو الطلب عليها.

#### 1. أثر التغيير في العرض النقدي على منحنى LM:

في حالة إتباع البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية بزيادة العرض النقدي من مقدار ثابت  $Ms_0$  إلى مقدار آخر ثابت  $Ms_1$  مثلاً، فإن هذا سيؤدي إلى خلق فائض عرض نقدي، وبالتالي ينتقل منحنى LM إلى جهة اليمين من  $LM_0$  إلى  $LM_1$  كما هو موضح في الشكل رقم (11-2) وهذا الأمر له تفسيرين:

#### الشكل رقم (11-2): أثر العرض النقدي على منحنى LM



المصدر: فرحي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 253.

أ. التفسير الأول: زيادة مستوى الدخل عند نفس المستوى لسعر الفائدة، حيث أن زيادة العرض النقدي في ظل ثبات الأسعار تؤدي إلى زيادة الدخل، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على النقود بغرض

<sup>1</sup> محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجما، مرجع سبق ذكره، ص 174.

المعاملات، وبالتالي يزداد الطلب الكلي على النقود ويستمر هذا الأمر إلى أن تستوعب الزيادة في العرض النقدي ويتحقق التوازن في سوق النقد مرة أخرى عند مستوى الدخل المرتفع  $(Y_1)$ ،<sup>1</sup> ومقدار التغير في الدخل هو:

$$\Delta y = \frac{1}{a} (\Delta Ms) \dots\dots\dots(13-2)$$

وهذه الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى جهة اليمين ويزداد الدخل من  $(y_0)$  إلى  $(y_1)$  عند نفس المستوى لسعر الفائدة  $(i_0)$ .

ب. **التفسير الثاني:** عند زيادة عرض النقود عند مستوى ثابت للدخل فإن سعر الفائدة الذي يحقق توازن سوق النقد يجب أن يكون أقل من السابق حيث ينخفض سعر الفائدة من  $(i_0)$  إلى  $(i_1)$  النقطة (B) في الشكل السابق، حيث أن انخفاض سعر الفائدة عند نفس مستوى الدخل يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود بغرض المضاربة، وبالتالي يزداد الطلب الكلي على النقود إلى أن تستوعب الزيادة في العرض النقدي ويتحقق التوازن في سوق النقد مرة أخرى عند المستوى المنخفض لسعر الفائدة  $(i_1)$ ، ويكون التغير في سعر الفائدة كما يلي:

$$\Delta i = \frac{1}{j} (\Delta Ms) \dots\dots\dots(14-2)$$

وهذا الانخفاض في سعر الفائدة يمثل المسافة الرأسية لانتقال منحنى LM إلى جهة اليمين، وينخفض سعر الفائدة من  $(i_0)$  إلى  $(i_1)$  عند نفس مستوى الدخل  $(y_0)$  ويحدث العكس في حالة تخفيض العرض النقدي وإتباع البنك المركزي لسياسة نقدية انكماشية.<sup>2</sup>

## 2. أثر التغير في الطلب على الأرصد النقدية على منحنى LM:

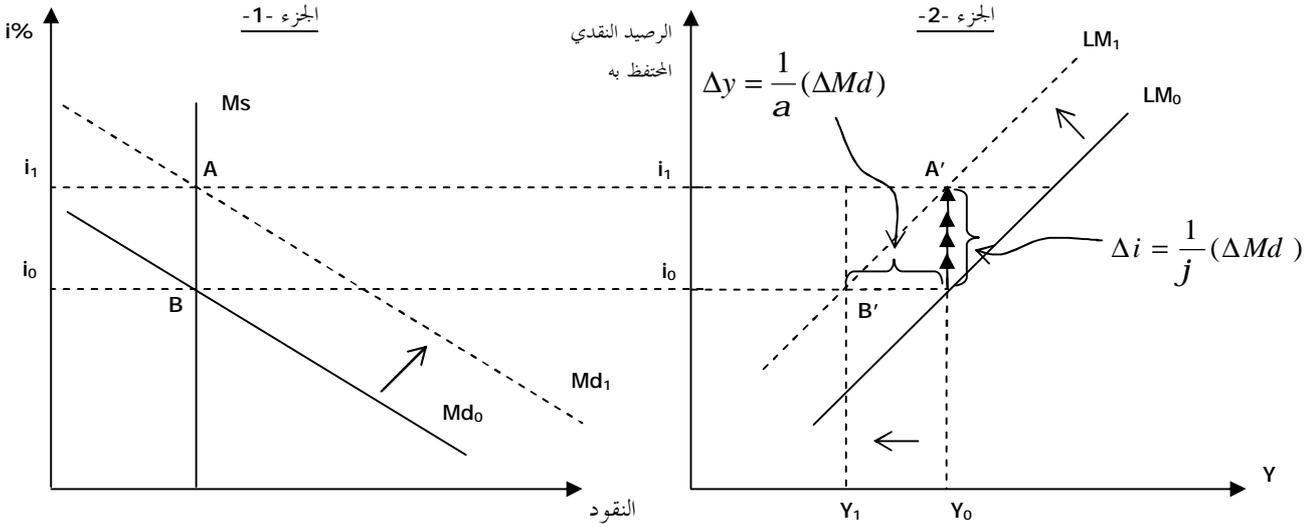
زيادة الطلب على الأرصد النقدية الحقيقية في ظل ثبات مستوى الأسعار والعرض النقدي يؤدي إلى خلق فائض طلب نقدي، مما يؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى جهة اليسار في الشكل التالي رقم (2-12) من  $LM_0$  إلى  $LM_1$ ، ويترتب على ذلك إما ارتفاع سعر الفائدة عند نفس مستوى الدخل  $(y_0)$  من  $(i_0)$  إلى  $(i_1)$ ، أو انخفاض مستوى الدخل من  $(y_0)$  إلى  $(y_1)$  عند نفس المستوى لسعر الفائدة  $(i_0)$ ، حتى يتحقق التوازن في سوق النقد بنفس

<sup>1</sup> محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 176.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 177.

الأسلوب السابق، والعكس صحيح في حالة انخفاض الطلب على الأرصدة النقدية وانتقال منحنى LM إلى جهة اليمين، كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-12): أثر تغير الطلب على النقود على انتقال منحنى LM



المصدر: فرحي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 255.

ونلاحظ أنه عند زيادة الطلب على النقود وعند ثبات سعر الفائدة  $i_0$  فإن ذلك يتطلب انخفاض مستوى الدخل ليكون أقل من السابق  $(y_1 < y_0)$ ، ويلاحظ أن المنحنى  $(LM_1)$  يقع أعلى من المنحنى السابق وعلى يساره، وعند افتراض الحالة العكسية التي تمثل حالة انخفاض الطلب على النقود عند سعر فائدة معين ودخل معلوم نخلص إلى أن ذلك يؤدي إلى انتقال المنحنى LM نحو اليمين أو إلى الأسفل من وضعه السابق.

ومن التحليل السابق نخلص إلى عموم القول بأن منحنى LM ينتقل:

إلى اليمين: - عند زيادة عرض النقود؛

- أو عند انخفاض الطلب على النقود.

إلى اليسار: - عند انخفاض عرض النقود؛

- أو عند زيادة الطلب عليها.

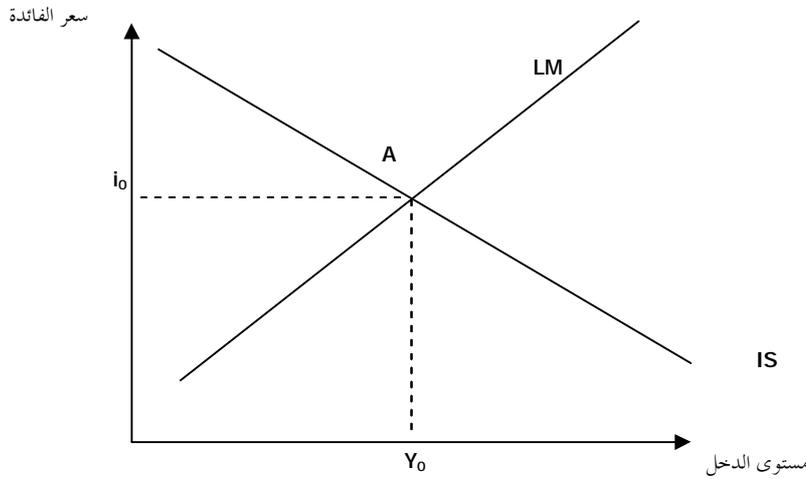
### المطلب الرابع: التوازن الداخلي والخارجي

افتراضنا أن التوازن الداخلي يتمثل في توازن سوق السلع والخدمات وسوق النقد أما التوازن الخارجي فهو التوازن في ميزان المدفوعات والنموذج  $IS - LM - BP$  يمثل التوازن الداخلي والخارجي معا وهذا كما يلي:

#### أولاً: التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد معا

يتحقق توازن الاقتصاد الكلي بتحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات، وسوق النقود معا، وذلك من خلال ربط السوق النقدية أي التوازن في سوق النقود والتي يعبر عنها المنحنى  $LM$ ، والتوازن في سوق السلع والخدمات التي يعبر عنها المنحنى  $IS$  عن طريق جمعهما معا<sup>1</sup>، والنقطة الوحيدة التي يتحقق عندها التوازن في سوقَي الإنتاج والنقد معا هي نقطة التقاطع بين المنحنيين، كما في الشكل التالي:

#### الشكل رقم (2-13): التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد معا



المصدر: أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، ص 284 .

نلاحظ أنّ النقطة (A) عند سعر فائدة ( $i_0$ ) ومستوى دخل مقابل له ( $Y_0$ ) تمثل نقطة التوازن لكل من ( $LM$ ) و( $IS$ )، ويتم الحصول على القيم التوازنية لكل من الدخل الوطني وسعر الفائدة رياضياً من خلال حل المعادلتين الممثلتين للمنحنيين  $LM/IS$ ، ويكون شرط التوازن هو  $LM=IS$ ، ومن خلال ذلك يتم تحديد القيمة التوازنية لسعر الفائدة في السوقين معا، وبالتعويض المباشر عن سعر الفائدة التوازني هذا في أي من المعادلتين يتم تحديد القيمة التوازنية لمستوى الدخل الوطني.

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 203.

## ثانياً: نموذج IS - LM - BP

إن تحديد نقطة التوازن في اقتصاد مغلق ومن ثم تحديد الدخل التوازني وسعر الفائدة التوازني يتم بتقاطع منحنيي IS/LM، لكن الأمر يختلف في ظل اقتصاد مفتوح وذلك بأخذ حالة ميزان المدفوعات بعين الاعتبار، فلو وقعت نقطة التوازن بين IS/LM فوق منحنى ميزان المدفوعات BP فسيكون هناك فائض في ميزان المدفوعات وبالتالي سوف يرتفع مخزون النقود ومن ثم يتحرك منحنى LM إلى اليمين ويزداد الدخل وينخفض معدل الفائدة، لذا فلتحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي ينبغي أن يتم التوازن في ميزان المدفوعات بالإضافة إلى التوازن الداخلي، وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

1. نموذج IS - LM - BP في ظل سعر الصرف الثابت<sup>1</sup>

يعتمد تحليل نموذج IS/LM على اقتصاد مغلق، وفي ظل الاقتصاد المفتوح لا يكون التوازن إلا بتقاطع ثلاثة منحنيات هي IS-LM-BP، حيث أنه إذا كان تقاطع IS/LM يقع فوق منحنى BP فهنا يكون فيه فائض في ميزان المدفوعات وبالتالي يرتفع مخزون النقود وبالتالي يتحرك منحنى LM نحو اليمين حيث سيزيد الدخل وينخفض سعر الفائدة، ويتوسع الاقتصاد من خلال منحنى IS ويستمر التحرك في منحنى LM إلى أن تتقاطع المنحنيات الثلاث أين ينعدم الفائض في ميزان المدفوعات، وبالعكس إذا تقاطع IS وLM تحت منحنى BP، فيعبر هذا عن وجود عجز في ميزان المدفوعات فينخفض مخزون النقود ويتحرك منحنى LM لليسار ليتبعه انخفاض في الدخل وارتفاع في سعر الفائدة المحلي، وبالتالي يتراجع الاقتصاد عبر منحنى IS إلى أن يتقاطع المنحنيات الثلاث IS-LM-BP في نقطة توازن جديدة.

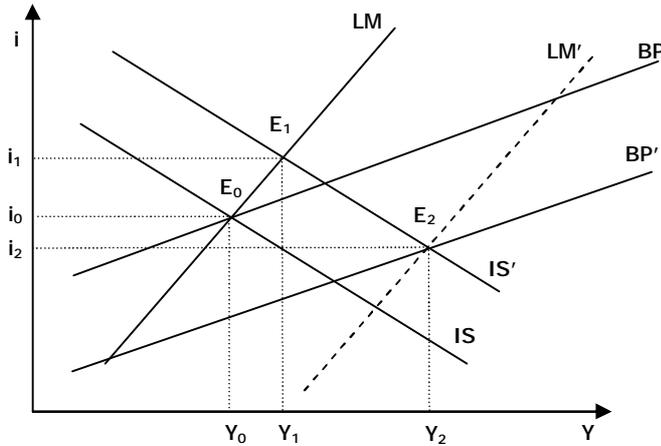
وعند تخفيض قيمة العملة الوطنية يعتبر هذا الإجراء زيادة قيمة العملات الأجنبية ويكون فيه آثاراً على

كل من منحنى IS-LM-BP كما يوضحه الشكل رقم (2-14) التالي:

<sup>1</sup> تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، ص 310 - 311.

## الشكل رقم (2-14): أثر التخفيض في العملة في ظل الحركة غير

## التامة لرؤوس الأموال وسعر الصرف الثابت



المصدر: تومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 317.

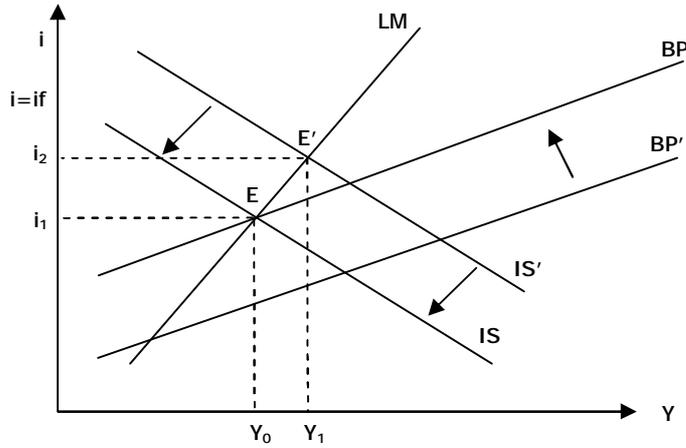
عندما يكون الاقتصاد موجود عند النقطة التوازنية  $E_0$ ، فإن التخفيض في العملة يرفع من الصادرات ويقلص من الواردات وبالتالي يتحرك منحنى  $IS$  إلى أعلى أي  $IS'$ ، ويتحرك منحنى  $BP$  باتجاه اليمين إلى  $BP'$ ، إن أول أثر للتخفيض هو انتقال الاقتصاد إلى نقطة التوازن الجديدة هي  $E_1$  بدخل أعلى وهو  $Y_1$  وسعر فائدة محلي أعلى وهو  $i_1$ ، وبالتالي يرتفع مخزون النقود (في ظل سعر الصرف الثابت) ويتحرك منحنى  $LM$  إلى  $LM'$  ويستمر هذا التحرك إلى أن يتقاطع مع كل من  $IS'$  و  $BP'$  في نقطة جديدة هي  $E_2$  وهذا في الأجل الطويل، وبالتالي يتحدد سعر فائدة جديد هو  $i_2$  أقل من سعر الفائدة الأصلي  $i_0$ ، ويتحدد دخل توازني جديد هو  $Y_2$  أعلى بكثير من الدخل الأصلي  $Y_0$ ، وبالتالي فإن التخفيض في العملة يرفع من الدخل ويقلص سعر الفائدة وينتقل ميزان المدفوعات إلى وضعية فائض في الأجل القصير لكنه يعود في النهاية في الأجل الطويل إلى وضعية التوازن.

## 2. نموذج IS - LM - BP في ظل سعر الصرف المرن

في ظل أسعار الصرف المرنة يكون مخزون النقود بما فيها احتياطات الصرف الأجنبي والائتمان المحلي محددًا بواسطة البنك المركزي، ومنه فإن وضعية منحنى  $LM$  تكون مثبتة بواسطة السياسة النقدية، فإذا لم تكن نقطة تقاطع منحنى  $IS$  و  $BP$  موجودة على منحنى  $LM$  يجب أن يحدث تعديل، ويحدث هذا التعديل في سعر الصرف فالقيم المختلفة لسعر الصرف تؤدي إلى وجود قيم مختلفة للصادرات والواردات ومنه تنتج منحنيات مختلفة لكل من  $IS$  و  $BP$ .

## الشكل رقم (2-15): أثر الزيادة في الدخل العالمي في ظل سعر الصرف المرن والحركة

## غير التامة لرؤوس الأموال



المصدر: تومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 325.

حسب الشكل رقم (2-15) فإن زيادة الطلب العالمي على السلع المحلية نتيجة زيادة الدخل العالمي ينقل منحنى IS إلى IS' ويتبعه تحرك في منحنى BP إلى BP' باتجاه اليمين، ويتقاطع المنحنيان IS' و LM عند E'، وهذا بسبب التغيير في الصادرات والواردات تماما مثل أثر التغيير في سعر الصرف، وبثبات منحنى LM في ظل سعر صرف مرن فإنه لا يقع التوازن إلا بتقاطع المنحنيات الثلاث IS-LM-BP وهذا في الأجل الطويل، فعند النقطة E' يكون سعر الصرف المحلي أكبر من الخارجي ويضغط تدفق رؤوس الأموال نحو الداخل - لارتفاع سعر الفائدة - على سعر الصرف فيتحسن، وذلك بزيادة الطلب على العملة المحلية، لكن هذا التحسن في قيمة العملة يجعل الاقتصاد المحلي أقل تنافسا في الخارج، فيبدأ منحنى IS' بالعودة من جديد بسبب فقدان أسواق خارجية وزيادة الواردات، ويتبعه منحنى BP' حيث يتحرك نحو اليسار ويستمر هذا التحرك في كل من IS' و BP' إلى أن يصل إلى نقطة التوازن الأصلي، وكل ما حدث أن سعر الصرف تحسن نتيجة لزيادة الطلب العالمي على السلع المحلية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> تومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 324 - 325.

### المبحث الثالث: حالات التوازن الداخلي والخارجي

تختلف الأهداف الاقتصادية من اقتصاد إلى آخر إلا أنها تجتمع في تحقيق أهداف محددة مثل استهداف نسبة معينة من النمو الاقتصادي وتقليص نسبة البطالة والتحكم في التضخم، وتوازن ميزان المدفوعات حيث يشهد حالات عدة تتراوح بين العجز والتوازن والفائض، ولتحقيق التوازن الخارجي تسعى السلطات لعلاج العجز في ميزان المدفوعات وذلك عن طريق زيادة الصادرات وتقليص الواردات.

#### المطلب الأول: حالات التوازن الداخلي

لتحقيق التوازن الداخلي تسعى السلطات إلى تحقيق أهداف محددة مثل استهداف نسبة معينة من النمو الاقتصادي وتقليص نسبة البطالة والتحكم في التضخم.

#### أولاً: النمو الاقتصادي<sup>1</sup>

يهدف أي اقتصاد كان باختلاف الدول وتوجهاتها إلى تحقيق النمو بصفة مستمرة، والنمو الاقتصادي هو ارتفاع مستمر للإنتاج والمداخيل وثروة الأمة، وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو، إلا أن هذا القياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الخام نتيجة اختلاف النظم المحاسبية الوطنية في تحديد حقل الإنتاج، ويعبر محاسبياً عن الناتج المحلي الخام بالعلاقة التالية:

الناتج المحلي الخام = مجموع الاستهلاك النهائي + مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة + مجموع تغير المخزون + مجموع الصادرات - مجموع الواردات.

والنمو الاقتصادي هو عبارة عن محصلة للتوسع الاقتصادي المتتالي، وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج وبالتالي نمو الدخل الفردي، ووفق ما سبق فإن النمو الاقتصادي يتجلى في زيادة الناتج الوطني الحقيقي، وارتفاع معدل الدخل الفردي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> قدي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 34 - 37.

<sup>2</sup> سعيد عبد الحكيم، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي دراسة اقتصادية قياسية للنمو - حالة الجزائر - (1974 - 1999)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2001، ص 24.

ويتم التمييز في العادة بين الناتج المحلي الخام الاسمي والناتج المحلي الخام الحقيقي، ذلك لأن الناتج المحلي الخام الاسمي يعبر عن قيمة الإنتاج بالأسعار الجارية، ومن ثم فإن التغير في الأسعار يؤثر على الناتج المحلي الخام، لذا يتم حساب الناتج المحلي الخام الحقيقي الذي لا يأخذ بعين الاعتبار إلا التغير في الكميات وهذا بقسمة الناتج المحلي الخام الاسمي على مؤشر الأسعار، وبالتالي فإن معدل النمو يتم حسابه انطلاقاً من التغير الذي يحصل في الناتج المحلي الخام من سنة إلى أخرى.

### ثانياً: مستوى التشغيل<sup>1</sup>

يتم البحث عن التشغيل الكامل لأن تعويض البطالين يعتبر تكلفة بالنسبة للمجتمع والتي تحد من إمكانية النمو الاقتصادي، والتشغيل الكامل بمفهومه الواسع يشمل كل عوامل الإنتاج والتي من بينها العمل.

ويسمى البطال بذلك بتوفر شرطين أساسيين مجتمعين معاً، أن يكون الشخص قادراً على العمل ويسعى للبحث عن فرصة عمل<sup>2</sup>، ولتقدير حجم البطالة في المجتمع يتم التمييز بين فئتين من السكان الناشطين وغير الناشطين، وينقسم السكان الناشطون إلى عاملين وإلى عاطلين، ومنه فإن:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{مجموع السكان الناشطين}}$$

ويتم التمييز بين عدة أنواع من البطالة من أهمها:

1. **البطالة الدورية:** يرتبط هذا النوع من البطالة بالدورة الاقتصادية، حيث تضم هذه الأخيرة مرحلتين مرحلة الرواج أين يتجه فيها حجم الدخل والتوظيف إلى التزايد إلى أن يصل التوسع إلى منتهاه ببلوغ نقطة الذروة (قمة الرواج)، لينتقل بعدها النشاط إلى الهبوط ليدخل الاقتصاد مرحلة الانكماش، ثم يرجع بعدها إلى الارتفاع والانتعاش والتوسع، وتؤدي فترات الانكماش إلى انخفاض الطلب ومن ثم الإنتاج وبالتالي تسريح العمال؛

2. **البطالة الاحتكاكية:** وهي التي تنتج بسبب تنقل العاملين المستمر بين المناطق والمهن المختلفة، ويؤدي مدى توفر المعلومات دوراً هاماً في طول فترة البحث عن العمل، ويقل هذا النوع من البطالة كلما ارتفعت

<sup>1</sup> قدي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 37 - 40.

<sup>2</sup> العايب عبد الرحمان، البطالة وإشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي - حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2004/2003، ص 28.

تكلفة البحث عن العمل، كما يؤدي نظام تأمين وإعانة البطالة دورا في خفض تكلفة البحث عن العمل ومن ثم يساهم في زيادة حجم ومعدل البطالة الاحتكاكية؛

3. **البطالة الهيكلية:** هي نوع من البطالة تحدث بسبب تغيرات هيكلية تمس الاقتصاد الوطني كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات، حيث يحدث هذا النوع من البطالة نتيجة انخفاض الطلب على نوعيات معينة من العمالة بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها وظهور الطلب على نوعيات معينة من المهارات اللازمة لإنتاج سلع معينة لصناعات في طور الازدهار، كما يمكن أن تحدث هذه البطالة نتيجة تغير هيكل في سوق العمل كدخول فئات جديدة إليه بأعداد كبيرة.

إن وصول اقتصاد ما إلى درجة التوظيف الكامل لا يعني بالضرورة أن معدل تشغيل القوة العاملة يساوي 100% أو أن معدل البطالة يساوي الصفر، ذلك أن هناك قدرا من البطالة يوجد في كل لحظة ولا يمكن ذهابه، فعند مستوى التوظيف الكامل تختفي البطالة الدورية، ويسود عندئذ معدل البطالة الطبيعي الذي يضم البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية، وهناك علاقة بين النمو والبطالة، ذلك أن زيادة وتيرة النمو الاقتصادي تؤدي بالضرورة إلى انخفاض البطالة، وكل انخفاض في وتيرة النمو الاقتصادي تقود إلى ارتفاع في نسبة البطالة.

### ثالثا: التحكم في مستوى الأسعار (التضخم)

يعرف التضخم على أنه "زيادة في كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود، أي ارتفاع المستوى العام للأسعار بصفة مستمرة لفترة طويلة نسبيا"، أي زيادة في الدخل النقدي أكبر من الزيادة في كمية الإنتاج المتحققة.<sup>1</sup>

وتسعى كل دولة إلى تحقيق حالة من الاستقرار على اقتصادها خاصة الأسعار، ويتم ذلك من خلال خفض معدل التضخم، لأن عدم التحكم فيه يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين، ويعتبر التحكم في التضخم أولوية لدى الكثيرين حتى إن كان يتعارض مع أهداف أخرى مثل التشغيل، ويتم قياس التضخم باستخدام عدة مؤشرات أهمها:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> هتهات سعيد، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -، الجزائر، 2006/2005، ص 28.

<sup>2</sup> قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 46 - 48.

1. **الرقم القياسي لأسعار المستهلكين CPI:** ويعكس التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود والتي تستخدم في الإنفاق على البنود المختلفة للمعيشة ما بين فترتين زمنيتين، ويهتم بأسعار السلع والخدمات المستهلكة من قبل العائلات، وتأخذ أسعار الاستهلاك النهائي وليس أسعار الإنتاج؛

2. **الرقم القياسي الضمني PGDP:** وهو عكس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين حيث يحتوي على جميع أسعار السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد من السلع الوسيطة إلى الإنتاجية والاستهلاكية النهائية كما أنه يضم جميع أنواع الأسعار جملة وتجزئة على السواء، ويمكن حسابه عن طريق تقسيم الناتج الداخلي الخام مقيماً بالأسعار الجارية في سنة معينة، على نفس المتغير ولنفس السنة ولكن مقاساً بالأسعار الحقيقية بالنسبة لسنة الأساس، ويتميز هذا المؤشر بأنه يصلح للبيانات السنوية والموسمية فقط، كما أنه يقوم بقياس أسعار السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فقط، عكس مؤشر CPI الذي يقيس كل السلع المشتراة من طرف المواطنين؛<sup>1</sup>

3. **معامل الاستقرار النقدي:** كما يسمى كذلك مؤشر العلاقة بين حجم وسائل الدفع والناتج الداخلي الخام، وينطلق هذا المعيار من النظرية الكمية للنقود التي ترى أن الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام الحقيقي تكون سبباً في ظهور التضخم، نتيجة الاختلال بين الإنفاق النقدي والتدفق الحقيقي للسلع والخدمات، ويعبر عن معامل الاستقرار النقدي بالمعادلة التالية:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y} \quad \dots\dots\dots(15-2)$$

حيث: B: معامل الاستقرار النقدي؛

$\Delta M/M$ : نسبة التغير في الكتلة النقدية معبراً عنها في العادة بـ  $M_2$ ؛

$\Delta Y/Y$ : نسبة التغير في الناتج المحلي الخام.

فعندما يساوي B الصفر فإن ذلك يعني هناك تساوي في نسبة تغير الكتلة النقدية وتغير الناتج المحلي الخام، وهذا يعني أن الأسعار مستقرة، وإذا كانت  $B > 0$  فهذا يعني أن هناك ضغطاً تضخيمياً يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، أما إذا كانت  $B < 0$  فهذا يعني أن الأسعار تتجه نحو الانخفاض.

<sup>1</sup> هنتاهات سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 226.

## المطلب الثاني: ميزان المدفوعات وحالات التوازن الخارجي

يعتبر التوازن الحسابي في ميزان المدفوعات أمر بديهي نظراً للعمل بفكرة القيد المزدوج، إلا أن التوازن الحسابي ليس له دلالة اقتصادية، وقد يخفي هذا التوازن ضعفاً في الاقتصاد الداخلي للدولة، ومعروف أن ميزان المدفوعات يشتمل على نوعين من المعاملات إحدهما تؤدي إلى زيادة في رصيد الدولة، أما الأخرى فتؤدي إلى نقص في رصيد الدولة لأنها عبارة عن مدفوعات للخارج، وعدم التوازن بين هذه المعاملات تؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات.

### أولاً: ميزان المدفوعات

ينتج عن تبادل السلع والخدمات وكذلك انتقال رأس المال ما بين الدول أن تنشأ حقوق وديون لكل دولة عند الدول الأخرى، وتسجل كل دولة نتيجة هذا التبادل في قائمة أو ميزان يسمى بميزان المدفوعات.

ويتفق جميع الاقتصاديين على أن ميزان المدفوعات عبارة عن سجل إحصائي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين\* فيها خلال فترة زمنية معينة قوامها في العادة سنة واحدة، ويتم التسجيل باستخدام طريقة القيد المزدوج، وينقسم ميزان المدفوعات إلى:<sup>1</sup>

1. **ميزان العمليات الجارية:** ويسجل كافة المعاملات الخارجية من السلع والخدمات، والمعاملات من جانب واحد وهو بدوره ينقسم إلى قسمين الميزان التجاري وحساب التحويلات:

أ. **الميزان التجاري:** وينقسم الميزان التجاري إلى:

- **ميزان التجارة المنظورة:** ويشتمل على التجارة السلعية (المنظورة) سواء كانت صادرات أو واردات، ويعتبر من أهم بنود ميزان المدفوعات، إذ الخلل في هذا الميزان يعكس مباشرة حالة الاقتصاد الوطني ومقدرة الجهاز الإنتاجي للدولة على تغطية احتياجات المجتمع؛

\* المادة 181 من القانون رقم 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض والمؤرخ يوم 14 أبريل 1990: "غير المقيم هو كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج القطر الجزائري".

<sup>1</sup> عادل المهدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 29 - 42.

- ميزان التجارة غير المنظورة (الخدمات): يشمل كافة الخدمات التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين في الدولة، ومن أمثلة ذلك التأمين، العلاج، السياحة، النقل والشحن الدولي، التعليم... إلخ؛

ب. حساب التحويلات: يشمل جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم من طرف واحد (أي بدون مقابل) كالمساعدات الإنسانية والهدايا، والتعويضات وتحويلات المهاجرين إلى عائلاتهم.

2. ميزان العمليات الرأسمالية: يشتمل على تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل وهي التي تتجاوز السنة الواحدة كالقروض طويلة الأجل والاستثمارات المباشرة أو شراء الأوراق المالية (أسهم وسندات) أو بيعها من وإلى الخارج ورؤوس الأموال قصيرة الأجل وهي التي لا تتجاوز السنة الواحدة مثل الودائع المصرفية والأوراق المالية قصيرة الأجل والكمبيالات وتتميز هذه الاستثمارات عادة بسيولتها الفائقة وسهولة انتقالها بين الدول.

### ثانياً: حالات ميزان المدفوعات

تشير حالات ميزان المدفوعات في أي دولة إلى أن الرصيد النهائي من البنود المستقلة أي قبل إجراء التسوية لن يخرج عن حالة من الحالات التالية:

1. حالة التوازن في ميزان المدفوعات: وفي هذه الحالة لا توجد مشكلة وتكون السياسات المنفذة قد نفذت بفعالية ونجاح، والأداء الاقتصادي كان يتسم بالكفاءة، وحدث بالتالي تحقيق هدف التوازن مع العالم الخارجي، ومن الضروري أن يتوافق هدف التوازن الخارجي مع التوازن الداخلي، وتجدر الإشارة إلى أن حالة التوازن في ميزان المدفوعات تنعدم فيها مجموع بنود الموازنة وتكون مساوية للصفر؛<sup>1</sup>

2. حالة الفائض في ميزان المدفوعات: وهنا يكون الرصيد موجبا، أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أكبر من المدفوعات للعالم الخارجي، وحالة الفائض في ميزان المدفوعات تعلن على أن السياسة المتبعة لم تنجح في تحقيق هدف التوازن الخارجي، وحالة الفائض في ميزان المدفوعات هي حالة غير مرغوب فيها وخاصة الفائض المطرد في ميزان المدفوعات نظراً لما يتضمنه ذلك من تخلي البلد صاحب الفائض باطراد عن جزء من مواردها الحقيقية التي كان يمكن استخدامها في إنتاج حاجات أفرادها<sup>2</sup>، مقابل تراكم الأرصدة النقدية، وهي تعني

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصادي القومي، ص 161.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 162.

مستوى معيشة أقل ومستوى رفاهية اقتصادية أقل مما كان يمكن أن يحدث لو لم يكن هناك فائض، وبالتالي يكون أفضل لهذه الدولة ألا تحرم نفسها من مستوى معيشة أعلى، خاصة وأن الفائض قد يخلق تضخمًا ويرفع الأسعار المحلية نتيجة لتزايد الطلب على صادرات الدولة، وعمومًا فإن حالة الفائض هي أقل خطورة بكثير من حالة العجز، لكن على السياسات المتبعة أن تصحح من حالة الفائض في كل الأحوال حتى تزداد مستويات المعيشة في بلد الفائض، لأن حالة الفائض تعني وجود أموال معطلة بلا استثمار، وقد يتم التخلص من الفائض بمنح القروض للدول الأخرى مقابل سعر فائدة كعائد على الاستثمار، أو منح إعانات ودعم وتبرعات، هذا في الأجل القصير والأهم العلاج في الأجل الطويل؛

3. **حالة العجز في ميزان المدفوعات:** يشمل ميزان المدفوعات على نوعين من المعاملات أولهما تمثل بنود إضافة حيث تؤدي إلى زيادة الإيرادات للدولة، وثانيهما تمثل بنود نقص تنجم عن المدفوعات الخارجية والخلل الحاصل في الميزان هو حالة عدم التوازن بين هذين البندين، سواء بصفة عجز أو فائض ومن الواضح أن الفائض ينطوي على صافي تدفق من الخارج، في حين ينطوي العجز على تدفق للخارج<sup>1</sup>، وهنا يكون الرصيد بالسالب، وبمعنى آخر فإن المدفوعات للعالم الخارجي تكون أكبر من المتحصلات، والأهم أن حالة العجز في ميزان المدفوعات تعني أن السياسات الاقتصادية لم تنجح في تحقيق هدف التوازن مع العالم الخارجي، وحالة العجز هي أخطر بكثير من حالة الفائض، وهي الحالة الأكثر حدوثًا في كثير من الدول النامية، فالعجز في ميزان المدفوعات يعني أن الدولة تعيش في مستوى معيشي أعلى مما تستطيع، فهي تستورد سلعًا وخدمات أكبر مما تسمح به قدراتها، وتزداد بذلك مديونيتها اتجاه العالم الخارجي بكل ما تحمله من آثار سلبية ومخاطر، بل إن العجز يعني أن الطلب على عملات الدول الأجنبية يزداد وعرض العملات الوطنية يزداد مما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمة العملة الوطنية، وما يسببه ذلك من آثار سلبية عديدة، كما أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية تؤدي إلى انخفاض الإنتاج الوطني، وزيادة البطالة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 123.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 163.

### ثالثاً: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات أهمها:

- **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:** وذلك لوجود علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى تلك الدولة، فإذا كان سعر صرف العملة المحلية أكبر من قيمته الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلع وبالتالي حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، ويحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب، إذ سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل انخفاض الاستيراد مما يؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات أيضاً، وتختلف الآثار المترتبة عن تحديد قيمة العملة حسب حالة ميزان المدفوعات (عجز أو فائض)، إذ غالباً ما تؤدي حالة العجز في الميزان إلى بروز ضغوط تضخمية والتي تقود إلى حدوث إختلالات مستمرة في ميزان المدفوعات؛<sup>1</sup>

- **التضخم المحلي:** إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من ضغوطات تضخمية فإنه ينشأ عجزاً باستمرار في ميزان المدفوعات حيث تؤدي الزيادة في الدخول النقدية إلى زيادة الطلب على الواردات، وامتصاص السلع المتاحة للتصدير هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى تحويل الطلب المحلي من السلع المنتجة محلياً إلى بديلاتها المستوردة حيث يصبح سعرها أرخص نسبياً، وتحويل الطلب الأجنبي إلى سلع الدولة المنافسة أو البدائل المنتجة محلياً في الدول المستوردة، حيث يصبح سعرها هي الأخرى أرخص نسبياً والنتيجة هي عجز باستمرار في الحساب الجاري، وتبعاً لذلك في ميزان المدفوعات، فتفشي التضخم في الاقتصاد الوطني كفيل بأن يولد عجزاً مستمراً فيه لأنه يشجع الاستيراد ويعيق التصدير، وينشأ الأثر المبدئي من الزيادة في الدخول النقدية (أثر الدخل) ومن الارتفاع في الأسعار بالنسبة للأسعار في الدولة المنافسة أو المستوردة (أثر الثمن)؛<sup>2</sup>

- **تدهور الميزة النسبية للصادرات:** قد ينشأ الاختلال بميزان المدفوعات ببطء على مدى فترة طويلة الأجل نسبياً من الزمن نتيجة لحدوث تغيرات غير متكافئة في عرض عناصر الإنتاج، أو في المعرفة

<sup>1</sup> عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 125 - 126.

<sup>2</sup> عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، ص 122.

التكنولوجية فيؤثران على الميزة النسبية التي تتمتع بها بعض السلع التصديرية، وبالتالي التأثير على توازن ميزان المدفوعات؛

- أسباب هيكلية: هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات والواردات) إضافة إلى هيكل الناتج المحلي، وينطبق ذلك بشكل خاص على الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية أو استخراجية كالنفط مثلاً) حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية، وتعتمد هذه المرونة على العديد من العوامل لعل من أبرزها درجة الإحلال الصناعي لصادرات الدول النامية وهو الاتجاه المميز لحركة التجارة العالمية في الوقت الحاضر كما هو في السابق، والنتيجة هي حدوث اختلالات هيكلية في موازين مدفوعات تلك الدول؛<sup>1</sup>

- أسباب دورية: هي أسباب تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الدول المتقدمة عادة، ويقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي لتلك الدول وتدعى بالدورات التجارية، مثل حالات الرخاء والركود التي تحصل دورياً، فهذه الدورات لا تحدث في نفس الوقت في جميع الدول المختلفة، وإنما تتفاوت في أوقات بدايتها وكذلك من حيث حدتها؛

- الظروف الطارئة: فقد تحصل أسباب عرضية (إضافة إلى الأسباب المشار إليها سابقاً) بحيث تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات الدولة كما في حالة حدوث الكوارث الطبيعية كالفيضانات أو الجفاف أو في حالة تدهور البيئة السياسية كالإضراب مثلاً، فمثل هذه الحالات ستؤثر حتماً على صادرات الدولة المعنية، وما يترتب عليه من انخفاض في حصيلة هذه الصادرات من النقد الأجنبي خصوصاً، وقد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى الخارج مما يسبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 126 - 127.

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 101.

### المطلب الثالث: أثر التعديل التلقائي لميزان المدفوعات على التوازن (الداخلي والخارجي)

إذا افترضنا أن ميزان المدفوعات سجل عجزا وكان هذا العجز ناجما عن انخفاض الصادرات نتيجة لتحول الأجانب إلى مصادر أخرى بديلة، أو عن تقلبات أسعار المواد الأولية خاصة بالنسبة للدول النامية، فإن النتيجة السريعة هي انخفاض مستوى التوظيف والإنتاج والدخل في الصناعات التصديرية، ولكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، بل سوف يمتد إلى الاقتصاد المحلي بطرق متعددة، ومن ثم فإن العمال والمسؤولين في الصناعات التصديرية، وكل من يتعرض للأثر المبدئي سوف يقللون من إنفاقهم على استهلاك السلع والخدمات التي تنتج في صناعات أخرى، وبالمثل يحدث انخفاض في استيراد المواد المستخدمة في العملية الإنتاجية وتعرف النسبة من التغير في الدخل الوطني التي تتحول إلى تغير في الواردات بالميل الحدي للاستيراد (MPM) Marginal Propensity to Import، ولا يكون تخفيض الاستهلاك بنفس نسبة تخفيض القوة الشرائية وهذا نظرا لأن الطبيعة البشرية ترفض الانخفاض في مستوى المعيشة مما يجعلهم يسحبون من مدخراتهم السابقة، لكن استهلاكهم النهائي سينخفض رغم استعمال المدخرات، ومن ثم ينخفض الدخل والتوظيف في الصناعات في مرحلة ثانية، ومن ثم فإن هذا الأثر سوف يمتد إلى الاقتصاد ككل، وبالتالي فإن الواردات سوف تنخفض كما ينخفض استهلاك السلع المنتجة محليا، وبالتالي توفير قدر أكبر من السلع للتصدير إلى الخارج، وهذا الأثر التلقائي لميزان المدفوعات يقوم بتقليص العجز في ميزان المدفوعات، وتظهر الآثار النهائية في الأجل الطويل.<sup>1</sup>

وفي الواقع تتوقف ميكانيكية هذه العملية على الميل الحدي للاستيراد (MPM) الذي يوضح النسبة التي ستخصص للإنفاق على الواردات مع كل زيادة تحدث في الدخل، أي أن:

$$MPM = \frac{\Delta M}{\Delta Y} \dots\dots\dots(16-2)$$

فإذا كان هذا الميل مرتفعا، فإن عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات ستكون سريعة ولكن الزيادة في الدخل الوطني ستكون ضعيفة لأن نسبة محدودة فقط من الدخل الإضافي المتولد عن زيادة الصادرات هي التي تستخدم في الإنفاق على السلع الوطنية، أما إذا كان هذا الميل ضعيفا فإن عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات ستكون بطيئة ولكن الزيادة في الدخل الوطني ستكون قوية.<sup>2</sup>

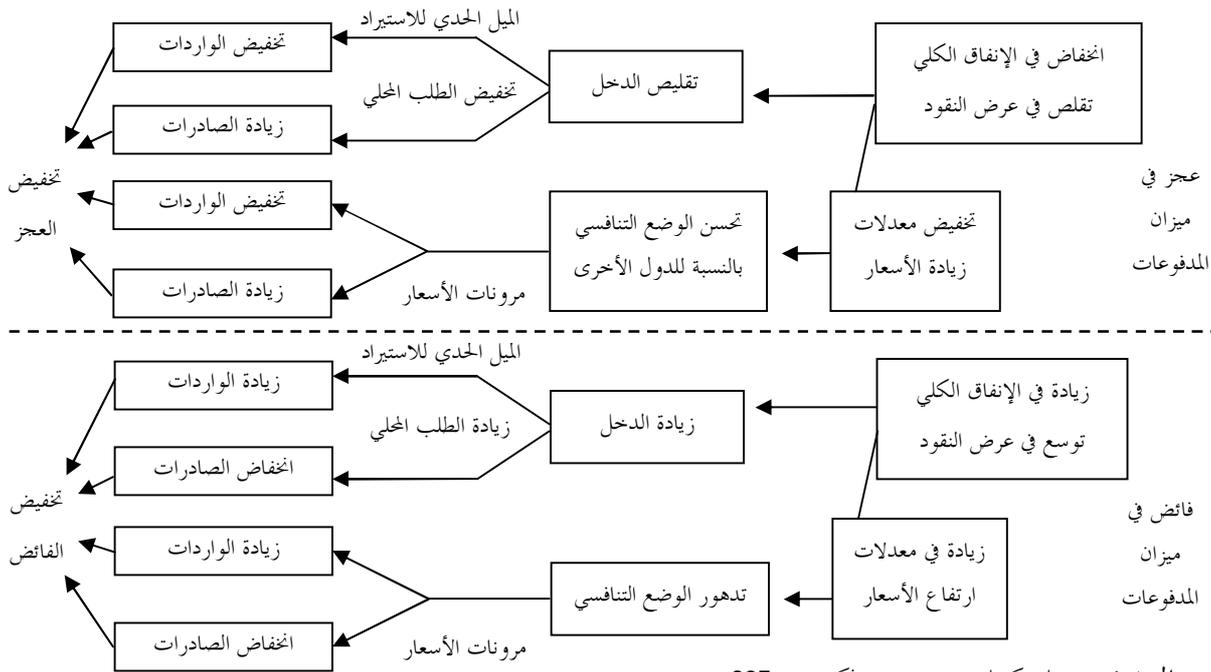
<sup>1</sup> موردحاي كريانين، مرجع سبق ذكره، ص 301 - 303.

<sup>2</sup> أحمد مندور، مرجع سبق ذكره، ص 112 - 213.

لكن إذا كانت الدول تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها مع هيكل الاقتصاد المحلي الذي لا يوفر السلع الأساسية والضرورية فإن حجم الواردات لا ينخفض مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات من خلال تقليص الصادرات وبقاء الواردات على حالها.

وتحدث العملية العكسية في حالة الفائض فيزيدي الدخل الوطني وذلك نتيجة لزيادة الصادرات ونقص الواردات، وبزيادة الطلب العالمي على الصادرات المحلية يحدث أثر مبدئي في الصناعات التصديرية، حيث يرتفع مستوى الدخل والتوظيف لمواجهة التوسع في الطلب العالمي، ومن ثم يقوم أصحاب هذه الدخل بادخار جزء منها وإنفاق الجزء الأكبر، مما يؤدي إلى التوسع في الناتج والدخول في الصناعات التي تنتج السلع التي يشترونها، وبالتالي يتجه جزء من تلك الزيادة في الدخل إلى صناعات أخرى، وبالتالي فإن تلك العملية سوف تنتشر بشكل متناقص إلى صناعات أخرى، ومن جهة أخرى إذا أدى الفائض إلى التخفيض في الواردات، فإن منطقة الأثر المبدئي هي الصناعات التي تنتج بدائل للسلع المستوردة، وبالتالي فإن الواردات سوف تزيد للزيادة في الدخل، كما يزيد استهلاك السلع المنتجة محلياً مما يقلل من مقدار السلع المتاحة للتصدير فيقل الضغط على المنتجين للتصدير، والنتيجة النهائية لزيادة الواردات وانخفاض الصادرات هي تخفيض الفائض في ميزان المدفوعات<sup>1</sup>

الشكل رقم (2-16): العمليات التلقائية لميزان المدفوعات في ظل سعر صرف ثابت



المصدر: موردخاي كريانين، مرجع سبق ذكره، ص 307.

<sup>1</sup> موردخاي كريانين، مرجع سبق ذكره، ص 303.

إن عدم التوازن في ميزان المدفوعات يحتوي على بذور التغيير العكسي الجزئي فيه، فالفائض يرفع الدخل مما يؤدي إلى زيادة الواردات وتخفيض الصادرات، أما العجز فيؤدي إلى تخفيض في الدخل مما يؤدي إلى تخفيض الواردات وزيادة الصادرات، وفي كلتا الحالتين يتعدل ميزان المدفوعات جزئياً.

كما أن الزيادة في الموارد الإنتاجية المتاحة وتحسن الموقف التنافسي للدول في أسواقها والأسواق العالمية مكملاً لبعضهما البعض، فسلوك الأسعار النسبية في الداخل والخارج هو المحدد للوضع التنافسي، وعادة ما تشهد دول العجز تخفيضاً في معدل تضخم الأسعار، ويعتمد مدى التحسن في الموقف التنافسي (تخفيض الواردات وزيادة الصادرات) على درجة استجابة المجتمع للتغير في الأسعار، وكلما ارتفعت الاستجابة كلما ازداد التحسن في الحساب الجاري المتوقع حدوثه نتيجة تخفيض معين في الأسعار النسبية.

كما أن عرض النقود في دولة العجز سوف ينخفض مما يخفض من معدلات التضخم ويخفض من مستويات الدخل أو على الأقل من معدلات نموها، وفي كلتا الحالتين تنخفض الواردات وتزيد الصادرات ويتراجع العجز جزئياً، وبنفس الطريقة فإن دول الفائض تشهد توسعاً في الدخل وعرض النقود، وانكماش في الموقف التنافسي الناجم عن الزيادة في الأسعار، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات.

## خلاصة الفصل:

ما يمكن استخلاصه مما سبق هو أن التوازن بمفهومه العام والتوازن الاقتصادي بمفهومه الخاص تطور بتطور الفكر الاقتصادي من الفكر التقليدي إلى الفكر الاقتصادي المعاصر، وينقسم التوازن الاقتصادي إلى توازن داخلي وتوازن خارجي، فالتوازن الداخلي يشمل النمو الاقتصادي والتحكم في التضخم وتخفيض معدلات البطالة، أما التوازن الخارجي فهو التوازن في ميزان المدفوعات.

وينقسم التوازن الكلي إلى مجموعة توازنات في أسواق أربعة وهي سوق النقد وسوق السلع والخدمات وسوق العمل وسوق الأوراق المالية، وفي دراستنا هذه ركزنا التحليل على كل من سوق النقد وسوق السلع والخدمات، وبإدخال ميزان المدفوعات في التحليل يتحقق التوازن الاقتصادي بتقاطع كل من منحنى IS الذي يمثل سوق السلع والخدمات، ومنحنى LM الذي يمثل السوق النقدي، ومنحنى BP الذي يمثل ميزان المدفوعات، ونقطة التقاطع للمنحنيات الثلاث هي التوازن الداخلي والخارجي وأي نقطة تختلف عن هذه النقطة فيها خلل.

ويمثل هدف تحقيق التوازن الداخلي والخارجي الشغل الشاغل لدى السلطات في كل بلد، وعلاقة هذا الهدف بنظام سعر الصرف علاقة جد معقدة، حيث أن عملية اختيار النظام المناسب تمليها الظروف الخاصة بكل بلد، ويؤثر سعر الصرف على تكلفة السلع والخدمات المستوردة وربحية صناعة التصدير الأمر الذي ينعكس على النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم والعمالة، ويتراوح ميزان المدفوعات بين حالة الفائض والعجز وكلاهما لا يخدم الاقتصاد المحلي ويبقى أفضل حالات ميزان المدفوعات هو التوازن، كما أن التوازن الداخلي يتمثل في تحقيق نمو اقتصادي مقبول وتقليص معدلات البطالة واستقرار الأسعار وخفض معدلات التضخم، وبعد التوفيق بين كل هذا يمكن القول أن سياسة البلد الاقتصادية ناجحة في تحقيق أهدافها والحفاظ على التوازن الاقتصادي الكلي، ويؤثر في كل ذلك تغيرات سعر الصرف من خلال التأثير على كل من الصادرات والواردات واستقرار الأسعار المحلية وبالتالي التأثير على النمو والبطالة.

من هنا نطرح التساؤل التالي: ما مدى تأثير تغيرات أسعار الصرف على كل من التوازن الداخلي والخارجي وخاصة في الدول النامية؟

# الفصل الثالث:

أثار سعر الصرف

على التوازن

الداخلي والخارجي

## تمهيد

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول والثاني إلى سعر الصرف والتوازن الاقتصادي على التوالي، سنحاول إبراز مدى تأثير أسعار الصرف وسياسات أسعار الصرف على التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي.

فكل عملية تجارية أو مالية تتم بين رعايا الدولة وبين العالم الخارجي تؤثر في ميزان المدفوعات وعلى الدخل والأسعار المحلية، إذ أن أحد الجانبين يطلب العملات الأجنبية، في حين الجانب الآخر يقوم بعرضها، وسعر الصرف هو السعر الذي يحقق التوازن بين كل من الطلب والعرض من العملات الأجنبية، هذا ما يبين العلاقة الموجودة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات من جهة وسعر الصرف والاقتصاد المحلي من جهة ثانية وبالتالي أثر سعر الصرف على كل من التوازن الداخلي والخارجي.

ونتيجة لهذه العمليات التجارية والمالية يحدث الاختلال في ميزان المدفوعات ويؤثر ذلك كذلك على الأسعار المحلية (التضخم) والنمو وبالتالي معدلات البطالة، وقد يوجه سعر الصرف بالشكل الذي يخدم الاقتصاد ككل، من خلال التوازن في ميزان المدفوعات وتشجيع الصادرات وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي ومن ثم امتصاص نسبة من البطالة، وهذا ما سنحاول دراسته في هذا الفصل سواء من خلال سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة باعتبارها وسيلة من الوسائل المهمة التي تركز عليها الهيئات الدولية من أجل استعادة التوازنات الداخلية والخارجية، وكذلك سياسة الرقابة على الصرف التي تقوم بموجبها الدول باحتكار التعامل في الصرف الأجنبي، وتلجأ الدولة إلى هذه الأداة للتحكم المباشر في عمليات التصدير والاستيراد وعلاج عجز ميزان المدفوعات، وكذا آثار سياسة موازنة الصرف (صندوق موازنة الصرف) على التوازن.

من أجل ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: الأسس النظرية لدراسة دور سعر الصرف في علاج الاختلال الداخلي والخارجي؛

المبحث الثاني: آثار سياسات سعر الصرف كآلية لتسوية الاختلال الداخلي والخارجي؛

المبحث الثالث: فعالية سياسة أسعار الصرف في الدول النامية.

## المبحث الأول: الأسس النظرية لدراسة دور سعر الصرف في علاج الاختلال الداخلي والخارجي

تنقسم مناهج تحديد سعر الصرف إلى عدة مناهج، يمثل كل منها وجهة نظر معينة في تحديد العوامل المسؤولة عن تحديد سعر الصرف التوازني، فمنها ما يبنى على تأثير تدفقات التجارة وتفسير التغيرات التي يشهدها سعر الصرف في الأجل الطويل، ومنها ما يركز على العوامل النقدية المرتبطة بتحديد سعر الصرف وتغيراته في الأجل القصير، ويتضمن هذا الاتجاه تأثير التدفقات المالية في الأجل القصير بالإضافة إلى تحليل نماذج الأصول المالية وعلاقتها بتحديد سعر الصرف، ومنها ما يركز على تأثير تغيرات الدخل والطلب الكلي على ميزان المدفوعات وسعر الصرف فيما يعرف بمنهج الاستيعاب، حيث يبحث هذا المنهج في علاقة التوازن الداخلي والخارجي.

### المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية

تعتبر نظرية تعادل القوة الشرائية «purchasing-power parity» الأساس النظري والعملي لكيفية تحديد أسعار صرف العملات، وقد ظهرت هذه النظرية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، حين خرجت معظم الدول عن قاعدة الذهب، وأصبح من الصعب تحديد العلاقة بين عملات الدول المختلفة، وتنسب هذه النظرية للاقتصادي السويدي جوستاف كاسل Gustav Cassel الذي قدمها في عشرينيات القرن العشرين.

### أولاً: الصيغة المطلقة<sup>1</sup>

وتفترض هذه النظرية وفقاً للصياغة المطلقة أن سعر الصرف التوازني بين عمليتين يتساوى مع النسبة بين مستويات الأسعار في كل دولة من هاتين الدولتين أي:<sup>2</sup>

$$R = \frac{\sum_{i=0}^n a^i P_t^i}{\sum_{i=0}^n a^i P_t^{i*}} \dots\dots\dots(01-3)$$

<sup>1</sup> عادل المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 151-153.

<sup>2</sup> سي بول هالوود رونالد ماكدونالد، مرجع سبق ذكره، ص 214.

حيث أن:  $R$  هو سعر الصرف التوازني؛

$\alpha$ : يعبر عن الأوزان التي يتم الترجيح من خلالها؛

$P^i$ : المستوى العام للأسعار في الدولة المعنية؛

$P^{i*}$ : المستوى العام للأسعار في الدولة الأجنبية.

والنظرية بهذا المفهوم تسهم في تعادل الأسعار الخاصة بالسلع في مختلف الدول، ومن ثم تفسير سعر الصرف التوازني، غير أن الصياغة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية يشوبها العديد من نقاط النقص لعل أهمها:

- إهمال تأثير التدفقات الرأسمالية على سعر الصرف التوازني، حيث تركز فقط على الميزان التجاري؛
- عدم قدرة سعر الصرف التوازني وفقاً لهذه النظرية على تفسير التوازن في ظل وجود العديد من السلع التي لا تدخل في نطاق التجارة الدولية (تفترض قيام التجارة على سلعتين وبلدين)؛
- افتراض النظرية تجانس وحدات السلعة محل التعامل في التجارة الدولية، وهذا كذلك أمر غير واقعي إلا في بعض السلع المحدودة مثل الذهب والفضة والنحاس والنفط...، وغير ذلك من السلع التي تعتمد على معالم وخصائص واضحة على المستوى العالمي.

مما سبق نجد أن صياغة نظرية تعادل القوة الشرائية للعلاقة المطلقة بين مستويات الأسعار في الدولتين شأها الكثير من العيوب، ولذلك يرى البعض ضرورة استخدام الصياغة النسبية لمفهوم تعادل القوة الشرائية.

### ثانياً: الصيغة النسبية<sup>1</sup>

تنص الصياغة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية على أن نسبة التغير في سعر الصرف التوازني ارتفاعاً وانخفاضاً بين دولتين يتحدد بنسبة الفرق بين تغير مستويات الأسعار، وعليه فإن الصياغة النسبية للنظرية تستند إلى التغيرات في الأسعار وليس مستويات الأسعار، وتأخذ هذه الصياغة الشكل التالي:

<sup>1</sup> عادل المهدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 154 - 156.

$$R_1 = \frac{P_{A1}/P_{A0}}{P_{B1}/P_{B0}} \times R_0 \dots\dots\dots(02-3)$$

حيث أن:

$R_1$ : سعر الصرف التوازني في الفترة الحالية؛

$R_0$ : سعر الصرف التوازني في الفترة السابقة؛

$P_{A1}/P_{A0}$ : الرقم القياسي لتغير الأسعار في الدولة A؛

$P_{B1}/P_{B0}$ : الرقم القياسي لتغير الأسعار في الدولة B.

ومع ذلك تظل النظرية عاجزة عن تحديد المستوى التوازني الأساسي لسعر الصرف أي  $R_0$ ، فضلا عن إهمالها لتأثير التدفقات الرأسمالية على وضع حساب رأس المال في ميزان المدفوعات ومن ثم التأثير على سعر الصرف التوازني، بالإضافة إلى مشكلات الأرقام القياسية من طريقة التجميع والتقدير واختيار سنة الأساس...إلخ.

كما يمتد قصور النظرية إلى عجزها عن استيعاب تغيرات الأسعار في دولة ما نتيجة للتقدم التكنولوجي أو اختلاف الأذواق والتفضيلات دون أن يكون هناك تغيرا موازيا في سعر الصرف التوازني ورغم هذا القصور في نظرية تعادل القوة الشرائية إلا أنها تعتبر أحد المؤشرات الهامة في الأجل القصير والطويل للتعرف على اتجاهات أسعار الصرف بين الدول.

### المطلب الثاني: المنهج النقدي لميزان المدفوعات وسعر الصرف

ويرجع الأصل التاريخي لظهور المنهج النقدي لميزان المدفوعات في صورته الكلاسيكية لأعمال ديفيد هيوم David Hume 1720، خاصة تحليل آلية تأثير الأسعار في ظل تدفقات الذهب من وإلى الدولة، كذلك من أبرز المدافعين عن نظرية كمية النقود وصاحب صياغة الصورة الأولى لهذه النظرية إيرفينج فيشر Irving Fisher في بداية القرن العشرين، وقد أدخل ألفريد مارشال Alfred Marshall بعد ذلك بعض التغييرات على معادلة المبادلات، وقد تطور الفكر النقدي بعد ذلك مرورا بالنظرية الحديثة لكينز والتي تفترض عكس ما سبق حالة عدم التشغيل

الكامل، مع رفض فكرة حياد النقود وذلك بانتقال الأثر إلى القطاع الحقيقي من خلال التغيرات في سعر الفائدة والذي يتأثر بدوره بكل من الطلب وعرض النقود، كما يرى الفكر الكييزي إلى النقود كمتغير خارجي يتحدد من خلال رقابة وسلطة البنك المركزي.<sup>1</sup>

ومنذ الخمسينات وبداية الستينات بدأت تشكل ملامح الفكر النقدي لميزان المدفوعات في صورته المعاصرة وذلك بقسم بحوث صندوق النقد الدولي من خلال كتابات مجموعة من الاقتصاديين مثل هاري جونسون Harry G. Johnson، وجاك بولاك Jacques J. Polak، وروبرت ماندل Robert A. Mundell وطلابهم في جامعة شيكاغو، ويرى منظرو المنهج النقدي المعاصر أن الخلل والتوازن في ميزان مدفوعات أي دولة يجد أساسه في العلاقة بين العرض والطلب على النقود في هذه الدولة.<sup>2</sup>

### أولاً: افتراضات المنهج النقدي: تتلخص فروض المنهج النقدي لميزان المدفوعات فيما يلي:<sup>3</sup>

- تتحدد حالة ميزان المدفوعات بصفة أساسية من العلاقة بين الطلب على النقود وعرضها، وحيث أن الطلب على النقود يعد دالة مستقرة في الدخل وسعر الفائدة والأسعار، وهي متغيرات مستقلة عن العوامل المحددة للعرض النقدي، فإن التغير في رصيد العرض النقدي (بفرض ثبات الطلب) يؤثر على وضع ميزان المدفوعات؛
- يفترض المنهج النقدي أن تحليل العلاقات بين المتغيرات النقدية وميزان المدفوعات يعتمد على الأجل الطويل، وبناء على ذلك يبرر أنصار هذا المنهج فرض تحقيق التوظيف الكامل (أو فرض جمود وعدم مرونة العرض الكلي في الدول النامية)، ولذلك فإن الدخل من وجهة نظرهم يعتبر متغيراً خارجياً، حيث تسير العلاقة مباشرة من التغير النقدي إلى التغير في وضع التوازن الخارجي دون المرور بإحداث تغييرات في الدخل النقدي أو الأسعار؛
- افتراض المرونة الكاملة لحركة رأس المال، أي غياب كافة القيود المفروضة على تحركات رأس المال من وإلى الخارج، أخذاً في الاعتبار ثبات أو استقرار أسعار الصرف؛

<sup>1</sup> عادل المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 157 - 158.

<sup>2</sup> Paul R. Krugman and Maurice Obstfeld, *International Economics Theory and Policy*, P 525.

<sup>3</sup> عادل المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 162 - 167.

- غياب ظاهرة (الخداع النقدي)\*، ويعني هذا أن الطلب على النقود يعتمد على القيم الحقيقية للمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة مثل الدخل مقوماً بالأسعار الثابتة، وسعر الفائدة الحقيقي (أي سعر الفائدة الاسمي بعد استبعاد معدل التضخم المتوقع)؛
- افتراض أن العرض النقدي متغير خارجي، أي أنه يتحدد من خلال السلطة النقدية؛
- تلعب الأسعار النسبية دوراً ثانوياً أو مهملاً في إطار المنهج النقدي، ويعود هذا الفرض إلى تبني هذا المنهج لفكرة نظام الأسواق العالمية أو عوامة الأسواق، حيث يصبح الفرق بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية لنفس السلعة معتمداً على المسافة وتكاليف النقل، تحت فرض غياب الحواجز الجمركية وسهولة المواصلات والاتصالات ووفرة المعلومات وانسيابها؛
- يعترف المنهج النقدي بتأثير القوى الحقيقية كالدخل والاستثمار والاستهلاك على ميزان المدفوعات، غير أن هذا التأثير يمر عبر القنوات النقدية، أي من خلال تأثير هذه القوى على الطلب والعرض النقدي؛
- يفترض المنهج النقدي وجود عملية إحلال كامل بين السلع والأصول المالية المحلية والأجنبية، بمعنى أن المقيمين يستطيعون المفاضلة بين السلع والأصول المالية المحلية والأجنبية والاختيار بينها دون عوائق؛
- كما يفترض أن أسعار الفائدة تتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب على الأرصد النقدية، بمعنى أنه يفترض غياب التدخل الإداري في تحديد سعر الفائدة، أو تخصيص الائتمان المحلي.

### ثانياً: المنهج النقدي في ظل ثبات أسعار الصرف

- يمكن أن يصور المنهج النقدي لميزان المدفوعات بنموذج بسيط يربط ميزان المدفوعات بالتطورات والتغيرات في سوق العملة، ولتوازن سوق النقد يجب أن يتساوى الطلب والعرض النقدي الحقيقيين.<sup>1</sup>
- وبناء على ذلك فإن المنهج النقدي يركز على تأثير الطلب على النقود والعوامل المؤدية إلى زيادة عرضها وعلى مستوى الأسعار، ومن ثم على تدفقات التجارة الخارجية والأصول المالية المختلفة بين الدول، ويؤدي ذلك إلى حدوث اختلالات في موازين المدفوعات، فحدوث زيادة في كمية النقود المعروضة تؤدي إلى رفع الأسعار

\* الخداع النقدي: هو نظر الأفراد إلى ارتفاع دخولهم النقدية دون النظر إلى ارتفاع الأسعار فيزيدون الاستهلاك تحت تأثير وهم النقود رغم أن دخلهم الحقيقي لم يرتفع.

<sup>1</sup> Paul R. Krugman and Maurice Obstfeld, op. cit., P 525.

النسبية فيتحول الطلب المحلي إلى السلع الأجنبية، ويترتب على ذلك زيادة الواردات، ومن ثم حدوث عجز في ميزان المدفوعات، فينخفض عرض النقود محليا، الأمر الذي ينعكس في انخفاض مستوى الأسعار النسبية، فيتحول الطلب المحلي إلى السلع المحلية التي باتت أرخص من السلع الأجنبية، فتتخفف الواردات، وتزداد الصادرات مما يعود بالميزان إلى حالة التوازن السابقة، أو قد يحدث فائض وهكذا<sup>1</sup>.

### الشكل رقم (3-01): العلاقة بين التوازن النقدي والتوازن الخارجي



المصدر: عادل المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 161.

<sup>1</sup> عادل المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 175 - 176.

وينظر هذا المنهج إلى رصيد ميزان المدفوعات على أنه التغيير في صافي الأصول الأجنبية للدولة، وصافي الأصول الأجنبية ما هو إلا المحصلة النهائية لأرصدة ميزان المعاملات الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية، ويتأثر رصيد ميزان المعاملات الجارية بصافي تدفقات السلع والخدمات من وإلى الخارج، أما رصيد ميزان المعاملات الرأسمالية فيتأثر بصافي تدفقات رؤوس الأموال في مختلف صورها من وإلى الخارج، وتتوقف تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال على العلاقة بين كل من الطلب على النقود وعرض النقود، ويتضح هذا من خلال علاقة التوازن النقدي بصافي الأصول الأجنبية كما تبينه المعادلات التالية:<sup>1</sup>

$$M_d = M_s \dots\dots\dots (03-3)$$

$M_d$ : الطلب على النقود؛

$M_s$ : العرض النقدي.

وتلعب القاعدة النقدية (B) الدور الرئيسي في تحديد العرض النقدي  $M_s$ ، وتتكون القاعدة النقدية من المكون المحلي (A) والمكون الأجنبي ( $F^*$ )، ويمكن التعبير عن عرض النقود بالمعادلة التالية:<sup>2</sup>

$$M_s = \mu(F^* + A) \dots\dots\dots (04-3)$$

حيث:

$\mu$ : مضاعف النقود؛

$B = (F^* + A)$ : القاعدة النقدية.

ويتمثل المكون المحلي للقاعدة النقدية في مقدار الائتمان المحلي المعروض من قبل السلطات النقدية، أما المكون الأجنبي للقاعدة النقدية، فإنه يشير إلى مجمل الاحتياطات الخارجية للدولة، وهذه الاحتياطات قد ترتفع وقد تنخفض نتيجة لوجود فائض أو عجز في ميزان المدفوعات، والتوازن عموماً يتطلب تساوي الطلب على النقود مع عرض النقود، وهو ما يعني أن التغيير في صافي الأصول الأجنبية يصبح صفراً، أي أن ميزان المدفوعات يصبح في حالة توازن، ويعني ذلك أن مجموع رصيد المعاملات الجارية ورصيد ميزان المعاملات الرأسمالية يساوي الصفر.

<sup>1</sup> Paul R. Krugman and Maurice Obstfeld, op. cit., P 525

<sup>2</sup> Idem.

أما إذا كان عرض النقود أكبر من الطلب على النقود أي أن:

$$M_d < M_s$$

فإن هذا يعني أن هناك تغيرا سالباً في صافي الأصول الأجنبية، أي انخفاض الاحتياطيات الخارجية للدولة، ومرد هذا الانخفاض هو حدوث عجز في ميزان المدفوعات، أي أن مجموع رصيد ميزان المعاملات الجارية ورصيد ميزان المعاملات الرأسمالية يصبح رسيدا سالباً.

وفي حالة كون عرض النقود أقل من الطلب على النقود أي أن:

$$M_d > M_s$$

بمعنى أن الطلب على النقود قد زاد نتيجة لزيادة الدخل الوطني مثلاً، فإن هذه الزيادة تؤدي إما إلى زيادة المكون المحلي للقاعدة النقدية (A) أو إلى زيادة المكون الأجنبي لهذه القاعدة (F\*) ويعني هذا الأمر الأخير زيادة الاحتياطيات الخارجية للدولة، أي أن ميزان المدفوعات يحقق فائضاً. بمعنى أن مجموع رصيد ميزان المعاملات الجارية ورصيد ميزان المعاملات الرأسمالية يصبح رسيدا موجبا.

وحيث أن الدولة في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة لا تستطيع أن تتحكم في عرض النقود في الأجل الطويل فإن أوضاع التوازن في ميزان المدفوعات تنعكس في الحجم المعروض من النقود ارتفاعاً في حالة الفائض وانخفاضاً في حالة العجز، ويلاحظ كذلك أن الفائض في ميزان المدفوعات وفقاً للمنهج النقدي ينشأ من زيادة الطلب على النقود، كما أن العجز ينشأ من زيادة عرض النقود، والعجز أو الفائض في ميزان المدفوعات يتجه إلى التلاشي في الأجل الطويل.

### ثالثاً: المنهج النقدي في ظل نظام أسعار الصرف المرنة<sup>1</sup>

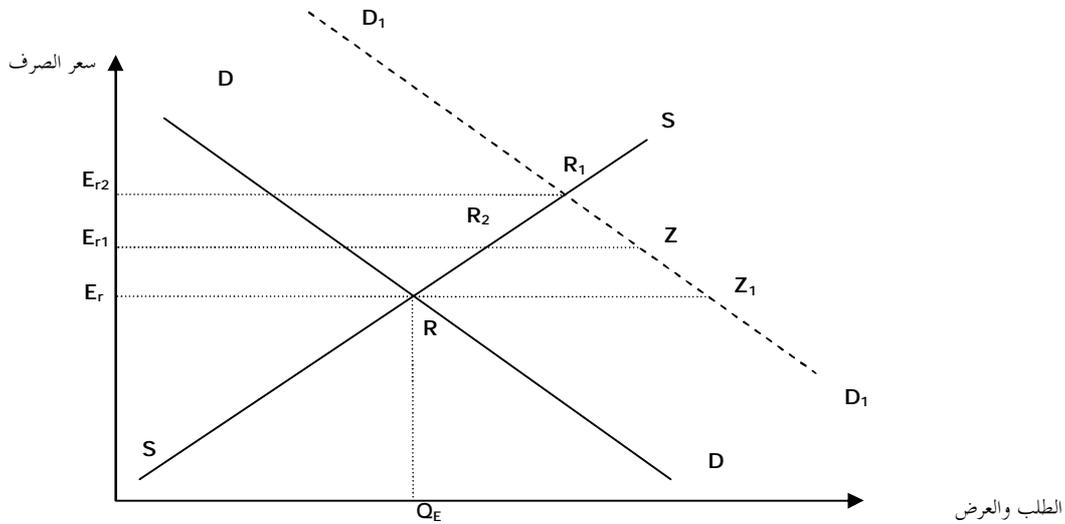
في ظل أسعار الصرف الحرة أو المرنة فإن الخلل في ميزان المدفوعات يتلاشى تلقائياً من خلال التغير في سعر الصرف دون أن يصاحب ذلك تدفقات نقدية للاحتياطيات الأجنبية، وبناء على ذلك فإن نظام أسعار الصرف المرنة يؤدي إلى حدوث توازن دون أن تتحمل السلطات النقدية عبء التدخل لعلاج الاختلالات في ميزان المدفوعات، أو الاحتفاظ بأرصدة من الاحتياطيات الأجنبية لهذا الغرض، وتتكفل قوى السوق (العرض

<sup>1</sup> عادل المهدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 179 - 184.

والطلب على الصرف الأجنبي) بتحقيق التوازن من خلال تغيرات أسعار الصرف وأثر ذلك على مستوى أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بأسعار السلع والخدمات في الخارج.

غير أن السلطات النقدية في أي دولة لا يمكن أن تترك القيمة الخارجية لعملتها تتحدد بشكل مطلق وفقا لقوى العرض والطلب، إذ أن ذلك قد يؤدي في حالة حدوث عجز مستمر إلى تدهور قيمة العملة بدرجة كبيرة، وعليه فإن السلطات النقدية تتدخل في أسواق الصرف الأجنبي باستخدام الاحتياطات الخارجية لمنع أو تقليل التدهور الخطير في قيمة العملة، أو لمنع الارتفاع غير المرغوب في قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، وعليه فإن جزء من الخلل (فائض أو عجز) في ميزان المدفوعات يتم تصحيحه تلقائيا من خلال تغيير قيمة العملة ارتفاعا أو انخفاضاً، والجزء الآخر يتم تصحيحه من خلال نقص أو زيادة الاحتياطات الأجنبية المملوكة للدولة.

### الشكل رقم (02-3): التوازن والخلل وتدخل الدولة في ظل نظام أسعار الصرف المرنة



المصدر: عادل المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 182.

حسب الشكل رقم (02-3) يشير المنحنى DD إلى الطلب على الصرف الأجنبي، حيث يرتبط ارتباطاً عكسياً مع سعر الصرف، كما يشير المنحنى SS إلى العرض من الصرف الأجنبي، حيث يرتبط ارتباطاً طردياً مع سعر الصرف، ويتحدد سعر الصرف التوازني عند تساوي الطلب مع العرض عند السعر  $E_F$ ، والكمية التوازنية  $Q_E$ ، وفي ظل أسعار الصرف المرنة فإن تساوي الطلب مع العرض يعد شرطاً كافياً لتوازن ميزان المدفوعات، وفي حالة زيادة الطلب على الصرف الأجنبي زيادة مستقلة عن سعر الصرف كنتيجة لزيادة الطلب المحلي على الواردات، أو

نتيجة لتدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، فإن منحني الطلب على الصرف الأجنبي ينتقل إلى الوضع  $D_1D_1$ ، وفي ظل نظام أسعار الصرف المرنة تنخفض قيمة العملة الوطنية، ويصبح سعر الصرف التوازني الجديد هو  $E_{R2}$ .

فإذا رأت السلطات النقدية أن هذا الانخفاض يؤدي إلى تدهور كبير في القيمة الخارجية للعملة الوطنية، فيمكنها استخدام الاحتياطي الخارجي لعلاج جزء من الخلل، وذلك ببيع أو ضخ جزء من احتياطياتها من العملة الأجنبية في أسواق الصرف الأجنبي، ويتضح هذا التأثير على الرسم البياني حيث تبلغ كمية الصرف الأجنبي المطلوبة لإعادة التوازن إلى الوضع  $E_R$  الكمية  $(RZ_1)$ ، وقد تكتفي السلطات النقدية بضخ الكمية  $(R_2Z)$ ، وفي هذه الحالة فإن الخلل في ميزان المدفوعات يتم علاجه كما يلي:

- انخفاض قيمة العملة المحلية إلى  $(E_{R1})$  بدلا من المستوى  $(E_{R2})$ ؛

- نقص الاحتياطي الأجنبي بالمقدار  $(R_2Z)$ ؛

- إذا أرادت السلطات النقدية الإبقاء على سعر الصرف ثابت فعليها توفير الكمية  $(RZ_1)$  من الصرف الأجنبي لضخه في سوق الصرف.

ويعتبر التحليل النقدي لميزان المدفوعات أداة تحليلية مفيدة جدا، لكن يجب استعمالها بحذر في إدارة المشاكل الاقتصادية الكلية، وهي مفيدة جدا لإدارة المشاكل الاقتصادية الناتجة عن التقلبات في القاعدة النقدية المحلية الناتجة عن الطلب أو العرض.<sup>1</sup>

#### رابعا: تحليل نموذج الأصول المالية وسعر الصرف<sup>2</sup>

يتحدد سعر الصرف التوازني وفق تحليل نموذج الأصول المالية وسعر الصرف «portfolio balance approach» بالالتقاء بين العرض والطلب على الأصول المالية المختلفة، فيما يعرف بنموذج توازن محفظة الأصول المالية، وليس فقط الطلب والعرض من النقود، فالأفراد والشركات أو المؤسسات في أي دولة تحتفظ بثروتها المالية في شكل توليفة من النقود والسندات المحلية والأجنبية، وهذا بهدف تحقيق أعلى عائد ممكن، ولا يخلو الأمر من

<sup>1</sup> Paul R. Krugman and Maurice Obstfeld, op. cit., P 526.

<sup>2</sup> عادل المهدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 185 - 188.

المخاطر جراء الانخفاض المحتمل في القيمة السوقية لهذه السندات، كما أن السندات الأجنبية تنطوي على مخاطر راجعة إلى التغيرات المحتملة في أسعار الصرف.

إذا فتوازن المحفظة يأخذ في الاعتبار كل من الأذواق والتفضيلات الخاصة بصاحب الأصول المالية، وأسعار الفائدة في الداخل والخارج، والتوقعات الخاصة بقيمة العملات الأجنبية ومعدلات التضخم المحلية والعالمية، فإذا تغيرت أي من هذه العوامل فإن المستثمر سوف يقوم بإعادة تنظيم وتكوين محفظة الأصول المالية حتى يحقق أفضل توليفة ممكنة وذلك بالتوازن بين العائد والمخاطرة، فإذا ارتفع سعر الفائدة المحلي مثلا فإن الطلب على السندات المحلية سوف يرتفع ولكنه يؤدي في نفس الوقت إلى تخفيض الطلب على النقود السائلة والطلب على السندات الأجنبية، فيقوم المستثمر في هذه الحالة ببيع السندات الأجنبية واستبدال العملة الأجنبية بالعملة المحلية لشراء السندات المحلية، وقد يؤدي هذا إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية، وبناء على هذا النموذج فإن محاولة تحقيق التوازن في محفظة الأصول المالية يؤثر في كل من الطلب وعرض الصرف الأجنبي وفي تحديد سعر الصرف التوازني.

### المطلب الثالث: منهج المرونات وسعر الصرف

يقصد بمنهج المرونات دراسة الكيفية التي يتغير بها وضع الميزان الجاري للدولة نتيجة لتخفيض أو رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية، ويستند هذا التحليل على مدى استجابة كل من الطلب والعرض المحلي والأجنبي لتغيرات الأسعار النسبية بين الدول أطراف التعامل الدولي، وظهر هذا الأسلوب خلال فترة الثلاثينيات من القرن العشرين وينسب إلى روبنسون Robinson وقد تدعى بما يسمى بشرط مارشال-ليرنر Marshal-Lerner.<sup>1</sup>

### أولا: افتراضات منهج المرونات

وتتمثل أهم افتراضات هذا المنهج فيما يلي:<sup>2</sup>

- يفترض دولتان فقط هما الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي، على أن يقتصر التعامل فيما بينهما على سلعتين تجميعيتين هما الصادرات والواردات، وأن عرضهما تام المرونة؛

<sup>1</sup> راتول محمد، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية -الواقع والتحديات-، جامعة الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004، ص 336.

<sup>2</sup> كامل بكري، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية والتمويل، ص 299.

- الاعتماد على المرونة السعرية كمتغير حاسم في تفسير آثار التخفيض على الميزان التجاري، والتي تعبر عن العلاقة بين حجم التغير النسبي لتدفق ما وسعره؛

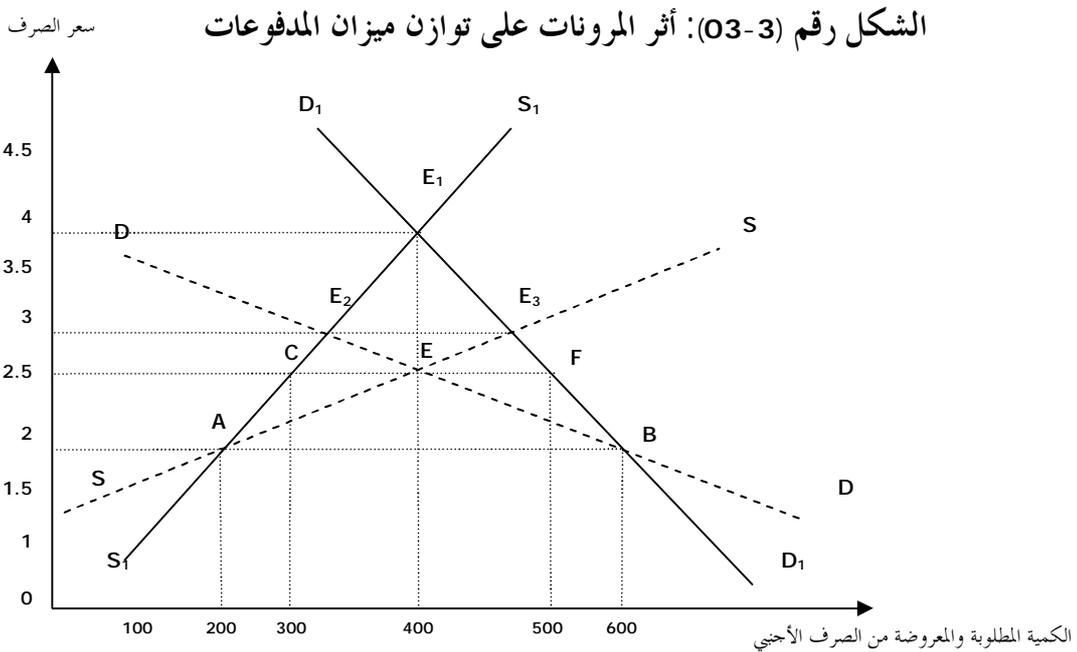
- عدم وجود سلع أخرى سواء بدائل للواردات أو سلع وسيطة تمثل مكوناً أجنبياً في السلع المصدرة؛

- غياب التدفقات الرأسمالية سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، وكذلك المعاملات من طرف واحد في ميزان المدفوعات؛

- استقرار سوق الصرف الأجنبي نظراً لوجود قوى ذاتية تعمل على تصحيح الاختلالات الممكنة؛

- افتراض عدم لجوء الدول الأجنبية إلى ممارسة إجراءات تعمل على الحد من فعالية تخفيض قيمة العملة الوطنية، وبالتالي الحلولة دون الوصول إلى الأهداف المرجوة.

إن مدخل المرونات تحت هذه الافتراضات يعتبر نموذجاً للميزان التجاري، وعليه فإن العجز في ميزان المدفوعات إنما يمثل فقط زيادة مدفوعات الواردات، والتي تمثل المصدر الوحيد للطلب على العملة الأجنبية، أما حصيلة الصادرات تمثل المصدر الوحيد أيضاً لعرض العملة الأجنبية، وأن الغرض من تخفيض قيمة العملة هو تغيير الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات بما يحفز على زيادة حصيلة الصادرات وتقليل مدفوعات الواردات بالقدر الكافي لاستعادة التساوي بينهما، وبالتالي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.



المصدر: عادل المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 190.

ويوضح الشكل رقم (3-3) ما يلي:

يمثل المنحنى DD الطلب على الصرف الأجنبي حيث يرتبط ارتباطا عكسيا مع سعر الصرف، كما يمثل المنحنى SS العرض من الصرف الأجنبي حيث يرتبط ارتباطا طرديا مع سعر الصرف، وعند سعر صرف مثلا الدولار مقابل عملة محلية أخرى 1 دولار = 2 وحدات من العملة المحلية، عند هذا السعر يكون الطلب على الصرف الأجنبي (الدولار) يصل إلى 600 مليون بينما يصل العرض المتاح من الصرف الأجنبي إلى 200 مليون، وعليه العجز بين الطلب والعرض يقدر بحوالي 400 مليون دولار.

ويتطلب هذا العجز ضرورة تخفيض قيمة العملة، ويتوقف مقدار التخفيض على طبيعة ومقدار مرونة الطلب والعرض من الصرف الأجنبي، وبما أن الطلب على الصرف الأجنبي مشتق أساسا من الطلب على الواردات من السلع والخدمات، فإن خفض قيمة العملة يجعل أسعار الواردات أعلى من ذي قبل بالنسبة للمستورد المحلي، وبناء على ذلك فإن كمية الواردات سوف تنخفض، ولكن ما هو مقدار الانخفاض في الواردات، ويتوقف ذلك على تشكيلة الواردات، هل تتكون من منتجات أساسية (مثل منتجات غذائية أساسية ومواد خام أو سلع استثمارية)، أو تتكون من سلع غير ضرورية أو كمالية، فإذا كانت النسبة الأكبر من السلع المستوردة أساسية وضرورية فإن كمية الواردات لن تتغير كثيرا نتيجة لارتفاع أسعارها ومقدار الصرف الأجنبي المطلوب لن يتغير بصفة كبيرة وعليه فإن منحنى الطلب على الصرف الأجنبي بالنسبة لهذه النوعية من السلع قليل المرونة، أما إذا كانت النسبة الأكبر من الواردات تمثل سلعا غير هامة، فإن ارتفاع أسعار الواردات نتيجة لانخفاض قيمة العملة المحلية سوف يؤدي إلى نقص كبير في كمية هذه الواردات وهو ما يعني أن منحنى الطلب على الصرف الأجنبي لهذه النوعية من السلع يتصف بأنه مرن.

أما فيما يتعلق بمنحنى العرض من الصرف الأجنبي فإنه مشتق أساسا من عرض السلع القابلة للتصدير، فإذا كان الجهاز الإنتاجي المنتج للسلع القابلة للتصدير يتصف بسرعة استجابته لتغيرات الأسعار فإن الصادرات سوف تزيد ويزيد معها العرض من الصرف الأجنبي بدرجة كبيرة، وهو ما يعني أن منحنى العرض من الصرف الأجنبي يتصف بالمرونة، والعكس بالعكس.

## ثانياً: المرونات التي يتوقف عليها نجاح سياسة التخفيض<sup>1</sup>:

بناء على ما سبق سيكون أمامنا عدة بدائل لبحث أثر تخفيض قيمة العملة المحلية على وضع التوازن، ويمكن تحليل هذه البدائل استناداً إلى الشكل البياني رقم (3-3) السابق وهذا كما يلي:

### 1. طلب مرن مع عرض مرن:

ويتمثل على الشكل رقم (3-3) في المنحنيات DD طلب مرن على الصرف الأجنبي، SS عرض مرن للصرف الأجنبي، ويلتقي هذان المنحنيان عند النقطة E حيث يتطلب التوازن تساوي العرض مع الطلب على الصرف الأجنبي عند سعر صرف 1 دولار = 2.5 وحدات من العملة المحلية.

وعليه فإن التوازن يتطلب رفع سعر الصرف من 1 دولار = 2 وحدات من العملة المحلية إلى 1 دولار = 2.5 وحدات من العملة المحلية، بمعنى انخفاض قيمة العملة المحلية بمقدار 0.5، وعند هذا السعر يصبح كل من الطلب والعرض من الصرف الأجنبي 400 مليون دولار، ومن ثم فقد يتحقق التوازن بخفض في قيمة العملة المحلية بنسبة 25%.

ويحدث التوازن بانخفاض الطلب على الصرف الأجنبي من 600 مليون دولار إلى 400 مليون دولار وهو انخفاض الطلب على الواردات، كما أدى في نفس الوقت إلى زيادة العرض من الصرف الأجنبي من 200 مليون دولار إلى 400 مليون دولار أي زيادة الطلب الخارجي على الصادرات.

### 2. طلب غير مرن مع عرض غير مرن:

ويتمثل على الشكل البياني رقم (3-3) في المنحنيات  $D_1D_1$  طلب غير مرن على الصرف الأجنبي، و  $S_1S_1$  عرض غير مرن للصرف الأجنبي، ويلتقي هذان المنحنيان عند النقطة  $E_1$ ، حيث يتطلب التوازن تساوي العرض مع الطلب على الصرف الأجنبي عند سعر صرف، 1 دولار = 4 وحدات من العملة المحلية، وعليه فإن توازن الميزان الجاري يتطلب خفض قيمة العملة من 1 دولار = 2 وحدات من العملة المحلية إلى 1 دولار = 4 وحدات من العملة المحلية، بمعنى أن الانخفاض المطلوب لتحقيق التوازن في حالة انخفاض مرونة الطلب والعرض من الصرف الأجنبي تصل نسبته إلى 100%، وتصل قيمة العجز 400 مليون دولار دون تخفيض وفي حالة التخفيض من قيمة

<sup>1</sup> عادل المهدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 193 - 196.

العملة المحلية لتصبح 1 دولار = 2.5 وحدات من العملة المحلية ينخفض العجز إلى 200 مليون دولار، حيث ينخفض الطلب إلى 500 مليون دولار ويرتفع العرض إلى 300 مليون دولار، في حين يتلاشى تماما هذا العجز في حالة مرونة الطلب والعرض من الصرف الأجنبي.

### 3. طلب مرن مع عرض غير مرن:

ويتمثل في الشكل (3-03) في المنحنيات DD طلب مرن على الصرف الأجنبي،  $S_1S_1$  عرض غير مرن للصرف الأجنبي، ويلتقي هذان المنحنيان عند النقطة  $E_2$ ، حيث يتطلب التوازن خفض قيمة العملة من 1 دولار = 2 وحدات من العملة المحلية إلى 1 دولار = 3 وحدات من العملة المحلية، أي بنسبة 50%، حيث يستجيب الطلب على الواردات بالانخفاض بنسبة أكبر من نسبة زيادة الطلب الخارجي على الصادرات المحلية، نظرا لضعف مرونة العرض من الصرف الأجنبي (عرض الصادرات).

### 4. طلب غير مرن مع عرض مرن:

ويتمثل على الشكل البياني رقم (3-03) في المنحنيات  $D_1D_1$  منحني طلب غير مرن على الصرف الأجنبي، SS منحني عرض مرن للصرف الأجنبي، ويلتقي هذان المنحنيان عند النقطة  $E_3$  حيث يتطلب التوازن خفض قيمة العملة المحلية من 1 دولار = 2 وحدات من العملة المحلية إلى 1 دولار = 3 وحدات من العملة المحلية، أي بنسبة 50%، حيث يستجيب العرض بالارتفاع (الطلب الخارجي على الصادرات) بنسبة أكبر من نسبة انخفاض الطلب على الصرف الأجنبي (انخفاض الواردات).

### ثالثا: شرط مارشال ليرنر<sup>1</sup>

نستنتج مما سبق أن مقدار الانخفاض المطلوب في قيمة العملة المحلية يتوقف على مقدار المرونات الخاصة بالطلب والعرض من الصرف الأجنبي، أي الطلب المحلي على الواردات والطلب الخارجي على الصادرات.

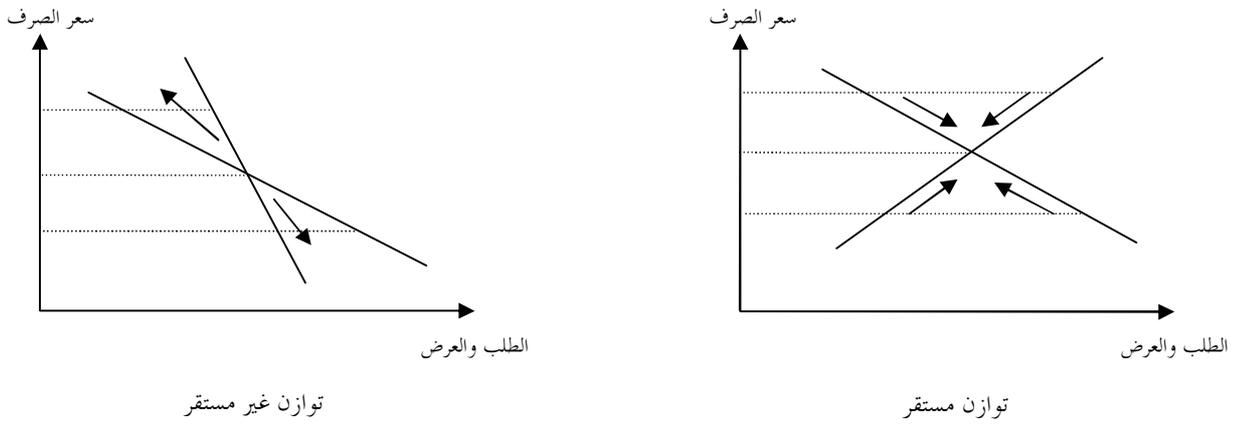
ويشترط لنجاح سياسة تغيير سعر الصرف في علاج الخلل في ميزان المدفوعات توفر شرط يعرف بشرط مارشال ليرنر Marshall-Lerner Condition، وسمي الشرط على الاقتصاديين اللذين اكتشفاه ألفريد مارشال Alfred Marshall وآبا ليرنر Abba Lerner، ويتمثل شرط نجاح تخفيض قيمة العملة في تصحيح العجز في ميزان

<sup>1</sup> عادل المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 196 - 198.

المدفوعات في كون المجموع الجبري لمرونة الطلب على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، والذي يوضح مدى وجود توازن مستقر أي مجموع المرونات السعرية للطلب على الواردات والطلب الخارجي على الصادرات أكبر من الواحد الصحيح أي أن:  $E_m + E_x > 1$ ، أو غير مستقر في سوق الصرف الأجنبي أي مجموع المرونات المذكورة سابقا أقل من الواحد الصحيح أي أن:  $E_m + E_x < 1$  وفي هذه الحالة فإن تغيير سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الخلل في ميزان المدفوعات.

أما إذا كان مجموع المرونات المذكورة سابقا تساوي الواحد الصحيح أي أن:  $E_m + E_x = 1$ ، فإن التغيير في سعر الصرف لن يترك أي أثر على وضع ميزان المدفوعات، فإن كان في حالة عجز بقي كما هو، وإن كان في حالة فائض بقي على حاله رغم تغيير سعر الصرف في الحالتين سواء ارتفعا أو انخفضا.

### الشكل رقم (3-04): التوازن المستقر وغير المستقر لسعر الصرف



المصدر: عادل المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 197.

وكما يوضح الشكل رقم (3-04) فالتوازن المستقر للصرف الأجنبي هو وجود قوى آلية تدفع سعر الصرف إلى العودة لوضع التوازن مرة أخرى، وهو الوضع الطبيعي المفترض، ويتحقق ذلك عندما يكون ميل منحنى العرض موجب أي أن العلاقة بين العرض من الصرف الأجنبي وسعر الصرف علاقة طردية، أما التوازن غير المستقر فهو اتخاذ منحنى العرض ميلا سالبا، أي أنه ذلك الوضع الذي تكون فيه العلاقة بين العرض من الصرف الأجنبي وسعر الصرف علاقة سالبة.

### المطلب الرابع: منهج الاستيعاب

ظهر هذا المنهج مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين على يد ألكسندر سيدني Sidney Alexander من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا بأمريكا سنة 1952، وهو نموذج يستند على النموذج الكيتري في التحليل الاقتصادي الكلي، وينبني منهجه على أن رصيد الميزان التجاري للدولة ما هو إلا مقدار الدخل الوطني مطروحا منه مقدار السلع والخدمات التي تم استيعابها محليا، وهي عبارة عن الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام وإجمالي الاستثمار، فإذا تعدى مقدار الاستيعاب المحلي مقدار الدخل الوطني فإن الميزان التجاري للدولة يحقق عجزا بمقدار الفرق بينهما والعكس صحيح، ويركز منهج الاستيعاب في تحليله على المتغيرات الاقتصادية الكلية متجاهلا بذلك الآثار غير المباشرة للنقود، أسعار الفائدة وتدفقات رأس المال، أي أن منهج الاستيعاب يهتم بسوق السلع ويهمل سوق النقد وسوق رأس المال، حيث يهتم بالميزان التجاري وبذلك يتشابه مع منهج المرونات، ويختلف عنه في تجاهل المرونات عند استخدام سعر الصرف كأداة لعلاج الخلل في ميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

ويعرف ميزان المدفوعات وفق منهج الاستيعاب بأنه الفرق بين المتحصلات الكلية للمقيمين في دولة ما وبين المدفوعات الكلية (أو الإنفاق الكلي) لهؤلاء المقيمين (فيما عدا السلطة النقدية)، أي أن ميزان المدفوعات هو عبارة عن الفرق بين الدخل الوطني الإجمالي والإنفاق الوطني لاقتصاد ما.<sup>2</sup>

### أولا: تحليل الأسلوب

في هذا الصدد يمكن تحليل الاستيعاب الكلي على ضوء معادلة الدخل التالية:

$$Y=C+I+G+X-M.....(05-3)$$

إن المعادلة رقم (05-3) تتشكل من شقين أساسيين وهما:<sup>3</sup>

- الشق الأول:  $A=C+I+G$  وهو الطلب الداخلي ويصطلح عليه الاستيعاب ويتمثل في

الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي بالإضافة إلى الاستثمار.

<sup>1</sup> عادل المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 199 - 200.

<sup>2</sup> أحمد مندور، مرجع سبق ذكره، ص 223.

<sup>3</sup> سي بول هالوود رونالد ماكدونالد، مرجع سبق ذكره، ص 108.

- الشق الثاني:  $B=X-M$  ويتمثل في الطلب الخارجي، وعليه فإن:  $Y=A+B$  يستلزم أن

$$.B=Y-A$$

إذن من هذا المنطلق نميز بين الحالات التالية:<sup>1</sup>

إذا كان  $B > 0$  فهذا معناه أن الدخل  $Y$  أكبر من قيمة الاستيعاب أو الطلب المحلي  $A$ .

إذا كان  $B < 0$  فهذا يعني أن الدخل  $Y$  أقل من قيمة الاستيعاب أو الطلب المحلي  $A$ .

أما إذا كان  $B = 0$  فهذا معناه تساوي الدخل الوطني  $Y$  مع قيمة الاستيعاب  $A$ .

ومن هنا نخلص إلى أن سبب الاختلال في الميزان التجاري من ورائه الخلل في ميزان المدفوعات، سببه

الاختلال ما بين  $Y$  و  $A$ ، وعليه لتغطية العجز في ميزان المدفوعات يجب أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى:

$\Delta B \geq 0$  وهذا لن يكون إلا إذا كان  $\Delta A \leq \Delta Y$  وهذا بالنظر للمعادلة :

$$\Delta B = \Delta Y - \Delta A \dots \dots \dots (06-3)$$

إن تخفيض قيمة العملة له أثره على كل من الدخل والاستيعاب فافتراض النموذج أن  $C+I+G$  مرتبطة داليا بالدخل، أي أن قرارات كل من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق العام يعود جزء منها ليتحدد بمستوى الدخل، أي بمعنى إذا زاد الدخل فهناك زيادة جزئية في الاستيعاب.

وهناك أثر آخر لسياسة تخفيض قيمة العملة على الاستيعاب غير محفز بالدخل وهو أثر مباشر، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار محليا وهو ما يؤدي إلى انخفاض الاستيعاب  $A=C+I+G$  ، لأنه يؤثر على القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية للأفراد وهو ما يدفعهم إلى تخفيض إنفاقهم على الاستهلاك والاستثمار، إذا لسياسة تخفيض قيمة العملة أثرتين هما:

- التأثير الأول: أثر الدخل  $\Delta Y$  غير مباشر لتخفيض قيمة العملة، وما يترتب عنه من أثر مباشر

للتخفيض في الاستيعاب وذلك بموجب الميل الحدي للاستيعاب ولنرمز له بـ  $a$ ؛

<sup>1</sup> كامل البكري، التمويل الدولي، ص ص 165 - 170.

- **التأثير الثاني:** وهو أثر مباشر لتخفيض قيمة العملة على الاستيعاب نرمز له بالرمز  $b$  غير محفز بالدخل أي يتحدد بعوامل أخرى غير الدخل.

$$\Delta A = a\Delta Y + bA \dots\dots\dots(07-3) \quad \text{ومنه فالأثر الكلي لتخفيض قيمة العملة هو:}$$

$$\Delta B = \Delta Y - a\Delta Y - bA \dots\dots\dots(08-3) \quad \text{وعليه فإن:}$$

$$\Delta B = (1-a) \Delta Y - bA \dots\dots\dots (09-3) \quad \text{أي:}$$

بحيث:  $(1-a)$  تمثل الميل الحدي لعدم الاستيعاب بعبارة أخرى الميل الحدي للاكتناز.

فالمعادلة (09-3) لم تقم سوى بدمج أثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الدخل  $\Delta Y$  وعلى الاستيعاب عن طريق التغير في الدخل  $a\Delta Y$  في تعبير واحد  $\Delta Y(1-a)$  والذي يمثل التغير غير المستوعب أي المكتنز.

تسمح المعادلة رقم (09-3) باستنتاج شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة في تحسين الميزان الجاري، فمن الواضح أنه يتوقف على القيم النسبية لـ  $\Delta Y$ ،  $a$ ،  $bA$ ، فلكي يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تلاشي العجز في ميزان المدفوعات يجب أن يتحقق ما يلي:

- $(1-a)$  موجب بمعنى  $a$  أقل من الواحد؛
- $\Delta Y$  موجب أي تخفيض قيمة العملة المحلية يسبب زيادة في الدخل؛
- $bA$  سالبة أو  $bA$  موجبة وأقل من  $\Delta Y(1-a)$ ؛
- أما إذا كانت  $a$  أكبر من الواحد يجب أن تكون  $bA$  سالبة و:  $|bA| < |(1-a) \Delta Y|$ .

### ثانياً: آثار تخفيض العملة

يؤثر تخفيض سعر الصرف على كل من الدخل والاستيعاب كما يلي:

## 1. آثار تخفيض قيمة العملة على الدخل

فيميز ألكسندر هنا بين أثرين مختلفين كما يلي:<sup>1</sup>

### أ. أثر الموارد المعطلة:

إن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الصادرات، فإذا كانت هناك طاقات عاطلة في الاقتصاد فإن هذا يؤدي إلى زيادة الدخل والتوظيف في الصناعات التصديرية، ثم ما تلبث أن تنتشر في الصناعات الاستهلاكية المحلية الأخرى، وهكذا وتتأثر مضاعف التجارة الخارجية يرتفع الدخل كنتيجة لتوظيف الموارد العاطلة في الاقتصاد، ومع ذلك فمن غير المأمول أن تحدث زيادة يعتد بها في الصادرات إلا إذا كانت الأسعار المحلية ثابتة أو أن الزيادة فيها تكون معتدلة، وهذا الشرط لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت الدولة القائمة بالتخفيض لديها عوامل إنتاج غير مستخدمة وقت التخفيض.<sup>2</sup>

### ب. أثر شروط التجارة:

يشارك ألكسندر غالبية الاقتصاديين في أن الارتفاع الحاصل في حصيللة الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية سيكون بنسبة أقل من الانخفاض في حصيللة الواردات مقومة بالعملة الأجنبية، وبالتالي ينتج عن هذا تدهوراً في شروط التجارة بالنسبة للبلد المخفض، ذلك أن صادرات هذه الدولة تكون أكثر تخصصاً من وارداتها، ويقسم ألكسندر آثار شروط التجارة للتخفيض في قيمة العملة إلى أثرين، أثر مبدئي عن طريق تغيير الأسعار، وأثر ثانوي عن طريق التغيير المحفز بالدخل في الاستيعاب، فالأثر المبدئي هو أن الدولة التي تخفض قيمة عملتها تتأثر دخولها بالانخفاض كنتيجة لتدهور شروط التجارة بنفس النسبة وبالتالي يؤدي ذلك إلى عجز في الميزان التجاري، أما الأثر الثانوي فانخفاض الدخل سيؤدي إلى انخفاض في الاستيعاب وبالتالي تحسن بقدر مساوي في رصيد الحساب الجاري، وبطبيعة الحال يتوقف هذا الأثر الثانوي لشروط التجارة على الحساب الجاري والمحفز بالدخل على حجم الميل الحدي للاستيعاب.

<sup>1</sup> كامل البكري، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 171 - 174.

<sup>2</sup> أحمد مندور، مرجع سبق ذكره، ص 228.

2. آثار التخفيض على الاستيعاب: إضافة إلى آثار الدخل على الاستيعاب (أثر غير مباشر) هناك آثار مباشرة أخرى على الاستيعاب غير المحفزة بالدخل:<sup>1</sup>

#### أ. أثر الأرصدة النقدية:

حيث أن ارتفاع الأسعار المحلية كنتيجة لتخفيض قيمة العملة يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية لدى الأفراد، فهم يرغبون هنا بزيادة أرصدهم النقدية، فيقللون من طلبهم على السلع الاستهلاكية والاستثمارية وبالتالي ينخفض الاستيعاب.

#### ب. أثر إعادة توزيع الدخل:

إن ارتفاع مستوى الأسعار المرتبط بتخفيض قيمة العملة قد يؤدي أيضا إلى خفض الاستيعاب من دخل كلي معين عن طريق إعادة توزيعه من مجموعات ذات ميل حدي أعلى للإنفاق إلى مجموعات ذات ميل حدي أدنى للإنفاق، أي من الذين يحصلون على الأجور إلى أصحاب الأعمال، ومن دافعي الضرائب إلى الحكومة، وهنا ينخفض الاستهلاك انخفاضا جوهريا، بينما لا يمكن تأكيد ذلك بالنسبة للاستثمار، حيث الأفراد الذين يكون ميلهم للاستهلاك يتسم بالانخفاض قد يكون ميلهم للاستثمار مرتفع.<sup>2</sup>

#### ج. أثر الخداع النقدي:

يمكن للخداع النقدي أن يسهم في الأثر الإيجابي لتخفيض قيمة العملة، إذا توجه اهتمام الحائزين للنقود إلى التغيرات في الأسعار أكثر من التغيرات في الدخول الاسمية، ويظهر الأثر الإيجابي على الميزان التجاري لأنه يعمل على تخفيض الاستيعاب.

والخلاصة أن أثر التخفيض على ميزان المدفوعات يكون سلبيا إذا نتج عنه انخفاض الاستيعاب مع بقاء الدخل دون تغير مع زيادة بنفس النسبة في الصادرات أو انخفاض مماثل في الواردات، وحيث أن التخفيض يتسبب في ارتفاع الأسعار ومن ثم انخفاض الاستيعاب فهذا أثر إيجابي على الميزان التجاري، لكن الأثر النهائي للتخفيض سيتوقف في ذات الوقت على الآثار الناجمة عن ارتفاع المستوى العام للأسعار وعن انخفاض الاستيعاب.

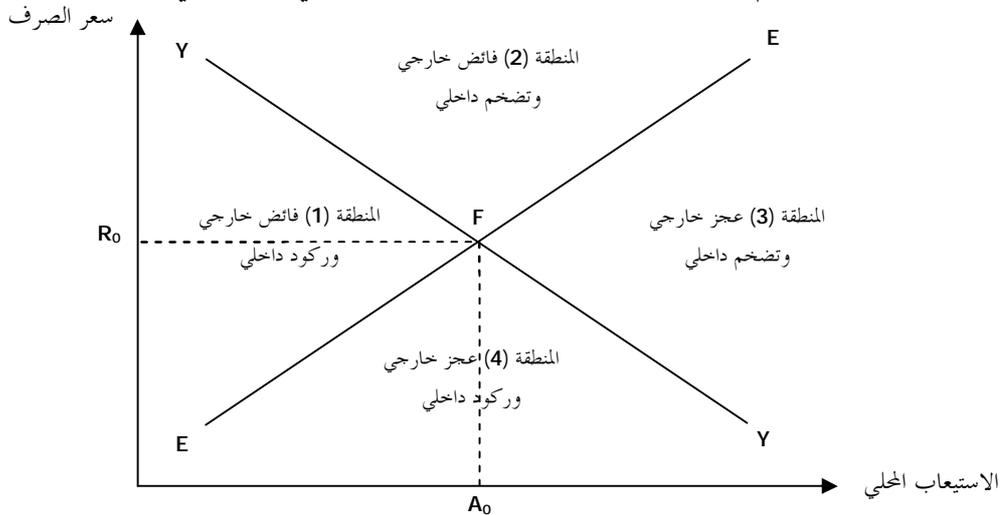
<sup>1</sup> كامل البكري، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 176 - 181.

<sup>2</sup> أحمد مندور، مرجع سبق ذكره، ص 233.

## ثالثاً: التوازن الداخلي والخارجي

قد تتعارض اعتبارات تحقيق التوازن الداخلي والخارجي معاً، ويفرض هذا التعارض ضرورة اختيار السياسات الاقتصادية المناسبة بما يكفل تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وتنقسم أدوات السياسة الاقتصادية بصفة عامة إلى سياسات خاصة بتغيير الإنفاق وسياسات خاصة بما يسمى تحويل الإنفاق وتتضمن سياسات تغيير الإنفاق كلا من السياسة المالية والسياسة النقدية، أما سياسات تحويل الإنفاق فإنها تشير إلى إحداث تغييرات في سعر الصرف سواء كان برفع سعر الصرف أو خفضه<sup>1</sup>، ونركز في بحثنا هذا على سياسات تحويل الإنفاق وتغيرات سعر الصرف وأثر ذلك على كل من التوازن الداخلي والخارجي.

الشكل رقم (3-05): منحنى سوان للتوازن الداخلي والخارجي



المصدر: عادل المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 208.

سمي الشكل البياني بمنحنى سوان نسبة إلى الاقتصادي الأسترالي تريفور سوان TREVOR SWAN وهو يبين لنا حالات التوازن والخلل الداخلي والخارجي، حيث يوضح المنحنى EE الحالات المختلفة من التوازن الخارجي، وأي نقطة تقع على يمينه تعني وجود عجز خارجي، في حين أي نقطة تقع على يساره تعني وجود فائض خارجي، أما المنحنى YY فيمثل أوضاع التوازن الداخلي، وأي نقطة تقع على يمينه فإنها تعني وجود تضخم كما أن أي نقطة تقع على يساره تعني وجود ركود (بطالة)، ويمكن أن يلاحظ من الشكل رقم (3-05) ما يلي:

<sup>1</sup> عادل المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 203 - 206.

- يشير المنحنى EE إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف ومقدار الاستيعاب المحلي، أي أن تخفيض قيمة العملة (ارتفاع سعر الصرف) يصاحبها زيادة في مقدار الاستيعاب المحلي؛
- وحسب المنحنى YY توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف ومقدار الاستيعاب المحلي؛
- تمثل النقطة F حالة التوازن الداخلي والخارجي معاً، حيث يتقاطع المنحنيان EE وYY، كما ينقسم الشكل إلى أربع مناطق كما يلي:

المنطقة (1): منطقة فائض خارجي وركود داخلي؛

المنطقة (2): فائض خارجي وتضخم داخلي؛

المنطقة (3): عجز خارجي وتضخم داخلي؛

المنطقة (4): عجز خارجي وركود داخلي.

فلو افترضنا أن الاقتصاد في حالة عجز خارجي وركود داخلي (بطالة) المنطقة (4)، فللوصول إلى نقطة التوازن الداخلي والخارجي معاً يمكن إتباع السياسات التالية:

- خفض قيمة العملة المحلية وبذلك يتحول الإنفاق من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية.
- زيادة مقدار الاستيعاب المحلي، وهي سياسة لزيادة الإنفاق المحلي بهدف علاج البطالة.

تؤدي السياسة الأولى (سياسة سعر الصرف) إلى تحسين حالة الميزان التجاري وزيادة الاستيعاب المحلي بقدر قليل، أما السياسة الثانية فترفع من مستوى الدخل ويزيد الطلب فتتخفف البطالة ويتم التحرك في اتجاه النقطة (F) ومن ثم يتحقق التوازن الداخلي والخارجي، وإذا تم استعمال سياسة تحويل الإنفاق (سياسة سعر الصرف) فقط من أجل الوصول إلى التوازن الداخلي فإنه يجب خفض قيمة العملة بشكل أكبر من استعمال السياستين السابقتين معاً ويتحقق بذلك التوازن الداخلي مع خلل خارجي (فائض في الميزان التجاري) أي أن النقطة تكون على منحنى YY وعلى يسار المنحنى EE، ويتوقف ذلك على مدى توفر شرط مارشال ليرنر السابق الذكر في منهج المرونات.

## المبحث الثاني: آثار سياسات سعر الصرف كآلية لتسوية الاختلال الداخلي والخارجي

بعد التخلي عن قاعدة الذهب التي تتميز فيه تقلبات سعر الصرف بالثبات النسبي، أصبح سعر الصرف بحاجة إلى التنظيم، وتختلف سياسات سعر الصرف، من تخفيض سعر صرف العملة، ويسمى تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية، ونظام الرقابة على الصرف، وموازنة قيمة العملة وذلك بالعمل على الاحتفاظ بسعر صرفها في مستوى معين، وتتخذ الدولة من أجل ذلك صندوق موازنة الصرف، والواقع أن الدولة تهدف من خلال كل ذلك إلى المحافظة على توازن ميزانها الخارجي، من هنا تتخذ جميع التدابير الممكنة للتخلص من أي عجز، ومن ثم تعمل على تحقيق هدف التوازن الداخلي، والموازنة بين التوازن الداخلي والتوازن الخارجي.

### المطلب الأول: آثار سياسة تخفيض قيمة العملة على التوازن

ينقسم الإنتاج داخل كل دولة إلى قسمين، سلع دولية يمكن بيعها خارج حدود الدولة و سلع داخلية، كما يمكن التمييز في السلع الدولية بين الصادرات من ناحية وبين السلع المنافسة للواردات من ناحية أخرى، ولنقم ببحث أثر تخفيض العملة الوطنية على طلب وعرض الصادرات والواردات، فتخفيض عملة دولة ما يؤدي إلى زيادة الأثمان النسبية للسلع الدولية بالنسبة للأثمان النسبية لسلعها الداخلية وذلك نتيجة لزيادة الطلب الداخلي على السلع البديلة للواردات من ناحية وزيادة الطلب الخارجي للصادرات، ويحدث عكس ذلك في الدولة التي لم تخفض عملتها وإنما ارتفعت قيمة عملتها نتيجة لتخفيض عملة الدولة الأخرى فيترتب على ذلك ارتفاع أثمان السلع الداخلية في هذه الدولة بالنسبة لأثمان السلع الدولية فيها.<sup>1</sup>

### أولاً: أثر التخفيض على التوازن الداخلي

إذا كان الاستهلاك موجهاً إلى الواردات فإن أثر الزيادة في الدخل سوف يؤدي إلى تعميق العجز في ميزان المدفوعات، خاصة إذا كانت السلع المستوردة تشكل مواد أساسية وضرورية أو تشكل مواد أولية للصناعات التصديرية.

<sup>1</sup> أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مرجع سبق ذكره، ص 408.

1. أثر تخفيض قيمة العملة على الدخل<sup>1</sup>

يترتب على تخفيض قيمة العملة توسعا في الناتج ومن ثم توسعا في التوظيف والدخل والصناعات التي تنتج السلع التصديرية وبدائل الواردات، وهذه الزيادة سببها زيادة الطلب من مصادر محلية وخارجية، حيث يكون الأثر المبدئي على الناتج هو زيادة الصادرات مع انخفاض الواردات، وينتقل في مرحلة ثانية هذا التوسع عبر الاقتصاد عبر آلية المضاعف\* مما يؤدي إلى خلق زيادة مضاعفة في الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم فإن الزيادة في الناتج (أو الدخل) هي:

$$\Delta Y = (\Delta X - \Delta M) \times \frac{1}{MPS + MPM} \dots\dots\dots(10-3)$$

وعند ارتفاع الدخل تزداد الواردات مما يعكس جزء من أثر الأسعار النسبية على ميزان المدفوعات، ويعتمد المقدار المعكوس على التغير في الناتج Y وعلى الميل الحدي للاستيراد MPM، وفي حالة تعديل أسعار الصرف فإن السعر النسبي وتغيرات الدخل تؤثران على ميزان المدفوعات في اتجاهات متضادة.

وتخفيض قيمة العملة أداة فعالة لمعالجة حالة من العجز الخارجي والبطالة، حيث يؤدي إلى تخفيض قيمة العجز وزيادة كل من الناتج والتوظيف، ويؤدي ارتفاع قيمة العملة إلى أثر مضاد لذلك.

2. أثر تخفيض قيمة العملة على الأسعار المحلية<sup>2</sup>

يترتب على تخفيض قيمة العملة ارتفاع في الأسعار المحلية، مما يؤثر على ميزان المدفوعات بطريقة معاكسة، وبالتالي يفقد بعض المكاسب التنافسية الناجمة عن تخفيض قيمة العملة، وعلى عكس التوسع في الدخل فإن ذلك غير مرغوب فيه محليا، حيث يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة أسعار السلع المستوردة خاصة إذا كانت هذه السلع عبارة عن مواد أولية في العملية الإنتاجية أو سلع ضرورية وبالتالي فسوف تزيد من التكاليف المعيشية ومن ثم تحدد الدخل جزئيا، كما يحمل المنتجون الزيادة في أسعار المواد الأولية على المستهلك النهائي، ويتوقف مقدار

<sup>1</sup> موردخاي كريانين، مرجع سبق ذكره، ص 338 - 339.

\* المضاعف هو: معامل عددي يوضح عدد الوحدات التي يتغير بها الدخل أو الناتج الوطني نتيجة تغير أحد العوامل كاستثمار بوحدة واحدة، ومضاعف التجارة الخارجية يساوي  $1/(MPS+MPM)$ .

<sup>2</sup> موردخاي كريانين، مرجع سبق ذكره، ص 339 - 341.

التضخم في الأسعار على هيكل الاقتصاد المحلي ومدى قدرته على توفير البدائل وكذا على درجة انفتاح الاقتصاد المحلي للدولة التي خفضت عملتها، ومدى استعمال سياسات اقتصادية انكماشية.

إن التوسع في الدخل وارتفاع مستوى أسعار السلع المحلية الناتج عن ارتفاع أسعار المواد الأولية، يؤدي إلى تشجيع الواردات والحد من الصادرات، ومن ثم انعكاس جزء من أثر السعر النسبي على ميزان المدفوعات، وهذا ما يقودنا للحديث عن المرونة اللازمة لنجاح تخفيض قيمة العملة، ويقع على عاتق السلطات احتواء الزيادة في الأسعار وتقليص التضخم قدر الإمكان، وهناك أيضا ما يسمى بالتضخم النفسي حيث يتوقع الأفراد أن الأسعار سترتفع فيقومون بزيادة طلبهم على السلع خاصة الأساسية وذلك لتجنب آثار التضخم، وهذا يؤدي إلى تسريع وقوع التضخم وبتأثير مضاعفة، ويؤثر ذلك على ميزان المدفوعات كما يؤثر على معدلات النمو المحلية وهذا نظرا لتخفيض الأفراد لمعدلات ادخارهم، ولعلاج الوضع تقوم السلطة بتشجيع الادخار وذلك برفع معدلات الفائدة.

### 3. أثر تخفيض قيمة العملة على إعادة توزيع الموارد المحلية<sup>1</sup>

يعمل كل من أثر الدخل وأثر السعر ضد أثر السعر النسبي فيما يتعلق بتحسين وضع ميزان المدفوعات، لكن التخفيض في قيمة العملة يؤدي إلى إعادة توزيع الموارد، حيث يحقق المصدرون مكاسب كبيرة ناتجة من تحسن موقفهم التنافسي بالخارج، في حين ترتفع أسعار السلع المستوردة مقومة بالعملة المحلية، وبالتالي فإن المنتجين المحليين يمكنهم زيادة أسعار الصادرات وكذا السلع البديلة للواردات والمقومة بالعملة المحلية، ويكون هنا تغير مهم في أسعار السلع المتاجر بها خاصة الموجهة للتصدير مقارنة بتلك غير المتاجر بها، هذا ما يدفع المنتجين إلى التوجه لإنتاج السلع الموجهة للتصدير، وهذا يجعل الاقتصاد أكثر كفاءة، وفي نفس الوقت يشجع عمليات التصنيع التي تحسن من وضع الحساب الجاري، أما زيادة قيمة العملة فيكون لها أثر عكسي.

لكن كأي شيء في علم الاقتصاد، فإنه لا بد من مقارنة المزايا مع التكاليف، وتتمثل تكاليف تخفيض قيمة العملة في ثلاثة جوانب، الجانب الأول هو التضخم الذي غالبا ما يكون مصاحبا لتخفيض قيمة العملة، والجانب الثاني فيتمثل في إعادة توزيع الموارد الذي يمكن أن يكون له أثر سلبي خاصة في الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة

<sup>1</sup> موردخاي كريانين، مرجع سبق ذكره، ص 341 - 342.

على العالم الخارجي، أما الجانب الثالث فيتسبب تخفيض قيمة العملة في تدهور شروط التبادل التجاري الذي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في مستوى المعيشة.

### ثانياً: أثر التخفيض على التوازن الخارجي

تخفيض عملة الدولة التي تعاني عجزاً في ميزان مدفوعاتها يؤدي إلى انتقال الطلب فيها من السلع الدولية إلى السلع الداخلية فتتقص الواردات وينتقل العرض من السلع الداخلية إلى السلع الدولية نسبياً، وبالعكس يؤدي ذلك التخفيض بدولة الفائض في ميزان مدفوعاتها إلى انتقال الطلب فيها من السلع الداخلية إلى السلع الدولية (زيادة الواردات) وانتقال العرض من السلع الدولية إلى السلع الداخلية (نقص الصادرات)، وهكذا يؤدي تغيير سعر الصرف (تغيير الأثمان) إلى تحسين ميزان المدفوعات بشرط أن تتوفر قدرة على الإحلال في الاستهلاك والإنتاج بين السلع الدولية والسلع الداخلية.<sup>1</sup>

#### 1. أثر التخفيض على المدفوعات من العملة الأجنبية

إن انخفاض قيمة العملة المحلية يجعل سعر الواردات أعلى مقومة بالعملة المحلية، مع بقاء سعرها بالعملة الأجنبية دون تغيير، وبما أن المستهلكين المحليين يستعملون العملة المحلية فإن حجم الواردات سوف يتقلص بالنظر إلى ارتفاع أسعارها، ومن ثم تتقلص المدفوعات بالعملة الأجنبية، ويعتمد انخفاض الواردات بالعملة الأجنبية على درجة حساسية المستهلكين المحليين للتغير في سعر الواردات، أو ما يعرف بمرونة الطلب السعرية للواردات، كما يعتمد انخفاض الواردات على مدى وجود بدائل للواردات والمنتجة محلياً ويكون هذا خاصة في الدول ذات اقتصاد كبير متنوع، كما يتم تخفيض المدفوعات بالعملة الأجنبية بانخفاض رغبة السياح في السفر إلى الخارج، نتيجة ارتفاع التكاليف حيث أنهم سيدفعون أكثر من قبل للحصول على العملة الأجنبية، كما تنخفض الاستثمارات المحلية الموجهة نحو الخارج لارتفاع التكلفة نتيجة تحويل العملة.<sup>2</sup>

ونتيجة لكل ما سبق فإن مدفوعات الدولة إلى الخارج سوف تنخفض مما يحسن من وضع ميزان المدفوعات، لكن إذا كان اقتصاد الدولة لا يوفر البدائل للواردات خاصة الضرورية أو المستعملة في العملية الإنتاجية فإن المدفوعات بالعملة الأجنبية سوف تزيد نتيجة زيادة تكلفة الواردات وعدم انخفاض الواردات على

<sup>1</sup> أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مرجع سبق ذكره، ص 409.

<sup>2</sup> موردخاي كريبانين، مرجع سبق ذكره، ص 329.

الأقل بنفس نسبة زيادة التكلفة، وهذا ما سوف يؤدي إلى نتيجة عكسية تماما وبالتالي تدهور حالة ميزان المدفوعات أكثر.

## 2. أثر التخفيض على المقبوضات من العملة الأجنبية

بالنسبة للمقبوضات فإن المصدرين المحليين يصبحون أكثر تنافسية بانخفاض قيمة العملة المحلية، وذلك لأن أسعار سلعهم انخفضت مقومة بالعملة الأجنبية، وهذا الانخفاض سوف يحفز المستهلكين الأجانب على زيادة الطلب على السلع المحلية، ولكن الانخفاض في قيمة العملة المحلية يجعل السلع المحلية تجلب قدرا أقل من العملة الأجنبية، لذا فإن نسبة الزيادة في الطلب يجب أن تكون أكبر من نسبة انخفاض السعر وإذا كانت النسبتين متساويتين فإنه لا يتغير شيء في مقدار المقبوضات بالعملة الأجنبية، ومن جانب آخر فإن السياح إلى الدولة المحفضة لقيمة عملتها سوف يزيدون لانخفاض التكاليف، كما أن الاستثمارات سوف تتدفق إلى الدولة المحفضة نتيجة انخفاض قيمة العملة المحلية.<sup>1</sup>

ويرتبط ما سبق بعدة عوامل من بينها مدى تشجيع الدولة المحفضة للاستثمارات وتقديمها للضمانات خاصة فيما يتعلق بتحويل الأرباح والأمن وكذلك نسبة التضخم التي يسببها عادة التخفيض في قيمة العملة كما أن تقويم الأرباح بالنسبة للمستثمرين بعملة البلد الأم يجعلها أقل وهذا حال الشركات المتعددة الجنسيات، كما أن الأمر يتعدى التكاليف إلى أذواق وتفضيلات السياح ومدى توفر الدولة المستضيفة على المرافق اللازمة لذلك.

والخلاصة أن المدفوعات بالعملة الأجنبية سوف تنخفض بانخفاض العملة لكن الأثر على المقبوضات من العملة الأجنبية غير مؤكد وتعتمد على استجابة المستهلكين الأجانب للانخفاض في الأسعار، ودمج المقبوضات مع المدفوعات من العملة الأجنبية نحصل على الأثر الصافي لانخفاض قيمة العملة المحلية، والهدف النهائي هو تخفيض حاصل الواردات وزيادة حاصل الصادرات، وحتى لو انخفضت المقبوضات فإن الحساب الجاري يمكن أن يتحسن إذا ما انخفضت الواردات بمقدار أكبر<sup>2</sup>، وقد بين هذا شرط مارشال ليرنر كما سبق ذكره.

<sup>1</sup> موردحاي كريانين، مرجع سبق ذكره، ص 332.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص ص 336 - 337.

3. سلبيات تخفيض قيمة العملة<sup>1</sup>

يؤدي تخفيض العملة إلى جملة من الآثار منها ما هو سلبي وهي كما يلي:

- يرفع أسعار الواردات مما يؤدي إلى التأثير على الدخل، ويحفز التضخم.
- يؤثر في دخل المواطنين في الدولة المخفضة حيث يفقدون جزء من القوة الشرائية للعملة الصعبة.
- يسمح بتحسين المنافسة السعرية للمنتجات المصدرة لكنه لا يحل مشكلة المنافسة الهيكلية والجمودة.
- يتوجب على الدولة المخفضة رفع أسعار الفائدة لجذب رؤوس الأموال الخارجية وتفادي هروبها لفقدان القيمة الوطنية قيمتها، وهذا ما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

## المطلب الثاني: آثار سياسة الرقابة على الصرف على التوازن

أحيانا قد ترفض الدولة التمسك بسعر صرف حر يتغير حسب الظروف الاقتصادية، كما قد ترفض في الوقت نفسه التمسك بسعر صرف ثابت حتى تستطيع الدولة تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في هذه الحالة فلا بد وأن تفرض رقابة مباشرة على الصرف، ولقد اضطرت كثير من الدول نتيجة للحروب والأزمات الاقتصادية وخاصة فيما بين الحربين العالميتين وبعد الحرب العالمية الثانية إلى فرض رقابة مباشرة على الصرف، وتتحقق المساواة بين الصادرات والواردات أي بين عرض وطلب الصرف الأجنبي عن طريق تدخل الدولة بتحديد الواردات والرقابة على حركات رؤوس الأموال، فالموازنة في سوق الصرف لا تتحقق في ظل هذا النظام عن طريق حركات الذهب كما في نظام سعر الصرف الثابت ولا عن طريق حركات تقلبات أسعار الصرف كما في نظام سعر الصرف المتقلب ولكن عن طريق التدخل المباشر للدولة في ظروف الطلب والعرض، ويقوم نظام الرقابة على الصرف على أساس توزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على وحدات الطلب الممكنة،

<sup>1</sup> Frédéric teulon, La nouvelle économie mondiale, p 38.

لذلك فإن هذا النظام يعتمد على سياسة التمييز الاقتصادي سواء كان التمييز بين الدول أو كان التمييز بين السلع خاصة في الدول النامية حيث يقيد استيراد السلع الترفيهية ومن الممكن الجمع بين صورتَي التمييز المتقدمة.<sup>1</sup>

في إطار نظام يفرض قيودا على الصرف الأجنبي، فإنه على المحصلين للعملات الأجنبية أن يقوموا بتسليمها إلى سلطة الرقابة - البنك المركزي أو قسم خاص في وزارة المالية - كما أن المستخدمين للصرف الأجنبي لتسوية مدفوعاتهم للخارج يجب أن يحصلوا على ترخيص حكومي من أجل إجراء معاملات دولية، وفي ظل الرقابة على الصرف الأجنبي تصبح العملة غير قابلة للتحويل نظرا لعدم قدرة المواطنين على تحويلها إلى عملات أخرى بدون ترخيص حكومي، وقد تكون قابلة للتحويل بغرض المعاملات التجارية، وغير قابلة للتحويل لأغراض المعاملات الرأسمالية.<sup>2</sup>

وفي ظل الرقابة على سعر الصرف فإن سلطة الرقابة على الصرف هي التي تحدد كيف يتم توزيع النقد الأجنبي المتاح بين السلع المختلفة وكذا الخدمات وليس قوى السوق، ونظرا لتقييد عرض السلع المستوردة فإن سعرها في السوق المحلي سوف يرتفع، كما يجب على الاستثمارات الأجنبية أن تتأكد مقدما من مقدرتها على تحويل أرباحها.

ويمكن للرقابة على الصرف الأجنبي أن تستخدم كأداة للحد من واردات سلعة معينة بطريقة مماثلة بفرض رسوم جمركية أو حصص على الواردات، فليس هناك فرق كبير بين تحديد السلطات عدد السيارات التي يمكن أن تدخل الدولة أو قيامها بوضع قيود على مقدار الصرف الأجنبي الذي يتم تخصيصه لاستيراد السيارات.

إن نظام الرقابة على الصرف الأجنبي يكون أكثر فعالية من القيود التجارية فيما يتعلق بمعالجة ميزان المدفوعات، لأنه يتضمن كل المعاملات التجارية بما فيها الخدمات وتحركات رؤوس الأموال، في حين أن الرسوم الجمركية والحصص تطبق على التجارة في السلع فقط، والهدف الأساسي من الرقابة على الصرف الأجنبي هو المحافظة على التوازن في ميزان المدفوعات، وقد تقييد سلطة الرقابة تحركات رؤوس الأموال دون الرقابة على المعاملات التجارية، ويسمح صندوق النقد الدولي باستخدام الرقابة على الصرف الأجنبي لمواجهة التدفقات

<sup>1</sup> أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مرجع سبق ذكره، ص 410-411.

<sup>2</sup> موردخاي كريانين، مرجع سبق ذكره، ص 391 - 392.

الشديدة لرؤوس الأموال، ففي 1998-1999 فرضت ماليزيا قيودا على الصرف الأجنبي لكي تحد من تدفقات رؤوس الأموال للخارج.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: آثار سياسة موازنة الصرف (صندوق موازنة الصرف) على التوازن

صندوق موازنة الصرف عبارة عن احتياطي مكون من عملات وموضوع تحت تصرف سلطة مركزية، بغرض التدخل في سوق الصرف لمنع التقلبات غير المناسبة، فمهمته هي أن يتدخل ليحتفظ بسعر صرف العملة عند مستوى معين، وكانت إنجلترا أول من أنشأ صندوق موازنة الصرف بغرض منع المضاربة في حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل من أن تؤثر على قيمة الجنيه الإسترليني.

ويمكن تشبيه عمليات صندوق موازنة الصرف بدور البنك المركزي في عمليات السوق المفتوح، فالصندوق يعتمد على العملات الأجنبية المتوفرة لديه، فإذا وجد أن سعر الصرف قد انخفض عن المستوى الذي يريده يقوم بعرض تلك العملات الأجنبية وشراء العملة الوطنية، مما يؤدي إلى رفع قيمتها، وفي حالة العكس يقوم ببيع العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، ومن هنا يؤثر صندوق موازنة الصرف في ميزان المدفوعات من خلال التأثير على انتقال رؤوس الأموال، كما يساهم في استقرار نسبي لسعر الصرف، وبالتالي التحكم في زيادة الواردات على حساب الصادرات وتغيرات أسعارها في الأسواق العالمية، فيمكن تخفيض سعر العملة من خلال استخدام صندوق الصرف وبالتالي زيادة تنافسية الصادرات في الأسواق الخارجية والحد من الواردات.<sup>2</sup>

والمواقع أن هذه العمليات تعرض الصندوق لمخاطر عدة، فالصندوق مهدد بأن يفقد مبالغ كبيرة في عمليات الصرف، فعندما يشتري عملة أجنبية ولتكن الدولار الأمريكي مثلا فترتفع هذه العملة بالنسبة للعملة الوطنية، فيكون هنا لزاما على الصندوق بيع الدولارات لمنع حركة انتقال الأموال من أمريكا وهذا يعرض الصندوق للخسارة، وعمليات الصندوق لا يمكن أن تكون فعالة إذا كانت هناك حركات ضخمة من رؤوس الأموال القصيرة الأجل التي تحاول أن تخرج أو تدخل إلى البلد.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> موردخاي كريانين، مرجع سبق ذكره، ص 193.

<sup>2</sup> مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 265 - 266.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 267.

### المبحث الثالث: فعالية سياسة أسعار الصرف في الدول النامية

تختلف بنية الاقتصاد في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية ومن ثم فإن الآثار المرتقبة للسياسات المختلفة المطبقة في هذه الدول تختلف باختلاف الظروف المطبقة فيها هذه السياسة، حيث تؤدي سياسة تخفيض قيمة العملة في الدول المتقدمة إلى تحفيز وزيادة الصادرات والحد من الواردات وبالتالي تعتبر هذه السياسة وسيلة هامة لتحقيق توازن ميزان المدفوعات وهذا نتيجة بنية اقتصاد هذه الدول ومرونة جهازها الإنتاجي، هذا ويختلف الأمر بالنسبة للدول النامية التي تشكو من جهاز إنتاجي غير قادر على التكيف مع الظروف المختلفة والمتغيرة باستمرار، من ثم فإن الآثار المرتقبة لتخفيض قيمة العملة وسياسة الرقابة كسياستين من سياسات أسعار الصرف باعتبارهما السياستين المطبقة بقوة في هذه الدول قد تؤدي إلى تعميق الخلل في كل من ميزان المدفوعات والتضخم وتراجع نسب النمو وارتفاع نسبة البطالة، وعلى الأهداف الاقتصادية بصفة عامة.

#### المطلب الأول : طبيعة البنية الاقتصادية للدول النامية

على الرغم من وجود فجوة واسعة بين الدول النامية فإن معظم هذه الدول تشترك في خصائص تتميز بها بنيتها الاقتصادية، مما يجعلها عاجزة عن استغلال كامل إمكانياتها بالشكل المناسب ويحد من عجلة التنمية ويعرقل النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى اختلالات اقتصادية على المستوى الداخلي وعلى مستوى ميزان مدفوعاتها، وتتمثل أهم هذه الخصائص فيما يلي:

#### أولاً: التضخم

تلجأ الحكومات في الدول النامية إلى الإصدار النقدي كوسيلة من وسائل تمويل العجز الموازي، فيمكن لنمو معدل الكتلة النقدية أن تكون له آثار على المتغيرات الحقيقية للاقتصاد، فالعجز الممول بالنقد الخارجي يمكن أن يكون محاييداً (إذا كان عرض النقود ليس معروفاً تماماً للأعوان)، وتعتمد هذه الآثار عموماً على أثر نمو الكتلة النقدية على معدلات الفائدة الاسمية، لأن هذه الأخيرة يمكن أن تؤدي إلى تدهور في الأسعار النسبية التي من شأنها

تغيير التوازن والنمو الاقتصادي، وعادة ما يكون هناك تخوف من هذا الأسلوب كونه يؤثر على العرض النقدي من جهة، ومنه تظهر الضغوط التضخمية.<sup>1</sup>

ويبحث (Edwards 1993) فيما لو كان نظام سعر الصرف بما يحققه من انضباط مالي، يؤثر على التضخم، مستعينا بذلك بعينة مكونة من 52 دولة نامية خلال الفترة 1980-1989، ويعتمد تصنيف نظام سعر الصرف لكل دولة على النظام السائد في سنة 1980، ويكون المتغير التابع هو متوسط معدل التضخم، وتشير النتائج إلى أن الدول المطبقة لأسعار صرف ثابتة حققت معدلات تضخم أقل خلال الثمانينات مقارنة بالدول ذات ترتيبات سعر صرف مرن، كما قام صندوق النقد الدولي بدراسة لتقييم أداء الاقتصاد الكلي من حيث التضخم ونمو الناتج لمجموعة من الدول النامية بلغت 123 دولة خلال الفترة 1975-1996 وتشير نتائج التحليل إلى أن معدل التضخم في الدول ذات أسعار الصرف الثابتة اتجه إلى الانخفاض المستمر وأصبح أقل تقلبا مقارنة بالدول ذات أسعار الصرف الأكثر مرونة، وفي الوقت نفسه فإن الأداء مقاسا بمتوسط نمو الناتج خلال العقدتين الأخيرين لم يختلف بشكل كبير بين النظامين ولكنه كان لصالح النظام الأكثر مرونة.<sup>2</sup>

وقد وصلت الدراسات الاقتصادية إلى أن التضخم أمر ضروري ولا غنى عنه، وذلك نتيجة للتوسع النقدي كوسيلة حتمية للنمو الاقتصادي، ويعبر التضخم عن العلاقة السلبية واختلال العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي، سواء كان الحل نتيجة تحقق مرحلة متقدمة من التشغيل التام لعناصر الإنتاج للاقتصاديات المتقدمة أو نتيجة جمود أو عدم مرونة وتخلف القطاعات الإنتاجية بالنسبة للاقتصاديات النامية.<sup>3</sup>

### ثانيا: درجة مرونة وتركيز هيكل الصادرات

إن الطابع المميز لكل صادرات الدول النامية هو ارتكازها على المنتجات الأولية سواء كانت تلك المنتجات زراعية أو استخراجية، وتشكل الصادرات من المواد الأولية في الدول النامية نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات، ويعني ذلك أن نصيب صادرات هذه البلدان النامية من المنتجات المصنعة ونصف المصنعة تشكل نسبة ضئيلة، ويمكن تقسيم صادرات المواد الأولية في الدول النامية إلى ثلاث مجموعات رئيسية، وهي السلع الزراعية

<sup>1</sup> قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 227 .

<sup>2</sup> أندريا فيلاسكو، أسعار الصرف في الأسواق الناشئة (التعوم نحو المستقبل)، السياسات النقدية وأنظمة الصرف (خيارات أمام الشرق الأوسط)، ترجمة أسعد حليم، محمود حلمي ونيل عثمان، المركز المصري للدراسات الاقتصادية مطابع الأهرام التجارية، مصر، 2004، ص ص 17 - 19 .

<sup>3</sup> بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط 3، ص 162 .

والمواد الخام غير الزراعية والمحروقات، ولذلك يمكن القول أن هيكل صادرات الدول النامية يتسم بعدم تنوعه إذ تسيطر عليه المنتجات الأولية بينما نلاحظ انخفاض نسبة مساهمة السلع الأولية في هيكل صادرات الدول المتقدمة مقارنة بالسلع المصنعة.<sup>1</sup>

والأسواق الرئيسية لصادرات الدول النامية تتمثل أساساً في الدول المتقدمة، أما صادرات الدول النامية مع بعضها البعض فتعتبر ضعيفة، ويؤدي اعتماد الدول النامية على أسواق الدول المتقدمة إلى حدوث آثار سيئة على اقتصادياتها، وإن كانت الدول تختلف فيما بينها من حيث نوع السلع التي تختص في تصديرها ونسبة هذه السلع إلى إجمالي الصادرات فإن هذا لا ينفي صفة الاعتماد الكبير على تصدير المواد الأولية، ويؤدي اعتماد الدول النامية بدرجة كبيرة على تصدير منتج أولي واحد أو عدد محدود من المنتجات الأولية إلى أن الدخل الوطني في هذه البلدان يتوقف على ما ينتاب الأسواق العالمية لهذه المنتجات الأولية من تقلبات، ويؤدي عدم الاستقرار في الأسواق العالمية للمنتجات الأولية إلى حدوث تقلبات في الدخل الوطني في هذه الدول التي تعتمد في تصديرها على منتج أولي واحد أو عدد محدود من المنتجات الأولية، وصادرات الدول النامية من المنتجات الأولية تتركز في القطن، المطاط، البن، الموز، السكر، الشحوم النباتية والمحروقات.

أما بالنسبة لصادرات الدول النامية من المنتجات المصنعة ونصف المصنعة فرغم أنها حققت قدراً من الزيادة عما كانت عليه إلا أن نصيبها النسبي في الصادرات لا يزال ضعيفاً سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو بالنسبة للصادرات الدولية، ويتضح من إحصائيات الأمم المتحدة أن المعادن المشكلة تصدر صادرات الدول النامية من السلع المصنعة ونصف المصنعة، ويأتي ذلك المنسوجات ثم الكيماويات ثم الآلات والمنتجات الهندسية الأخرى، وتتجه صادرات الدول النامية من السلع المصنعة ونصف المصنعة أساساً إلى أسواق الدول المتقدمة، إلا أننا نلاحظ الاتجاه العام بين دول القارة الأوروبية هو اعتمادها على بعضها البعض في استيراد الشطر الأعظم من احتياجاتها من السلع المصنعة ونصف المصنعة، ولذلك فإن الدول المتقدمة تعتمد على الدول النامية في سد جزء من احتياجاتها من هذه السلع المصنعة ونصف المصنعة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، ص 106.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 110.

### ثالثا: درجة مرونة الواردات

تتميز الدول النامية باعتمادها على الخارج بدرجة كبيرة في سد حاجياتها الغذائية والاستهلاكية، وبالتالي اللجوء إلى تخفيض العملة من شأنه أن يرفع من قيمة الواردات بنسبة تفوق زيادة الصادرات حتى وإن حققت هذه الأخيرة زيادة في الحجم، أي أن مرونة الطلب على واردات الدول النامية تتميز بالانخفاض نظرا لطبيعتها التي ترتبط بالجهود التنموية، والتي يعتمد عليها الإنتاج الجاري وحتى الواردات من السلع الاستهلاكية الترفيهية (الكمالية)، فليس من المتوقع أن يخفض المستهلكين من أصحاب الدخل المرتفعة طلبهم عليها حتى ولو ارتفعت أسعارها المحلية.<sup>1</sup>

كما تتميز الدول النامية بضيق السوق المحلية والاعتماد المتزايد على السوق العالمية نتيجة لانخفاض القدرة الشرائية للأفراد، أضف إلى ذلك أن هذه الدول تعتمد في تجارتها على تصدير المواد الأولية واستيراد المواد المصنعة وبذلك فإن معظم الدول النامية لا يكون معدل التبادل في صالحها.<sup>2</sup>

### رابعا: البطالة

يعتبر تقليص نسبة البطالة في الدول النامية إحدى الأولويات الأساسية لما لها من تأثير سلبي على اقتصادياتها وكذا تأثيرها على كافة المستويات الاجتماعية والسياسية خاصة، وتشكو الدول النامية من الارتفاع الكبير والمتزايد في نسب البطالة، وتؤدي البطالة إلى إثارة عدم الاستقرار الذي يوقد التوترات الاجتماعية والمهجرة ويجعل مسألة خلق الوظائف على رأس الأولويات، ويبقى القطاع العام هو المصدر الأساسي لخلق الوظائف، وبقيام بعض البلدان بتعديلات هيكلية في إطار صندوق النقد الدولي بالتوجه نحو الخصخصة وحرية السوق تفاقمت المشكلة في هذه الدول وزادت نسب البطالة ارتفاعا وكشفت ما كان مستورا وجرّت معها توترات ومشاكل عدة كالهجرة غير الشرعية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> العقريب كمال، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات - حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2006، ص ص 90 - 91.

<sup>2</sup> ساكر محمد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 306.

<sup>3</sup> إدوارد جاردنر، مطلوب مزيد من الوظائف، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، مارس 2003، بتصرف، ص ص 18 - 19.

## خامساً: المديونية

تحتاج الدول النامية رؤوس الأموال لتمويل التنمية فيها، وتلجأ للاستدانة من الدول ذات الفائض في رأس المال، ويتشكل الدين من أصل الدين مع فائدة، ويمكن أن تسبب خدمة مستحقات المديونية بعض المشاكل فمن جهة هناك حاجة للحصول على العملة الأجنبية لخدمة المديونية، ومن جهة أخرى يجب توفير موارد مالية للحكومة من ميزانيتها من أجل ذلك، وقد ارتفعت مديونية الدول النامية بشكل مطرد من 72.5 مليار دولار سنة 1970 إلى 2442.1 مليار دولار سنة 2001 وتوزع إلى 73% في شكل دين عام ومضمون و27% في شكل دين خاص غير مضمون، بينما تشكل الديون قصيرة الأجل 15% والديون المستحقة لصندوق النقد الدولي 3%، وقد بلغت خدمة الدين (الفوائد) نحو 122.2 مليار دولار سنة 2001 وبلغ ما تدفعه من أصل للدين وفوائده 381.9 في نفس السنة وبمقارنتها مع ما تحصلت عليه الدول النامية في نفس السنة نجد أن ما تحصل عليه هذه الدول من الدائنين يقل بكثير عن ما تدفعه لخدمة أصل الدين وفوائده حيث تحصلت الدول النامية سنة 2001 على 253 مليار دولار.<sup>1</sup>

وقد أدى ارتفاع خدمة الديون إلى استنزاف حصيلة الدول النامية من النقد الأجنبي مما ألحق الضرر بشكل رئيسي ببرامج هذه الدول التنموية، كما أدت الزيادة في الديون الخارجية للدول النامية إلى ارتفاع نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث وصلت إلى 38.40% سنة 1987 مقارنة بـ 15.8% سنة 1980.<sup>2</sup>

ويصنف تقرير التمويل التنموي على مستوى العالم الذي يصدره البنك الدولي، ثقل مديونية الدول حسب مؤشرين رئيسيين، الأول هو نسبة القيمة الحالية لإجمالي خدمة المديونية، أي الأصل والفوائد إلى الصادرات من السلع والخدمات وتحويلات المهاجرين، ويعتمد البنك قيمة الصادرات لأنها تعكس قدرة البلد على توفير العملات الأجنبية لخدمة ديونه، أما المؤشر الثاني فهو نسبة القيمة الحالية لإجمالي خدمة المديونية إلى الدخل الوطني الإجمالي، ويتم اعتماد الدخل الوطني باعتباره المعيار الأشمل لقياس قدرة الاقتصاد الوطني على توليد الدخل وتحمل أعباء المديونية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> بلقاسم العباس، إدارة الديون الخارجية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 30، جوان 2004، ص ص 5 - 7.

<sup>2</sup> مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 315.

<sup>3</sup> بلقاسم العباس، إدارة الديون الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 9.

سادسا: العجز في ميزان المدفوعات<sup>1</sup>

يرى الاقتصاديون أن هناك أنواع عديدة من العجز الذي يظهر في ميزان المدفوعات لأي دولة وتدرج عموما كل هذه الأنواع تحت قسمين أساسيين هما العجز المؤقت أو الطارئ والعجز الهيكلي أو الدائم، وعادة ما يكون العجز المؤقت مصدره خارجي كأن يحدث نقص في المتحصلات البترولية نتيجة انخفاض في الأسعار العالمية، أو قد يكون راجعا إلى وجود أزمة نقدية ومالية عالمية كما حدث في سنتي 1997-1998 في دول جنوب شرق آسيا، حيث انخفضت قيمة عملات هذه الدول بدرجة كبيرة واضطربت أسواقها المالية، أما العجز الدائم أو الهيكلي فهو الأخطر، ومرده إلى أن العجز يعود أساسا إلى ضعف بنية الاقتصاد الوطني، وسوء حالة تخصيص الموارد، وضعف الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على المنافسة الخارجية.

وفي دراسة لـ Cesar, c. وآخرون سنة 2000 عن محددات عجز الحساب الجاري في الدول النامية تم استخدام بيانات عن مجموعة من المتغيرات المؤثرة على رصيد الحساب الجاري في 44 دولة نامية عبر الفترة (1966-1995)، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة موجبة بين رصيد الحساب الجاري وكل من الادخار المحلي الإجمالي والصادرات وانخفاض معدل الصرف الحقيقي ونمو الناتج العالمي في الدول الصناعية ومرحلة التنمية معبرا عنها بمتوسط دخل الفرد، وأشارت الدراسة إلى أن التغير الإيجابي في قيم هذه المتغيرات يؤدي إلى تحسين حالة الحساب الجاري، أما المتغيرات التي ظهرت حسب الدراسة أنها ذات تأثير سلبي على رصيد الحساب الجاري فهي معدل نمو الدخل، التوسع النقدي، معدل التضخم، ومعدل التبادل التجاري.

## المطلب الثاني : أثر تخفيض قيمة العملة على الاقتصاديات النامية

يترتب على تخفيض قيمة العملة في الدول النامية جملة من الآثار على عدة مستويات تؤثر على الاقتصاد ككل وأهم هذه الآثار هي الأثر على الميزان التجاري من صادرات وواردات وكذا الأثر على الأسعار المحلية وهذا ما يؤثر على مستويات التوازن الداخلي والخارجي لهذه الدول.

<sup>1</sup> عادل المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 56 - 65.

## أولاً: الأثر على الصادرات

قد تلجأ الدول النامية لسياسة تخفيض قيمة العملة من أجل تحسين ميزان مدفوعاتها وذلك من خلال إمكانية الزيادة في حجم الصادرات بالتالي زيادة حصيلة الدولة من العملات الصعبة، والحد من الواردات أي تخفيض مدفوعات الدولة من النقد الأجنبي، لكن نجاح هذه السياسة يتوقف على عدة عوامل منها مدى مرونة الجهاز الإنتاجي لهذه الدول، ومدى مرونة الطلب الخارجي على صادراتها.

### 1. مرونة الجهاز الإنتاجي

إن زيادة الصادرات أمر مرتبط بزيادة قدرة الاقتصاد الوطني على زيادة الإنتاج، من ثم يأتي في المقام الثاني مسألة التخفيض<sup>1</sup>، حيث أنه لاعتماد سياسة التخفيض لا بد أن تكون قوى الإنتاج الداخلي للصادرات قادرة على الاستجابة للطلب العالمي على هذه المنتجات، إلا أن الدول النامية تواجه العديد من الصعوبات لزيادة الإنتاج بصفة عامة والسلع الموجهة للتصدير خاصة، حيث تصطدم بصعوبات في استغلال الطاقات العاطلة وزيادة الإمكانيات المتاحة لقطاع التصدير، إذ يتطلب ذلك موارد أخرى خاصة المالية منها، ويتطلب ذلك انتظار بعض الوقت قبل أن تساهم هذه الموارد في العملية الإنتاجية.

### 2. مرونة الطلب الخارجي على الصادرات المحلية

تبقى صادرات الدول النامية تحت رحمة مستوى النشاط الاقتصادي للدول التي تستورد صادراتها، وهي في العادة الدول الصناعية، حيث يتعرض لدورات من الركود الاقتصادي الذي يؤثر في الطلب على منتجات الدول النامية، حيث يؤدي الركود الاقتصادي في الدول الصناعية إلى انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية من المواد الأولية، وبالتالي انخفاض أسعار هذه الصادرات في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى انخفاض عائدات الدول النامية<sup>2</sup>، مما يعني أن سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية في الدول النامية يبقى مرتبطاً بحالة اقتصاديات الدول الصناعية، حيث أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى انخفاض أسعار المواد الأولية فإذا انخفض الطلب رغم انخفاض الأسعار فإن هذا لن يحسن من حصيلة الصادرات للدول النامية، هذا ما يؤدي إلى تدهور أكبر لميزان المدفوعات

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 189.

<sup>2</sup> مجدي محمود شهاب مرجع سبق ذكره، ص 330.

لأن حصيلة الصادرات قد انخفضت من جهة السعر ومن جهة الكمية الأمر الذي يعمق العجز في ميزان المدفوعات للدولة المعنية.

### ثانياً: الأثر على الواردات

إن سياسة تخفيض العملة تؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية مع ثباتها بالعملة الأجنبية مما يؤدي إلى خفض الطلب على الواردات وارتفاع الطلب على المنتجات المحلية، الشيء الذي يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري ومنه تسوية العجز في ميزان المدفوعات، لكن هذا مرتبط بشروط أهمها:

#### 1. مرونة العرض الخارجي للواردات

قد تقوم الدول المصدرة للسلع المستوردة من الدولة المخفضة لقيمتها بعملتها برد فعل يعكس أثر هذا التخفيض، وذلك من خلال إتباع سياسة مضادة لذلك، مما يحول دون الحد من تخفيض الواردات لأن أسعارها لم تتغير مقومة بالعملة المحلية، وتنتهج الدول في ذلك أساليب عدة من بينها نظام الإعانات ونظام الإغراق.

ويتمثل نظام الإعانات في تقديم مزايا نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة، أما نظام الإغراق فهو بيع السلعة المنتجة محلياً في الأسواق الخارجية بثمان يقل عن نفقة إنتاجها، أو يقل عن ثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق، أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلي.<sup>1</sup>

#### 2. مرونة الطلب الداخلي على الواردات

يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية مما يؤدي إلى تخفيض الطلب على هذه السلع والاتجاه إلى السلع البديلة المنتجة محلياً، لكن في البلدان النامية لا يتحقق ذلك إذ أن ارتفاع أسعار الواردات قد يؤدي إلى نقص نسبي في الطلب عليها لكن النقص في الطلب يكون في السلع الكمالية فقط، وبما أن جل ما تستهلكه الدول النامية يكون مستورداً من تجهيزات ومواد غذائية وأدوية... إلخ، فإن تخفيض قيمة العملة المحلية لا يؤدي إلى نقص الواردات بل يؤدي إلى زيادة فاتورة المدفوعات بالعملة الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة سوء حالة ميزان مدفوعاتها، ذلك لأن الجهاز الإنتاجي لهذه الدول غير قادر على إنتاج سلع بديلة للواردات، وقد يوفر جزءاً من هذه الواردات لكن بأسعار ليست تنافسية.

<sup>1</sup> مجدي محمود شهاب مرجع سبق ذكره، ص 148 - 150.

### ثالثاً: الأثر على التضخم

يترتب على تخفيض قيمة العملة ارتفاع في الأسعار المحلية، مما يؤثر على ميزان المدفوعات بطريقة معاكسة، وبالتالي يفقد بعض المكاسب التنافسية الناجمة عن تخفيض قيمة العملة، فعلى السلطات أن تحتوي الآثار التضخمية لانخفاض قيمة العملة المحلية، فانتشار التضخم يمكن أن يؤدي إلى إزالة جميع المكاسب الناجمة عن تخفيض قيمة العملة<sup>1</sup>، وبالنظر إلى أوضاع الدول النامية نجدها تتسم بعدم مرونة جهازها الإنتاجي وتطبيقها أو إتباعها لسياسات تجعلها تتخبط تحت وطأة الضغوط التضخمية كسياسة التمويل بالعجز، ويؤدي زيادة الطلب على صادرات الدول النامية إلى ارتفاع الأسعار دون زيادة الكمية المصدرة من السلع خاصة المواد الأولية، مما يؤدي إلى عكس أثر انخفاض قيمة العملة بالنسبة للأجانب، ومن ثم فإن تخفيض العملة لن يحسن من وضعية ميزان المدفوعات بل قد يؤدي إلى فقدان الثقة في العملة المحلية، وبالتالي زيادة الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية مما يؤدي إلى تدهور مضاعف لقيمة العملة المحلية، مما يزيد الضغوط التضخمية ويمكن أن تفقد النقود وظيفتها كمخزون للقيمة.

### المطلب الثالث : أثر الرقابة على الصرف على الاقتصاديات النامية

قامت الدول باختلافها بانتهاج سياسة الرقابة على الصرف سعياً منها لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وضمان العملات الأجنبية من الصادرات وجعلها في الحدود اللازمة لمدفوعاتها المرتقبة، وتعتبر هذه السياسة من السياسات الشائعة في الدول النامية نظراً لطبيعة بنيتها الاقتصادية التي تستوجب التدخل الإداري للحفاظ على التوازن الخارجي والداخلي على السواء، وذلك رغم توجه نحو حرية التجارة، وتؤدي الرقابة على الصرف إلى آثار تنعكس سلباً على الاقتصاديات النامية نحاول إيجازها فيما يلي:

#### أولاً: هروب رؤوس الأموال

هناك تقديرات بأن رؤوس الأموال الهاربة من الدول النامية تقدر ما بين 71 و132 مليار دولار بين عامي 1976 و1984 ما يبين أن الرقابة على الصرف الأجنبي لم تكن فعالة، حيث يستخدم الأفراد عدة طرق لتجنب

<sup>1</sup> موردخاي كريانين، مرجع سبق ذكره، ص ص 339 - 340.

القيود بإجراء تحويلات رأسمالية تحت شعار المعاملات العادية، حيث يقوم المصدرون بإصدار فواتير بأقل من قيمتها للمستوردين الأجانب وتوجيههم إلى إيداع المتبقي في حساب المصدرين لدى البنوك الأجنبية، في حين يقوم المستوردون بدفع الفرق عن طريق إيداعها في حساب المستورد لدى بنوك أجنبية، وتؤدي كذلك الرقابة على الصرف الأجنبي إلى خلق سوق سوداء، ويؤدي التهرب الجزئي للمصدرين إلى زيادة العرض غير المعلن من العملات الأجنبية، ومن ناحية الطلب فإن هناك مستخدمين محتملين منعتهم السلطات من الحصول على الصرف الأجنبي الذي يحتاجون إليه مثل المسافرين، ويكون الطالبون للعملات الأجنبية على استعداد لدفع سعر أعلى من سعر الصرف الرسمي، والرقابة على سعر الصرف عادة ما تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد، فقد تقوم الحكومة بتشجيع الصادرات مثلاً في ظل عملة مقومة بأعلى من قيمتها، وقد تحدد السلطة أسعار صرف متعددة، كما يمكن الحد من الواردات باستخدام العديد من القيود على التجارة والقيود على الصرف، كأن يطلب من المستورد إيداع مبلغ مساوي لقيمة ما ينوي استيراده لدى البنك المركزي لمدة من 3 إلى 6 أشهر وبدون فوائد، ويعرف هذا بوديعة تدفع مقدماً للواردات (مقدم الواردات) <sup>1</sup>. Advanced import deposit.

### ثانياً: السوق الموازية

تؤدي الرقابة على الصرف إلى خلق الطلب على العملات الصعبة في السوق الموازية، فاحتكار البنك المركزي لعملية شراء وبيع العملات الأجنبية والقيود التي تنظم ذلك يؤدي إلى ظهور طرق ملتوية للحصول على العملات الصعبة، حيث يعجز البنك المركزي عن تلبية كل الطلبات على العملات الصعبة، كل هذا يجر إلى ظهور ما يسمى بالسوق الموازية للصرف وتطلب العملات الصعبة لتمويل الواردات القانونية، وتمويل الاستثمارات وتسديد خدمة الدين بالإضافة إلى ذلك فإنها مطلوبة لغايات أخرى لها طابع غير قانوني أمام نظام الرقابة على الصرف، كتمويل الواردات غير القانونية لعدم قدرة السوق الوطنية على إشباع كافة الحاجيات المحلية يؤدي إلى ظهور سوق أخرى هي السوق الموازية، فالأشخاص يحصلون على العملة الصعبة لشراء المنتجات المطلوبة وغير المتوفرة في الداخل من الخارج، وإعادة بيع هذه المنتجات يسمح بتحقيق أرباح هامة تفوق الفرق بين السعر الرسمي للصرف والسعر الموازي، كما يمكن أن يكون الطلب على العملة الصعبة في السوق الموازية لأجل تمويل السفر إلى الخارج أو من أجل العلاج الطبي غير المتوفر داخل الوطن، وكذلك توظيف الأموال في الخارج، وهو

<sup>1</sup> موردخاي كريانين، مرجع سبق ذكره، ص ص 393 - 394.

نتيجة لسياسة لا تحرض على الادخار المحلي، والميول إلى تصدير رؤوس الأموال يمكن أن يكون أكبر في حالة اللا أمن وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

ويكون عرض العملة الصعبة في السوق السوداء عن طريق منافذ عدة، كالصادرات المهربة بمستوى الأسعار المنخفض مقارنة مع ما هو عليه في الدول المجاورة يؤدي إلى نمو التصدير غير القانوني (التهرب) للمنتجات المدعومة بصفة مباشرة أو غير مباشرة عبر الحدود.

وكذلك الإفراط في الفوترة بالنسبة للواردات، فذلك يسمح للمستورد من اكتساب مبلغ من العملة الصعبة (الفرق بين المبلغ الحقيقي للواردات والمبلغ المرتفع المصرح به) وإعادة بيعه في السوق الموازية، وقد يفقد الإفراط في التصريح بمبلغ الواردات فائدته أو القصد الذي يبحث عنه المستورد في حالة ما إذا كانت الرسوم المطبقة على الواردات جد مرتفعة عن الفرق بين السعر الرسمي والسعر الموازي للعملة.

كما يتم اكتساب العملات الصعبة عن طريق التخفيض في مبلغ فاتورة التصدير المصرح بها وهذا ما يسمح للمصدر بالحصول على مبلغ من العملات الصعبة بالسعر الرسمي، وإعادة بيعها في السوق السوداء للصرف، وقد يتفادى المصدر فعل ذلك إذا ما كانت الإعانات المالية للصادرات مرتفعة بما فيه الكفاية بشكل يسمح له بتعويض الربح المحقق بالعملة الصعبة عن عمليتي التدليس في مبلغ الفاتورة واللجوء إلى السوق السوداء.

## خاتمة الفصل:

إن انخفاض قيمة العملة يمكن أن يؤدي إلى تحسين موقف ميزان المدفوعات في دولة ما، وفي نفس الوقت يحفز التوسع في كل من الدخل والتوظيف، ويشترط لذلك توفر التوسع المحلي، وهذا لأن الزيادة في إنتاج الصادرات وإنتاج سلع بديلة للواردات يتطلب توظيف موارد جديدة، ولهذا يشترط توفر يد عاملة وآلات يمكن استخدامها بشكل منتج وهذا لنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة.

إن نظام الرقابة على الصرف الأجنبي يكون أكثر فعالية من القيود التجارية فيما يتعلق بمعالجة ميزان المدفوعات، لأنه يتضمن كل المعاملات التجارية بما فيها الخدمات وتحركات رؤوس الأموال، لكن قد يؤدي ذلك إلى آثار سلبية أخرى خاصة في الدول النامية كهروب رؤوس الأموال بشتى الطرق القانونية المشروعة وغير المشروعة، وكذا ظهور سوق موازية لسعر الصرف، وتؤدي الحاجة إلى العملة الأجنبية إلى زيادة المتعاملين في هذه السوق.

وكنتيجة لما سبق نستنتج أنه للوصول إلى نتائج مرغوبة داخليا وخارجيا، يتطلب هذا مزج بين سياسة تعديل سعر الصرف مع ترتيبات محلية ملائمة أخرى، ولتحقيق هدف توازن ميزان المدفوعات واستقرار الأسعار والتوظيف الكامل ومعدل نمو ملائم، يتطلب الأمر مزيجا من سياسة تحويل الإنفاق بتحفيز المستهلكين المحليين لتحويل مصروفاتهم من الواردات إلى البدائل المحلية، وسياسة تغيير الإنفاق التي تعتمد على التغييرات في الإنفاق الكلي من سياسة مالية وسياسة نقدية لتحقيق التوازن.

والمزج الأمثل بين السياسات يعتمد على الفعالية النسبية للسياسة نفسها، ويختلف هذا من دولة لأخرى من هنا يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى نجاح السلطة النقدية (في الجزائر) في التحكم في سعر الصرف للحد من الاختلالات الداخلية والخارجية؟ وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

# الفصل الرابع:

## دراسة حالة الجزائر

(1990 – 2009)

## تمهيد

عرف الاقتصاد الجزائري العديد من الأزمات الحادة التي أدت إلى اختلالات كبيرة في التوازنات الكلية ناتجة عن انخفاض أسعار النفط وذلك بعد صدمة أسعار البترول سنة 1986، حيث تمثل المدخلات الناجمة عن المحروقات أكبر حصة في الدخل الإجمالي، وقد عرفت ميزانية الدولة وميزان المدفوعات عجزا حادا تطلب إعادة النظر كلية في السياسات الاقتصادية خاصة سياسة سعر الصرف، وبذلك دخلت الجزائر عهد الإصلاحات الهيكلية بصفة تدريجية منتقلة بذلك من اقتصاد مخطط ومسير مركزيا إلى اقتصاد مسير بقوانين العرض والطلب أي ميكانزمات السوق الحرة.

كما أن تدهور القيمة الحقيقية للدولار وظهور العملة الأوروبية الموحدة اليورو وتقلبات صرفها مقابل الدولار، وكذا نقص القيمة الشرائية للصادرات وتقلب أسعار النفط، يطرح عدة تساؤلات حول تأثير كل ذلك على التوازن الاقتصادي نظرا لطبيعة بنية الجهاز الإنتاجي وبنية التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على النفط المسعر بالدولار الأمريكي بينما يتم تسوية قيمة غالبية الواردات بالعملة الأوروبية اليورو، حيث أن قرابة 70% من الواردات تأتي من منطقة اليورو.

هذا ما سنحاول إظهاره من خلال دراسة آثار تقلبات سعر الصرف على التوازن الاقتصادي، أو التقلبات العالمية في أسعار الصرف وآثارها على التوازن الاقتصادي للجزائر، لذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الوضع الاقتصادي العام وتطور أنظمة وأسواق الصرف في الجزائر؛

المبحث الثاني: آثار سياسة أسعار الصرف المطبقة خلال الفترة (1990-2009)؛

المبحث الثالث: التقلبات العالمية في أسعار الصرف وآثارها على التوازن الاقتصادي في الجزائر.

## المبحث الأول : الوضع الاقتصادي العام وتطور أنظمة وأسواق الصرف في الجزائر

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال، ولكل مرحلة خصوصياتها وظروفها المحلية والدولية، وسنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على التطور التاريخي للاقتصاد الجزائري من خلال إبراز أهم خصائص كل مرحلة من مراحلها والإصلاحات خاصة في مجال الصرف، كما عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف، وتميز تحديد سعر الصرف في المراحل الأولى بالطابع الإداري، وقد تأثر نظام الصرف ونظام الرقابة على الصرف بالمرحلة التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

### المطلب الأول: الوضع الاقتصادي العام

تميز الاقتصاد الجزائري بمروره بعدة مراحل يمكن إجمالها في ما يلي:

#### أولاً: مرحلة ما بعد الاستقلال<sup>1</sup>

اعتبرت هذه المرحلة كمرحلة انتقالية خاصة وصعبة في نفس الوقت، وكانت تعرف عدة صعوبات اقتصادية ومالية وسياسية واجتماعية، وقد اتخذت فيها اللبنة الأولية الهادفة إلى بناء الاشتراكية من خلال وضع نظام التسيير الذاتي وخلق المؤسسات الوطنية وكذلك الدواوين الوطنية، ويقتضي الاقتصاد الاشتراكي أولاً تدخل القيادة السياسية من خلال التخطيط الوطني لتوجيه الأعمال الاقتصادية والاجتماعية، وتقرير استخدام مجموع الوسائل التي تملكها الأمة في الاتجاه المطلوب لتحقيق أهداف التنمية الشاملة حسب ترتيب الأولويات وفقاً لما يقتضيه البناء الاشتراكي، ولتحقيق ذلك وجب التحكم في القوى الاقتصادية (وسائل الإنتاج، التمويل) للبلاد، وقد نجحت الجزائر في هذا السعي وذلك عن طريق تأمين أراضي المعمرين سنة 1963، المناجم سنة 1966، البنوك وشركات التأمين سنة 1966، بالإضافة إلى تأميمات أخرى.

<sup>1</sup> دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص ص 340 - 341 .

### ثانيا: مرحلة النمو الاقتصادي (1974-1986)

وتمتد هذه المرحلة من بداية الوفرة البترولية إلى غاية ظهور أزمة المحروقات 1986، والتي كان سببها المتغيرات الخارجية وانعكاساتها على ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة الوطنية<sup>1</sup>، وتقرر توظيف 100 مليار دينار بين (1974-1977) منها النصف لتقويم المحروقات<sup>2</sup>، مما أدى إلى بروز عدم التوازن لفائدة قطاع المحروقات والصناعات الثقيلة (كيماوية، ميكانيكية.. الخ)، ونظراً لطبيعة الاستثمارات ذات الكثافة الرأسمالية والمكلفة وعدم كفاية الموارد المحلية لجأت الجزائر إلى الاقتراض من الخارج، هذا ما أدى إلى الارتفاع المستمر في حجم الديون الخارجية من سنة إلى أخرى، فبعدما كانت المديونية الخارجية تقدر بحوالي 0,95 مليار دولار سنة 1970، وصلت إلى 12 مليار دولار في نهاية سنة 1977 لترتفع إلى 17 مليار دولار سنة 1980<sup>3</sup>.

### ثالثا: مرحلة الانكماش الاقتصادي (1986-1998)<sup>4</sup>

إن اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق في كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري 95%، أدى إلى حدوث أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات في سنة 1986 وانخفضت القيمة الحقيقية للدولار، وارتفعت حجم الواردات من السلع والخدمات الضرورية والترفيهية مما أدى إلى عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الدين الخارجي، وانخفضت أسعار البترول من 27 دولار للبرميل سنة 1985 إلى أقل من 14 دولار سنة 1986 ونتيجة لذلك انخفضت إيرادات الصادرات من 12.7 مليار دولار سنة 1985 إلى 7.9 مليار دولار سنة 1986، أي بانخفاض قدر بـ 4.8 مليار دولار خلال سنة واحدة أي بنسبة 38% مما أثر بشكل كبير على التوازن الاقتصادي خاصة ميزان المدفوعات، مما تطلب إعادة النظر كلية في السياسات الاقتصادية خاصة سياسة سعر الصرف.

وفي نفس الفترة أدى انخفاض أسعار البترول إلى ارتفاع مستمر للديون الخارجية المتوسطة والطويلة الأجل

كما يوضحه الجدول رقم (4-01):

<sup>1</sup> عزى الأخضر أبو علاء، إشكالية سعر صرف الدينار الجزائري بين واقعية السوق والتعديل الهيكلي (1990-2002)،

<http://www.difaf.net/modules.php?name=News&file=article&sid=958>

<sup>2</sup> هني أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، ص ص 26-27.

<sup>3</sup> بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 179-180.

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص ص 165 - 178.

## الجدول رقم (4-01): تطور المديونية الخارجية (1990-1998)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	90	91	92	93	94	95	96	97	98
الديون متوسطة وطويلة	26.58	26.63	25.88	25.02	28.85	31.31	33.23	31.0	30.3
الديون قصيرة الأجل	1.79	1.23	0.79	0.70	0.63	0.26	0.26	0.2	0.2
مجموع حجم الديون الخارجية	28.37	27.87	26.67	25.72	29.48	31.57	33.65	31.22	30.47

المصدر: تم الإعداد انطلاقاً من

بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره ص 213.

Banque d'Algérie, MEDIABANK-N°35, Avril/Mai 1998, p 7.

من الجدول رقم (4-01) نلاحظ أن مخزون الديون الخارجية عرف ارتفاعاً متتالياً منذ سنة 1993، ثم عرف انخفاضين متتاليين، وعرفت سنة 1994 حالة انسداد لتسجل 29.48 مليار دولار ثم تفاقم الأمر في السنتين التاليتين لتصل الديون إلى ذروتها سنة 1996 مسجلة 33.65 مليار دولار ثم عادت لتراجع مرة أخرى لتبلغ في 31 ديسمبر 1998 حوالي 30.47 مليار دولار.

وتميزت الديون القصيرة الأجل خلال هذه الفترة بالانخفاض المستمر من 1.79 مليار دولار سنة 1990 لتصل 0.2 مليار دولار سنة 1998، في حين عرفت الديون الطويلة والمتوسطة الأجل حالة من الارتفاع المستمر لتبلغ ذروتها سنة 1996 مسجلة 33.23 مليار دولار ثم أخذت بالانخفاض.

## رابعاً: مرحلة الإنعاش الاقتصادي ابتداء من 1999

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعاً من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28.31% سنة 2000 إلى حوالي 87.34% سنة 2003، فمبلغ 155 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، وقد تحسنت بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية بشكل ملحوظ، لعل من أهمها

انخفاض الديون الخارجية المتوسطة وطويلة الأجل إلى حدود 4.88 مليار دولار سنة 2007، وارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة، إذ بلغت نسبة 6.8% سنة 2003، نفس الشيء عرفته مستويات التشغيل أين انخفضت نسبة البطالة في الجزائر، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2007 نسبة 11.8%، أما معدلات التضخم فقد وصلت إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0.33% سنة 2000 و1.64% سنة 2005<sup>1</sup> وقد انعكس ذلك على المديونية الخارجية.

### الجدول رقم (4-02): تطور المديونية الخارجية (1999-2009)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الديون متوسطة وطويلة الأجل	28.14	25.1	22.31	22.54	23.20	21.41	16.48	5.06	4.88	4.28	3.92
الديون قصيرة الأجل	0.18	0.18	0.26	0.10	0.15	0.41	0.70	0.55	0.71	1.30	1.49
مجموع حجم الديون الخارجية	28,32	25,27	22,57	22.64	23.35	21.82	17.19	5.61	5.60	5.58	5.41

تم الإعداد انطلاقاً من:

بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره ص 213.

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2003, P 33.  
Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2005, P 66.  
Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2008, P 72.  
Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2009, P 79.

من الجدول رقم (4-02) نلاحظ أن مخزون الديون الخارجية عرف انخفاضا مستمرا بين 1999 و 2002 من 28.32 مليار دولار إلى 22.64 مليار دولار على التوالي، ثم ارتفع سنة 2003 إلى 23.35 مليار دولار ثم عادت لتتخفف مرة أخرى خلال السنوات القادمة إلى غاية 2007 وأهم انخفاض هو المسجل سنة 2006 حيث سجل مخزون الديون الخارجية 5.61 مليار دولار بعدما كانت 21.82 مليار دولار سنة 2004 و17.19 مليار دولار سنة 2005 وهذا نتيجة لإستراتيجية تقليص المديونية الخارجية المتبعة بين 2004 و 2006، وعرفت الديون الخارجية

<sup>1</sup> شيبسي عبد الرحيم، بن بوزيان محمد، شكوري سيدي محمد، الآثار الاقتصادية الكلية لخدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية، ص 8.

خلال السنوات الثلاث القادمة 2007، 2008 و 2009 انخفاضا طفيفا مسجلة 5.60، 5.58 و 5.41 مليار دولار على التوالي.

وتميزت الديون القصيرة الأجل خلال هذه الفترة بالتذبذب لتعرف ارتفاعا ملحوظا خلال نهاية الفترة مسجلة 1.30 و 1.49 مليار دولار خلال 2008 و 2009 على التوالي، في حين عرفت الديون الطويلة والمتوسطة الأجل حالة من الانخفاض المستمر لتبلغ أدنى حد لها سنة 2009 مسجلة 3.92 مليار دولار.

### المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في مجال الصرف

إن بداية انتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق كانت له انعكاسات معتبرة وتطلب الأمر القيام بعدة إصلاحات اقتصادية، تتمثل في إصلاح 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، ويليه عدة تنظيمات.

#### أولا: قانون النقد والقرض 1990

سمح القانون رقم (90-10) والمؤرخ في 14 أبريل 1990 بتحويل السلطة النقدية إلى مجلس القرض والنقد، الذي يعتبر بمثابة مجلس إدارة بنك الجزائر، حيث يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال القرض والنقد، وفيما يخص سياسة أسعار الصرف فقد شرع البنك المركزي منذ سنة 1990 في وضع الأدوات اللازمة لتدخله، وتخص هذه الأدوات خاصة الاستيراد والتصدير، الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، الاستثمارات الجزائرية في الخارج، حسابات العملات الصعبة والعمليات الجارية الأخرى، وفي إطار تحرير التجارة الخارجية، تم إصدار عدة نصوص تشريعية وتنظيمية تهدف إلى تمكين المتعاملين الاقتصاديين من إنجاز جميع عمليات التجارة الخارجية التي تتعلق بالسلع والخدمات وهذا عن طريق بنك وسيط معتمد.

ويستفيد المصدرون من حصة من إيراداتهم بالعملات الصعبة، وتختلف هذه الحصة باختلاف النشاط، 10% للخدمات المصرفية والضمان والنقل والتأمين، 20% للخدمات السياحية، 50% للمحاصيل الزراعية والصيد، 100% لكل القطاعات الأخرى باستثناء المعادن والمحروقات التي تعد ملكا للمجموعة الوطنية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> هيديات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ط 3، ص 164.

وتميزت النصوص التنظيمية التي سبقت سنة 1990 بالصرامة في ما يتعلق بالاستثمارات خاصة عدم قبول رؤوس الأموال الأجنبية إلا بالمشاركة مع المؤسسات العمومية وعلى أساس نسبة 51/49%، وابتداء من قانون النقد والقرض (90-10) أصبح مسموحا بالاستثمار الأجنبي في الجزائر لغرض تمويل النشاطات الاقتصادية غير المخصصة للدولة وهيئاتها، ويمكن للاستثمار الأجنبي أن يكون فرديا أو بالاشتراك مع مؤسسة جزائرية عمومية كانت أو خاصة، كما يمكن إعادة تحويل كافة رؤوس أموال الاستثمارات الأجنبية وعائداتها من أرباح وفوائد وريوع وما شابهها، كما أنها تستفيد من كافة الضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي تمت المصادقة عليها من قبل الجزائر.<sup>1</sup>

### ثانيا: الأمر المتعلق بالنقد والقرض 2003<sup>2</sup>

هو الأمر رقم 03-11 المؤرخ يوم 26 أوت 2003، ويهدف هذا الأمر إلى تحديد كل ما يتعلق بالعملة الوطنية (الدينار الجزائري) والإصدار النقدي، كما يحدد هذا الأمر كل ما يتعلق ببنك الجزائر وهيكله وتنظيمه وعملياته وتسييره ومراقبته وكذا صلاحياته وعملياته، كما يحدد هذا الأمر كل ما يتعلق بمجلس النقد والقرض وتشكيله وصلاحياته، كما يحدد الأمر كل ما يتعلق بالتنظيم المصرفي كما تطرق إلى مراقبة البنوك والمؤسسات المالية، وأهم ما جاء في هذا النظام فيما يخص الصرف وحركات رؤوس الأموال يتمثل فيما يلي:

- يعتبر مقيما في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطاته الاقتصادية في الجزائر، أما غير المقيم في الجزائر فهو كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطاته خارج الجزائر.

- يرخص للمقيمين في الجزائر بتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطات في الخارج مكتملة لنشاطاتهم المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات في الجزائر، كما يحدد مجلس النقد والقرض شروط تطبيق هذه المادة ويمنح الرخص وفقا لهذه الشروط.

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 16، 18 أفريل 1990، المادة رقم 183 والمادة 184 من القانون رقم 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض، والمؤرخ يوم 14 أفريل 1990.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، 27 أوت 2003، الأمر رقم 03-11 والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة المؤرخ يوم 26 أوت 2003.

- ينظم بنك الجزائر سوق الصرف في إطار سياسة الصرف التي يقررها مجلس النقد والقرض وضمن احترام الالتزامات الدولية التي تعهدت بها الجزائر، ولا يجوز أن يكون سعر صرف الدينار متعددًا.
- تكلف لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية بالإشراف على تنفيذ استراتيجية الاستدانة الخارجية وسياسة تسيير الأرصدة والمديونية الخارجية وتتكون اللجنة من عضوين يعينهما على التوالي محافظ بنك الجزائر والوزير المكلف بالمالية.
- تلتزم كل شركة خاضعة للقانون الجزائري مصدرة أو حائزة امتياز استثمار في الأملاك الوطنية المنجمية منها أو الطاقوية بفتح حساباتها بالعملة الأجنبية لدى بنك الجزائر وإبقائها لديه، كما تلتزم بإجراء جميع عملياتها بواسطته وبهذه العملات.

**ثالثا: النظام المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة**

<sup>1</sup>2007

هو النظام رقم 01-07 المؤرخ يوم 03 فيفري 2007، ويهدف هذا النظام إلى تحديد مبدأ قابلية تحويل العملة الوطنية بالنسبة للعملة الدولية الجارية والقواعد المطبقة على التحويلات من وإلى الخارج والمرتبطة بهذه العمليات وكل حقوق وواجبات متعاملي التجارة الخارجية والوسطاء المعتمدين في هذا الميدان، وأهم ما جاء في هذا النظام ما يلي:

- بدون الإخلال بالأحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها، تعد التسديدات والتحويلات الخاصة بالمعاملات الدولية الجارية حرة وتتم عبر الوسطاء المعتمدين.
- يفوض مجلس النقد والقرض تطبيق تنظيم الصرف إلى البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة الوحيدة المؤهلة لمعالجة عمليات التجارة الخارجية والصرف، ويجب على هذه الأخيرة السهر على قانونية هذه العمليات طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، كما أن المصالح المالية لبريد الجزائر مؤهلة في حدود الصلاحيات التي يخولها لها القانون المطبق عليها للقيام ببعض التسديدات والتحويلات وترحيل الأموال، كما يجري بنك الجزائر رقابة بعدية بغرض التأكد من قانونية العمليات المنجزة في إطار هذا النظام.

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31، 13 ماي 2007، النظام رقم 01-07 والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة المؤرخ يوم 03 فيفري 2007.

- يجب التنازل وبصفة إلزامية لصالح بنك الجزائر على جميع الموارد بالعملة الصعبة المرحلة والناجمة عن الصادرات من المحروقات والمنتجات المنجمية وكذلك الموارد الناجمة عن القروض الثنائية أو متعددة الأطراف أو الحرة المخصصة لتمويل ميزان المدفوعات.
- يتم الحصول على صفة الوسيط المعتمد للقيام بعمليات التجارة الخارجية والصرف في إطار الاعتماد الذي يسلمه محافظ بنك الجزائر.
- إن الوسطاء المعتمدين ملزمون بأن يضمنوا لصالح زبائنهم وعلى أساس المساواة في المعالجة، العمليات موضوع هذا النظام والتي تحصلوا بموجبها على الاعتماد.
- يرخص لكل مقيم في الجزائر اقتناء وحياسة وسائل دفع مدونة بالعملات الأجنبية قابلة للتحويل بصفة حرة، وفقا للشروط المنصوص عليها، ولا يمكن اقتناء وسائل الدفع هذه ولا تداولها ولا إيداعها في الجزائر إلا لدى الوسطاء المعتمدين، ماعدا تلك الحالات التي يرخص بها بنك الجزائر، وتتمثل وسائل الدفع في الأوراق النقدية، الصكوك السياحية، الصكوك المصرفية أو البريدية، خطابات الاعتماد، السندات التجارية، وكل وسيلة أو أداة دفع مقومة بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة مهما كانت الأداة المستعملة.
- لا يمكن القيام بعمليات الصرف بين الدينار الجزائري والعملات الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة إلا لدى الوسطاء المعتمدين أو بنك الجزائر.
- يرخص لكل شخص طبيعي أو معنوي مقيم أو غير مقيم فتح حساب أو عدة حسابات تحت الطلب أو لأجل بالعملات الأجنبية لدى البنوك الوسيطة المعتمدة، ويمكن للوسطاء المعتمدين حياسة حسابات بالعملة الصعبة لدى بنك الجزائر.
- كما تضمن النظام الوسطاء المعتمدين ومنح الاعتماد من طرف بنك الجزائر، ووسائل الدفع الخارجية وحسابات العملة الصعبة والقواعد المطبقة على عمليات التجارة الخارجية الخاصة بالسلع والخدمات والعمليات الجارية الأخرى لأداء فريضة الحج والسفر إلى الخارج في إطار مهني أو لغرض العلاج كما تضمن النظام المنح الدراسية، وكذا تحويل الأموال من طرف العمال الأجانب في الجزائر والموفرة من الأجر الذي يتقاضونه.

### المطلب الثالث: تطور نظام الصرف الجزائري

قبل قانون النقد والقرض (90-10) سنة 1990 كانت النقود في الجزائر عبارة عن ظاهرة حسائية فقط، وكانت هذه السياسة تدخل في إطار حماية الاقتصاد الوطني وتفادي هجرة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف من سعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المرن، وتميز تحديد سعر الصرف في المراحل الأولى بالطابع الإداري، حيث كان سعر الصرف يحدد في إطار غير واقعي، وتتمثل المراحل التي مر بها سعر الصرف فيما يلي:

#### أولاً: نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1964-1973)

أنشئ الدينار الجزائري في أبريل 1964 تعويضاً للفرنك الفرنسي الجديد الذي تم التعامل به بعد الاستقلال مباشرة، وفي هذه الفترة كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزماً بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة لوزن محدد من الذهب، وبصفة الجزائر عضو في هيئة بريتون وودز حددت سعر صرف الدينار الجزائري (دج) على أساس 1 دج = 1 فرنك فرنسي (ف ف) والذي يساوي 180 ملغ من الذهب<sup>1</sup>، واستمر هذا التكافؤ إلى غاية 1969، أين اضطرت السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك أمام الدولار الأمريكي، رغم ذلك استمر ارتباط الدينار بالفرنك، لكن لم يتبعه في الانخفاض حيث أصبح 1 دج = 1.25 ف ف، أو 1 ف ف = 0.888 دج بين أوت 1969 وديسمبر 1973، لقد أدى تدهور العملة الفرنسية إلى تدهور الدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، كما اقترن هذا بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة، وتبني أسعار الصرف المعومة نتيجة لانهيار نظام بريتون وودز مما أدى إلى قيام الجزائر بتغيير نظام تسعير الدينار.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بن بوزيان محمد، زيان الطاهر، الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، محاضرات الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، ماي 2002، ص 11.

<sup>2</sup> هميدات محمود، مرجع سبق ذكره، ص 156.

### ثانياً: نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات (1974-1987)

لجأت السلطات النقدية الجزائرية عقب انهيار نظام الصرف الثابت واتجاه عدة دول إلى تعويم عملاتها إلى ربط الدينار بسلة من العملات وتم ذلك في جانفي 1974، وتم تشكيل هذه السلة من 14 عملة صعبة والمشكلة لهيكل المدفوعات أي العملات التي تتم بها التسوية\*، واستعمل الدولار الأمريكي كعملة عبور بين الدينار وباقي عملات السلة.<sup>1</sup>

### ثالثاً: التسيير الآلي لسعر الصرف

نتج عن أزمة 1986 وانخفاض أسعار البترول دخول الاقتصاد الوطني في أزمة اقتصادية حادة، مما أدى إلى ضرورة إجراء إصلاحات مالية ونقدية واسعة، واستهداف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الخارجي بعدما كان يقتصر على التوازن الداخلي، وقررت الجزائر التحويل الجزئي للدينار ابتداء من 1991 وهذا بعد إدراج قسيمة القرض المستندي القابل للتحويل خلال مدة ثلاثة سنوات على أن يتبع بالتحويل الكلي للدينار في سنة 1993، وقد شهدت سنة 1994 تسارعا كبيرا في مجال تحرير الأسعار حيث وصلت في هذه السنة نسبة التحرير إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك، تزامن هذا مع تخفيض الدينار الجزائري بنسبة 40%، وفي نفس السنة بدأ البنك المركزي الجزائري بتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات السعير Fixing sessions بواسطة لجنة مشتركة من البنك المركزي والبنوك التجارية وكان هذا تمهيدا لسوق الصرف ما بين البنوك الذي تم إنشائه في جانفي 1996، كما أصبح للبنوك التجارية إمكانية التمتع بوضعية للصرف تودع كودائع لدى بنك الجزائر، كما تم السماح بالقيام بمكاتب صرافة للصرف الأجنبي<sup>2</sup>، وقد تم تعديل سعر الصرف كما يلي:

### الانزلاق التدريجي:

قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي مراقب، وقد طبق خلال فترة طويلة نوعا ما، حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4.9 دج = 1 دولار في نهاية 1987 إلى 8.03 دج = 1 دولار في نهاية 1989<sup>3</sup>، وانطلاقاً من نوفمبر 1990 وتماشياً مع تسريع تطبيق الإصلاحات، تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ، حيث انتقل معدل صرف الدينار إلى 12.119 دج = 1 دولار في نهاية 1990، وقد استمر الانزلاق السريع في بداية 1991

\* سلة العملات هي: (الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي، الدولار الكندي، الفرنك السويسري، المارك الألماني، الجنيه الإسترليني، الليرة الإيطالية، البيستا الإسباني، الكورون الدانماركي، الكورون النرويجي، الفلورين الهولندي، الشلنغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، والكورون السويدي).

<sup>1</sup> راتول محمد، مرجع سبق ذكره، ص 346.

<sup>2</sup> بن بوزيان محمد، زيان الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 12.

<sup>3</sup> خالد الهادي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، ص 198.

بهدف الوصول به إلى المستوى الذي يسمح باستقراره وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية، وقد أعلن عن هذه الإجراءات بالفعل خلال الفصل الثاني من سنة 1991، وعلى هذا الأساس تم تعديل معدل صرف الدينار ليصل 15.88 دج = 1 دولار في نهاية جانفي 1991 ثم 16.59 دج = 1 دولار في نهاية فيفري 1991 ليصل 17.76 دج = 1 دولار في نهاية مارس 1991، وفي نهاية سبتمبر 1991 اتخذ مجلس النقد والقرض وفقاً لاتفاق مع صندوق النقد الدولي قرار تخفيض الدينار بـ 22% بالنسبة للدولار وبهذا التخفيض بلغ معدل صرف الدينار 22.5 دج = 1 دولار<sup>1</sup>، ثم استقر سعر صرف الدينار إلى غاية مارس 1994، لكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع هيئة بريتون وودز، أجري تعديل طفيف لم يتعدى نسبة 10% تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذته مجلس النقد والقرض بتاريخ 1994/4/10 بتخفيض معدل صرف الدينار بنسبة 40,17% وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دج = 1 دولار<sup>2</sup>، ويقوم بنك الجزائر بتسيير الدينار الجزائري وفقاً لنظام التعويم المدار لسعر الصرف بداية من سنة 1996، وهذا بالتدخل في سوق الصرف ما بين البنوك<sup>3</sup>.

#### المطلب الرابع: تطور سوق الصرف الجزائري

عرف سعر الصرف انخفاضا مستمرا مقابل الدولار منذ نهاية الثمانينات وخلال التسعينات وذلك نتيجة لسياسة تخفيض قيمة الدينار المنتهجة تحت إشراف صندوق النقد الدولي بهدف الوصول إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية والوصول إلى السعر التوازني، وذلك بالتوجه من اقتصاد مخطط ومسير مركزيا إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة.

<sup>1</sup> حميدات محمود، مرجع سبق ذكره، ص 161.

<sup>2</sup> بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 218.

<sup>3</sup> راتول محمد، مرجع سبق ذكره، ص 345.

## الجدول رقم (4-03): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار للفترة (1990-2009)

الوحدة: 1 دولار أمريكي = دينار جزائري

السنة	سعر الصرف دج/\$	نسبة التغير %
1990	12.1	-
1991	17.7	46.3
1992	21.8	23.2
1993	22.5	3.2
1994	36	60.0
1995	47.6	32.3
1996	54.7	14.9
1997	57.6	5.3
1998	58.8	2.1
1999	66.6	13.3
2000	75.3	13.1
2001	77.3	2.6
2002	79.6	3.0
2003	77.3	-2.9
2004	72.1	-6.7
2005	73.3	1.7
2006	72.6	-0.9
2007	69.38	-4.4
2008	64.58	-6.9
2009	72.64	12.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 217 - 218.

حميدات محمود، مرجع سبق ذكره، ص 161.

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2009، ص 371.

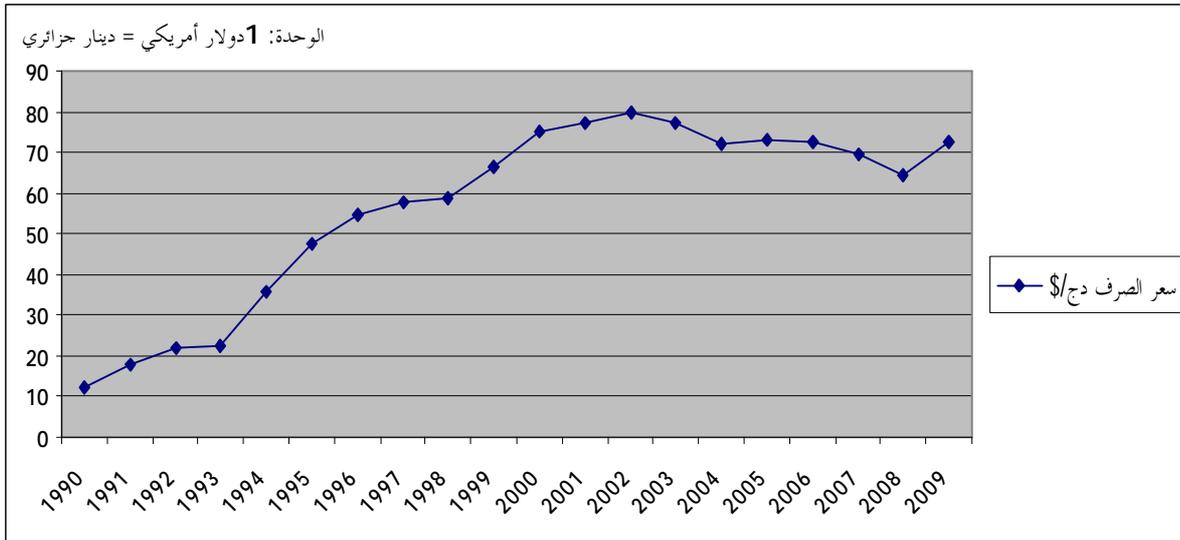
MIMOUNE Lynda, KHELADI Mokhtar, Partenariat Algérie-Union européenne et mise à niveau des entreprises algériennes, Colloque « Economie Méditerranée Monde Arabe » 26 et 27 mai 2006 Université Galatasaray, Istanbul, Turquie, p 3.

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2006, PP 54-64.

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2007, P 73.

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2009, P 76.

## الشكل رقم (4-01): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار للفترة (1990-2009)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-03).

من الجدول رقم (4-03) والشكل رقم (4-01) نلاحظ الانخفاض المستمر لقيمة الدينار مقابل الدولار (ارتفاع سعر الصرف) من سنة 1990 إلى سنة 2002 ويرجع هذا إلى تخفيض قيمة الدينار في إطار مخطط "ستاند باي، stand by" تحت إشراف صندوق النقد الدولي للفترتين (1994-1996) و(1996-1998)، وقد عرف أكبر تخفيض سنة 1994 بنسبة 60% ثم استمر في الانخفاض مسجلا 32% سنة 1995 و 14.9% سنة 1996 ثم أخذ بالانخفاض بنسب متفاوتة ليسجل أدنى انخفاض له سنة 2002 مسجلا 79.6 دج/\$، ثم يعود للارتفاع مقابل الدولار لسنتين متتاليتين ثم ينخفض مرة أخرى في سنة 2005 مسجلا 73.3 دج/\$، ثم يعود للارتفاع مرة أخرى في سنتي 2006 و 2007 مسجلا 72.6 دج/\$ و 69.38 دج/\$ على التوالي، وقد أدى انخفاض الدولار بسبب الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع قيمة الدينار المقابلة له مسجلا 64.58 دج/\$ سنة 2008 لتتخفف قيمة الدينار مقابل الدولار مرة أخرى سنة 2009 مسجلا 72.64 دج/\$.

## المبحث الثاني: آثار سياسة أسعار الصرف المطبقة خلال الفترة (1990-2009)

شهد نظام الصرف في الجزائر منذ سنة 1986 تعديلات عديدة تزامنت أغلبها مع الإصلاحات الاقتصادية، وكان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار الجزائري ليواكب التطورات التي تشهدها التطورات التجارية، وستتطرق في هذا المبحث إلى أثر كل من تخفيض قيمة الدينار والرقابة على الصرف وأثرهما على التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي.

### المطلب الأول: أثر تخفيض قيمة الدينار على بعض مؤشرات التوازن الداخلي

لدراسة أثر تخفيض قيمة الدينار على التوازن الاقتصادي الداخلي يتعين علينا تحليل بعض المؤشرات الكلية خلال فترة التخفيض والفترات اللاحقة له:

#### أولاً: أثر التخفيض على النمو الاقتصادي

يعتبر النمو من بين أهم المؤشرات للحالة الاقتصادية للدول، ويعتبر الهدف الأساسي هو استعادة النمو على أسس متينة، وبعد فترة من الركود الاقتصادي الطويلة نسبياً حقق الاقتصاد الوطني معدلات إيجابية ولو أنها منخفضة في بعض الأحيان كما يتضح من معطيات الجدول رقم (4-04).

#### الجدول رقم (4-04): علاقة تطور معدل النمو بالتغير في سعر الصرف خلال الفترة (1990-2009)

الوحدة: (%)

السنة	معدل النمو %	نسبة تغيير سعر الصرف %
1990	0.1	-
1991	2.0	46.3
1992	2.0	23.2
1993	-2.2	3.2
1994	-0.9	60.0
1995	-0.9	32.3
1996	4.0	14.9
1997	1.1	5.3
1998	4.5	2.1
1999	3.2	13.3
2000	2.4	13.1
2001	2.1	2.6
2002	4.7	3.0
2003	6.9	-2.9
2004	5.2	-6.7
2005	5.1	1.7
2006	2.0	-0.9
2007	3.0	-4.4
2008	2.4	-6.9
2009	2.4	12.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على

معطيات الجدول رقم (4-03).

بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 219.

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2003, P 105.  
Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2006, P 160.  
Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2009, P 203.

من الجدول رقم (4-04) نلاحظ أن الاقتصاد الوطني عرف معدلات نمو سالبة خلال الفترة (1993-1995) وذلك نتيجة للتخفيضات الهامة في قيمة الدينار حيث وصل التخفيض إلى 60% خلال سنة 1994 و32.3% خلال سنة 1995 وأثر ذلك على النمو، كذلك انخفاض قيمة إيرادات الصادرات من المحروقات خاصة، مما أثر مباشرة على احتياطات الصرف بالعملة الصعبة حيث قدرت في نهاية 1993 بحوالي 1.5\* مليار دولار وهذا ما يمثل 2.24 شهرا من الواردات السلعية فقط، ونلاحظ ارتفاع نسبة النمو بين سنة 2002 و2005 حيث سجل الاقتصاد الوطني نسبة 4.7% سنة 2002 و6.9% كأعلى نسبة خلال فترة الدراسة سنة 2003 و5.2% في السنة الموالية لتتخفف بجزء من الألف مسجلة 5.1% سنة 2005 وقد تزامن هذا مع ارتفاع قيمة الدينار مقابل الدولار خلال السنوات 2003-2005 ثم انخفضت قيمة الدينار بنسبة 1.7% سنة 2005 ثم عادت لترتفع خلال السنتين المقبلتين 2006-2007 رغم تسجيل نسبة النمو للتراجع مقارنة بالسنوات السابقة مسجلة 2.0% سنة 2006 و3.0% سنة 2007 ثم استقر عند 2.4% خلال 2008 و2009، إذن قد تكون نسبة النمو مرتبطة بعوامل أخرى غير سعر الصرف تعكس التحسن في سعر الصرف خلال الفترة 2006-2008.

#### ثانيا: أثر التخفيض على التضخم

التضخم هو مؤشر يعبر عن الارتفاع المتواصل للأسعار، ويرى البعض أن أسباب التضخم في الجزائر ليست نقدية فقط بل أسبابه هيكلية كذلك، وقد يكون التضخم مستوردا.

\* أنظر الجدول رقم (4-15) إجمالي احتياطات الصرف.

## الجدول رقم (4-05): علاقة تطور معدل التضخم بالتغير في سعر الصرف خلال الفترة (1990-2009)

الوحدة: (%)

السنة	معدل التضخم	نسبة تغير سعر الصرف %
1990	18	-
1991	25.9	46.3
1992	31.7	23.2
1993	20.5	3.2
1994	29	60.0
1995	29.8	32.3
1996	18.7	14.9
1997	5.7	5.3
1998	5	2.1
1999	2.6	13.3
2000	0.3	13.1
2001	4.2	2.6
2002	2.2	3.0
2003	3.5	-2.9
2004	4.6	-6.7
2005	1.9	1.7
2006	1.8	-0.9
2007	3.9	-4.4
2008	4.4	-6.9
2009	6.4	12.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على

معطيات الجدول رقم (4-03).

بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 207.

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2003, P 22.

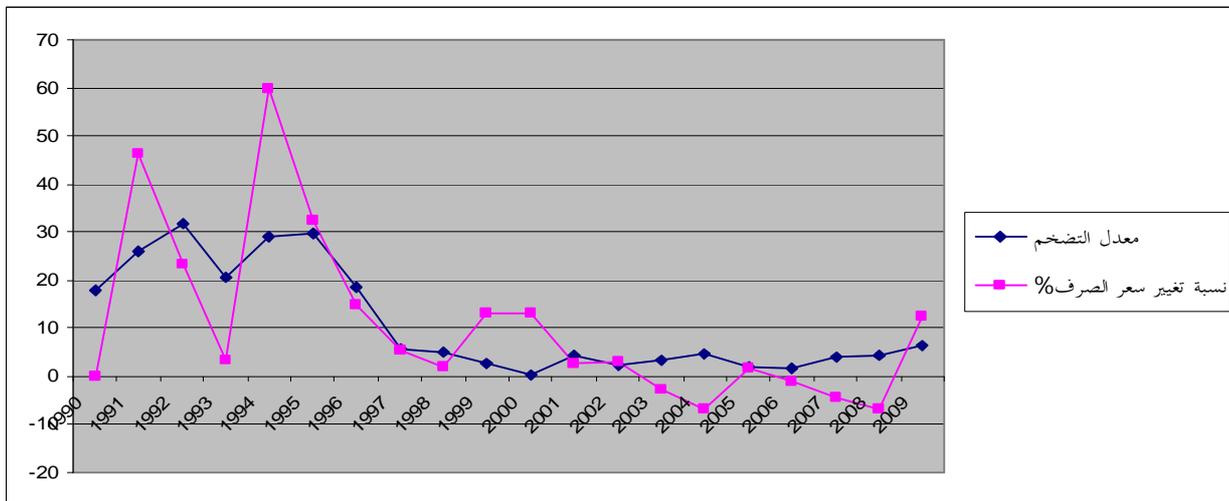
Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2006, P 37.

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2008, P 42.

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2009, P 50.

## الشكل رقم (4-02): علاقة تطور معدل التضخم بالتغير في سعر الصرف خلال الفترة (1990-2009)

الوحدة: (%)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-05).

من الجدول رقم (4-05) والشكل رقم (4-02) نلاحظ أن التضخم تميز بالارتفاع الكبير بين سنة 1990 و1996 حيث وصل إلى ذروته سنة 1992 بمعدل 31.7% ثم أخذ بالانخفاض ليبلغ سنة 1996 نسبة 18.7%، ثم عرف تراجعاً مهماً مسجلاً 5.7% سنة 1997، ليستمر في الانخفاض إلى 2.6% سنة 1999، ليصل إلى أدنى مستوياته ليصل إلى 0.34% سنة 2000 كأدنى حد، ثم عرف مرحلة تميزت بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث ارتفع في سنة 2001 ليصل إلى 4.2% ثم انخفض في السنة الموالية ليصل 2.2% ليرجع إلى الارتفاع خلال السنتين 2003 و2004 بـ 3.5% و4.6% على التوالي ثم رجع للانخفاض لسنتين متتاليتين بـ 1.9% في 2005 ويفقد 0.1 نقطة مئوية في 2006 ثم رجع ليرتفع مرة أخرى في سنة 2007 ليصل 3.9% ليواصل الارتفاع خلال سنة 2008 و2009 مسجلاً 4.4% و6.4% على التوالي، وبمقارنة معدلات التضخم مع التغير في سعر الصرف نجد الأثر الواضح لتخفيض قيمة الدينار على التضخم فوجد في الفترة التي شهدت تخفيضات لسعر الصرف خلال الفترة (1996-1990) عرف معدل التضخم ارتفاعاً ملحوظاً، لكن هذا التأثير لسعر الصرف على التضخم يقتصر على سنوات دون الأخرى فقد يكون التضخم مستورداً وقد يكون لأسباب داخلية، وقد يكون لأسباب نقدية.

ويعود ارتفاع التضخم في سنة 2007 إلى سببين رئيسيين الأول هو ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية خاصة منتج البطاطا، حيث عرفت سنة 2007 زيادة في استيراد المنتجات الزراعية، وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع الأسعار العالمية خاصة الحبوب والحليب ومشتقاته التي تستوردها الجزائر بكميات معتبرة.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أثر تخفيض قيمة الدينار على التوازن الخارجي الجزائري

يتمثل التوازن الخارجي في التوازن في ميزان المدفوعات، ويكون التوازن من خلال تحقيق التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات لأنه يكون دائماً متوازناً محاسبياً، وينقسم ميزان المدفوعات إلى الحساب الجاري (حساب السلع والخدمات)، حساب التحويلات من طرف واحد وحساب رأس المال (العمليات الرأسمالية).

### أولاً: أثر تخفيض قيمة الدينار على الميزان الجاري

العمليات الجارية عمليات تقع على المنتجات دون أن تلمس مصادر الإنتاج، وتتضمن السلع والذهب غير النقدي + الخدمات + الفوائد والأرباح، ويتضمن الميزان الجاري كل من الميزان التجاري، ميزان العمليات غير المنظورة، ميزان التحويلات.

<sup>1</sup> Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2007, P 49.

## 1. الميزان التجاري: يسجل في هذا الميزان كل العمليات المنظورة أي الملموسة (سلع عينية) حيث

يحتوي على الصادرات والواردات من السلع العينية.

## الجدول رقم (4-06): الميزان التجاري (1992-2009)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

ميزان تجاري	صادرات	نسبة تغير الصادرات %	محروقات	النسبة المئوية للمحروقات %	أخرى	النسبة المئوية %	واردات	نسبة تغير الواردات %	سعر البرميل \$ / برميل	نسبة تغير سعر الصرف %	سنة
3.21	11.51	-	10.98	95.40	0.53	4.60	-8.30	-	20.05	23.2	1992
2.42	10.41	-9.55	9.88	94.91	0.53	5.09	-7.99	-3.73	17.80	3.2	1993
-0.26	8.89	-14.60	8.61	96.85	0.28	3.15	-9.15	14.52	16.30	60.0	1994
0.16	10.26	15.41	9.73	94.83	0.53	5.17	-10.10	10.38	17.60	32.3	1995
4.13	13.22	28.85	12.65	95.69	0.57	4.31	-9.09	-10.00	21.70	14.9	1996
5.69	13.82	4.54	13.18	95.37	0.64	4.63	-8.13	-10.56	19.49	5.3	1997
1.51	10.14	-26.63	9.77	96.35	0.37	3.65	-8.63	6.15	12.94	2.1	1998
3.36	12.32	21.50	11.91	96.67	0.41	3.33	-8.96	3.82	17.9	13.3	1999
12.30	21.65	75.73	21.06	97.27	0.59	2.73	-9.35	4.35	28.5	13.1	2000
9.61	19.09	-11.82	18.53	97.06	0.56	2.94	-9.48	1.39	24.9	2.6	2001
6.70	18.71	-1.99	18.11	96.79	0.60	3.21	-12.01	26.69	25.2	3.0	2002
11.14	24.46	30.73	23.99	98.07	0.47	1.93	-13.32	10.91	29.0	-2.9	2003
14.27	32.22	31.73	31.55	97.92	0.67	2.08	-17.95	34.76	38.7	-6.7	2004
26.47	46.33	43.79	45.59	98.40	0.79	1.6	-19.86	10.64	54.64	1.7	2005
34.06	54.74	18.15	53.61	97.93	1.13	2.07	-20.68	4.13	65.85	-0.9	2006
34.24	60.59	10.69	59.61	98.38	0.98	1.62	-26.35	27.42	74.95	-4.4	2007
40.60	78.58	29.69	77.19	98.23	1.40	1.78	-37.99	44.17	99.97	-6.9	2008
7.78	45.18	-42.50	44.41	98.30	0.77	1.70	-37.40	-1.55	62.25	12.5	2009

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على

معطيات الجدول رقم (4-03).

Banque d'Algérie, Bulletin statistique de la banque d'algérie, hous série – juin 2006, PP 72-73.

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2003, P 31.

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2007, P 69.

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2009, P 70.

من خلال الجدول رقم (4-06) نلاحظ ما يلي:

- سيطرت صادرات المحروقات بحوالي 97% من إجمالي الصادرات الوطنية، في حين أن الصادرات خارج المحروقات مازالت دون مستوى 5% وتصل في بعض الأحيان إلى ما دون 2% كما هو الحال في سنة 2005 حيث قدرت بـ 1.6% من إجمالي الصادرات.

- وقد تميزت فترة التسعينات بانخفاض كبير في الصادرات مما تسبب في تدهور رصيد الميزان التجاري حيث سجل أرقاما متدنية وأدى قيمة له هي المسجلة سنة 1994 بحوالي 0.26- مليار دولار كعجز في الميزان التجاري و0.16 مليار دولار كفائض سنة 1995، وقد تزامن هذا مع التخفيض في قيمة الدينار الجزائري حيث بلغت نسبة التخفيض 60% سنة 1994 لكن تزامن هذا أيضا مع الانخفاض الكبير في أسعار البترول حيث وصلت إلى حدود 16.30 و17.60 دولار للبرميل خلال 1994 و1995 على التوالي، كما ساهم ارتفاع قيمة الواردات في هذا العجز حيث ارتفعت الواردات بقيمة 14.52% في 1994 عن السنة السابقة، وقد أدى تحسن أسعار البترول نسبيا إلى تحسن طفيف لرصيد الميزان التجاري خلال سنتي 1996 و1997 ثم عاد الرصيد إلى التدهن سنة 1998 مسجلا فائضا بـ 1.51 مليار دولار وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول مسجلة أدنى مستوياتها خلال هذه الفترة بـ 12.94 دولار للبرميل.

- كما يلاحظ ارتفاع كبير ومتواصل في قيمة الصادرات في الفترة ما بين (2000-2009) باستثناء الانخفاض خلال سنتين 2001 و2002 لتعود للارتفاع مرة أخرى ثم تنخفض مرة أخرى سنة 2009 بسبب الأزمة العالمية وتأثيرها على الطلب العالمي على النفط، ويعود ارتفاع الصادرات إلى ارتفاع أسعار النفط في هذه المرحلة.

- ويلاحظ الضعف الكبير والتقلب للصادرات خارج المحروقات، حيث سجلت أدنى مستوياتها سنة 1994 بـ 280 مليون دولار ثم ارتفعت قليلا لتعود للانخفاض خلال سنة 1998 مسجلة 370 مليون دولار، وقد أخذت في الارتفاع منذ سنة 2004 مسجلة 670 مليون دولار، لترتفع سنة 2005 إلى 790 مليون دولار وفي سنة 2006 سجلت 1.13 مليار دولار ثم انخفضت في سنة 2007 إلى 980 مليون دولار، وقد سجلت أحسن حصيلة سنة 2008 بـ 1.40 مليار دولار لتراجع سنة 2009 إلى 770 مليون دولار، في حين تتراوح في السنوات الأخرى بين 410 مليون دولار و640 مليون دولار، ومن الضروري تطوير الإنتاج خارج المحروقات لمواجهة النمو المحتمل للواردات مع التفتح الاقتصادي والانضمام المتوقع لمنظمة التجارة العالمية.

- سجل الميزان التجاري فائض خلال الفترة (1999-2009) لكنه يختلف من سنة إلى أخرى حسب تطور الصادرات والواردات، لكن الملاحظ أنه سجل فوائض كبيرة نوعاً ما خلال السنوات الأخيرة (2003-2008) من الفترة المدروسة مقارنة بالسنوات الأخرى، ويعود هذا للارتفاع الكبير في قيمة الصادرات الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، وقد تراجع هذا الفائض بشكل كبير جدا خلال سنة 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية وهذا تحت تأثير انكماش الاقتصاد العالمي مما أدى إلى انخفاض الطلب على البترول وبالتالي انخفاض سعره.

- والملاحظ أن الميزان التجاري يتأثر بالتغير في أسعار البترول نظرا لهيكل الصادرات المعتمد بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات بحوالي 97% خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن تأثير تغير أسعار الصرف لا يكاد يذكر بالنسبة للصادرات مما يعني عدم مرونة عرض الصادرات أمام تغير سعر صرف الدينار، وخلال المرحلة 2000 إلى غاية 2008 نلاحظ ارتفاع كبير في قيمة الصادرات الإجمالية حيث بلغت سنة 2007 قيمة 60.59 مليار دولار وارتفعت سنة 2008 إلى 78.58 مليار دولار، واستقرار نسبي في أسعار الصرف خاصة خلال الفترة (2001-2008) باستثناء نهاية سنة 2008 حيث تراجعت بشكل ملحوظ، فضلاً عن استمرار التذبذب في قيمة الصادرات خارج المحروقات، تارة تحقق زيادة وتارة أخرى تحقق انخفاض لكن عموماً بقيت نسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالية ضعيفة جداً، ويرجع الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات إلى الارتفاع الكبير في سعر البترول وليس نتيجة التخفيضات السابقة في قيمة الدينار الجزائري، من هذا التحليل نخلص إلى أن التخفيض في قيمة الدينار أدى إلى تدهور رصيد الميزان التجاري خاصة خلال الفترة (1992-1999) وساهم في ذلك انخفاض أسعار البترول، ونستنتج أن تخفيض الدينار الجزائري من أجل رفع قيمة الصادرات لم يحقق النتائج المرجوة.

- أما بالنسبة للواردات فاتجهت قيمتها نحو الارتفاع خلال هذه الفترة، وهذا راجع إلى ارتفاع العائدات من العملة الصعبة نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار النفط بالمقارنة مع السنوات السابقة، فضلاً عن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي بشكل ملحوظ أمام العملات الدولية الرئيسية خاصة اليورو مما تترتب عليه ارتفاع قيمة الواردات نظراً إلى أن أغلب الواردات مقومة باليورو، كذلك انطلاق العديد من المشاريع ونخص بالذكر مشروع الإنعاش الاقتصادي، وبصفة عامة فإن الواردات لم تتراجع قيمتها باستثناء فترة التسعينات حيث تراجعت سنة 1993 بنسبة 3.73% عن السنة السابقة ثم عادت للارتفاع لسنتين ثم رجعت للانخفاض لسنتين متتاليتين 1996 و 1997 بنسبة 10.00% و 10.56% على التوالي، ثم رجعت للارتفاع مرة أخرى بنسب متفاوتة إلى غاية

2008 ثم انخفضت سنة 2009 بنسبة 1.55- %، وهذا يعني عدم مرونة الطلب على الواردات نظرا لكونها من المواد الأساسية والضرورية.

## 2. ميزان العمليات غير المنظورة:

أما بالنسبة لميزان العمليات غير المنظورة (الصادرات والواردات من الخدمات) فهو كما هو موضح في الجدول التالي:

### الجدول رقم (4-07): رصيد ميزان العمليات غير المنظورة (1992-2009)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	ميزان العمليات غير المنظورة	نسبة التغيير في ميزان العمليات غير المنظورة %	نسبة تغيير سعر الصرف %
1992	-3.33	-	23.2
1993	-2.76	17.12	3.2
1994	-2.98	-7.97	60.0
1995	-3.52	-18.12	32.3
1996	-3.75	-6.53	14.9
1997	-3.30	12.00	5.3
1998	-3.48	-5.45	2.1
1999	-4.13	-18.67	13.3
2000	-4.16	-0.73	13.1
2001	-3.22	22.59	2.6
2002	-3.41	-5.90	3.0
2003	-4.05	-18.76	-2.9
2004	-5.61	-38.51	-6.7
2005	-7.35	-31.01	1.7
2006	-6.72	8.57	-0.9
2007	-5.92	11.90	-4.4
2008	-8.92	-50.67	-6.9
2009	-9.99	-11.99	12.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على

معطيات الجدول رقم (4-03).

Banque d'Algérie, Bulletin statistique de la banque d'algérie, hous série – juin 2006, PP 72-73.

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2003, P 31.

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2007, P 69.

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2009, P 70.

ويتضح من خلال الجدول رقم (4-07) أعلاه أن رصيد ميزان العمليات غير المنظورة سجل عجزا طيلة الفترة المدروسة، وهذا راجع إلى تدهور قطاع السياحة نتيجة الأزمة الأمنية خلال فترة التسعينات، وارتفاع عدد

الجزائريين الذين يفضلون قضاء عطلة في الخارج، فضلاً عن الحاجة الكبيرة والمتزايدة في أغلب الأحيان للخدمات وخاصة في مجال الشحن والتأمين والعلاج.. الخ، ومحدودية قطاع الخدمات الجزائري لأداء خدمات للأطراف الأخرى، وتفاقم العجز بصفة ملحوظة من 2003 إلى 2009 خاصة سنّي 2005 و2006 حيث سجل الميزان عجزاً بقيمة 7.35- مليار دولار 6.72- مليار دولار على التوالي، ليرتفع سنة 2008 مسجلاً 8.92- مواصلاً الارتفاع سنة 2009 ليناهاز حاجز 10 مليار دولار.

كما نلاحظ من خلال الجدول السابق تذبذب معدل تغير رصيد ميزان العمليات غير المنظورة من سنة إلى أخرى رغم الانخفاض المستمر في قيمة الدينار ماعدا 2003، 2004، 2006، 2007 و2008، حيث نلاحظ تحسن في نسبة تغير رصيده خلال سنة 1993 أين سجل معدل تغير موجب، أما الفترة الممتدة من سنة 1994 إلى غاية سنة 2005 سجل تدهورا في رصيده، وتدل الإشارة السالبة لمعدل تغير رصيده على ذلك ما عدا 1997 و2001 أي سجل معدل تغير موجب، ثم تحسن العجز خلال سنّي 2006 و2007 ليتعمق سنّي 2008 و2009، وهذا ما يدل أن انخفاض قيمة الدينار لم تؤثر بالشكل المطلوب في قيمة الصادرات والواردات من الخدمات شأنها في ذلك شأن الصادرات والواردات العينية، لذلك يمكن القول أن الواردات غير المنظورة تتسم بعدم مرونتها اتجاه التغير في سعر صرف العملة مثل الواردات السلعية والتي تعتبر ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها، فضلا عن عجز الطرف الجزائري تقديم خدمات للخارج.

### 3. ميزان التحويلات

بعد التطرق إلى الميزان التجاري وميزان العمليات غير المنظورة سنتناول بالدراسة تطور ميزان التحويلات الذي يعتبر أحد أهم بنود الميزان الجاري كما يلي:

## الجدول رقم (4-08): رصيد ميزان التحويلات (1992-2009)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	رصيد ميزان التحويلات	نسبة التغيير في رصيد ميزان التحويلات %	نسبة تغيير سعر الصرف %
1992	1.39	-	23.2
1993	1.14	-17.98	3.2
1994	1.40	22.81	60.0
1995	1.12	-20.00	32.3
1996	0.88	-21.43	14.9
1997	1.06	20.45	5.3
1998	1.06	0.00	2.1
1999	0.79	-25.47	13.3
2000	0.79	0.00	13.1
2001	0.67	-15.19	2.6
2002	1.07	59.70	3.0
2003	1.75	63.55	-2.9
2004	2.46	40.57	-6.7
2005	2.06	-16.26	1.7
2006	1.61	-21.84	-0.9
2007	2.22	37.88	-4.4
2008	2.78	25.22	-6.9
2009	2.83	1.79	12.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

معطيات الجدول رقم (4-03).

Banque d'Algérie, Bulletin statistique de la banque d'algérie, hous série – juin 2006, PP 72-73.

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2003, P 31.

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2007, P 69.

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2009, P 70.

يتبين من خلال الجدول رقم (4-08) أن رصيد التحويلات قد شهد تذبذبا خلال الفترة المدروسة، وذلك ما تظهره معدلات التغيير السالبة والموجبة للرصيد، رغم أن قيمة الدينار تقريبا في انخفاض مستمر وقد شهدت التحويلات تراجعاً ملحوظاً بنسبة -21.43% خلال سنة 1996 مسجلة 880 مليون دولار ثم ارتفعت سنة 1997 لتسجل 1.06 مليار دولار وقد حافظت على نفس المستوى في السنة التالية ثم عادت للانخفاض مرة أخرى لتسجل 790 مليون دولار في كل من سنة 1999 وسنة 2000 لترتفع بشكل ملحوظ سنة 2002 مسجلة 1.75 مليار دولار لتستمر في الارتفاع إلى غاية 2009 لتصل إلى 2.83 مليار دولار باستثناء التراجع سنة 2005 و2006 مسجلة 2.06 و1.61 مليار دولار على التوالي، وقد سجلت أعلى قيمة سنة 2009 بـ 2.83 مليار دولار.

بعد تطرقنا إلى أثر تخفيض العملة على البنود الجارية، يمكننا الآن من خلالها التعرف على أثر تخفيض سعر صرف الدينار على الميزان الجاري.

### الجدول رقم (4-09): رصيد الميزان الجاري (1992-2009)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	رصيد الميزان الجاري	نسبة التغيير في رصيد الميزان الجاري %	نسبة تغيير سعر الصرف %
1992	1.30	-	23.2
1993	0.80	-38.46	3.2
1994	-1.84	-330.00	60.0
1995	-2.24	-21.74	32.3
1996	1.25	155.80	14.9
1997	3.45	220.00	5.3
1998	-0.91	-126.38	2.1
1999	0.02	102.20	13.3
2000	8.93	44550	13.1
2001	7.06	-20.94	2.6
2002	4.36	-38.24	3.0
2003	8.84	102.75	-2.9
2004	11.12	25.79	-6.7
2005	21.18	90.47	1.7
2006	28.95	36.69	-0.9
2007	30.54	5.49	-4.4
2008	34.45	12.80	-6.9
2009	0.41	-98.80	12.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

معطيات الجدول رقم (4-03).

Banque d'Algérie, Bulletin statistique de la banque d'algérie, hous série – juin 2006, PP 72-73.

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2003, P 31.

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2007, P 69.

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2009, P 70.

عرف الميزان الجاري تقلبات متعددة في رصيده حيث سجل سنتي 1992 و 1993 لفائض متواضع قيمته 1.30 مليار دولار و 800 مليون دولار على التوالي، ثم تراجع ليسجل عجزا خلال السنتين الموالتين بـ 1.84 مليار دولار سنة 1994 و 2.24 مليار دولار سنة 1995 ثم عاد ليسجل فائضا لسنتين آخرين، ثم عاد مرة أخرى ليسجل عجزا سنة 1998 مقداره 910 مليون دولار، وأثر في ذلك بنسبة كبيرة نقص إيرادات الصادرات نتيجة انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية.

كما سجل الميزان الجاري فائضا خلال الفترة (1999-2009) لكنه يختلف من سنة إلى أخرى حسب تطور الصادرات والواردات والتحويلات، لكن الملاحظ أنه سجل فوائض كبيرة نوعاً ما خلال السنوات الأخيرة من الفترة المدروسة (2003-2008) مقارنة بالسنوات السابقة، وقد سجل الميزان الجاري سنة 1999 فائض بـ 0.02 مليار دولار لينتقل إلى 8.93 مليار دولار خلال سنة 2000 ثم ينخفض لسنتين متتاليتين مسجلا 7.06 مليار

دولار سنة 2001 و4.36 مليار دولار سنة 2002 ليعود للارتفاع إلى غاية 2008 مسجلا أعلى فائض بـ 34.45 مليار دولار ثم يتراجع سنة 2009 بشكل كبير جدا مسجلا لفائض قيمته حوالي 410 مليون دولار بسبب الأزمة المالية العالمية وتأثيرها في أسعار المحروقات، ويعود الارتفاع خلال الفترة (2003-2008) إلى ارتفاع قيمة الصادرات الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات، مما يدل أن التغير في قيمة العملة لم يحدث الأثر المطلوب في الميزان الجاري حيث ارتفعت الواردات بصفة مستمرة في حين أن الصادرات مرتبطة بأسعار المحروقات.

### ثانيا: أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان العمليات الرأسمالية

تقيد في حساب العمليات الرأسمالية كل العمليات التي يكون من شأنها تغيير مركز البلد بوصفه دائنا أو مدينا، أو التغير في حركات الذهب النقدي، فهي تتعلق برأس مال البلد لا بإنتاجه، ويتضمن هذا الميزان رأس المال + الذهب النقدي.<sup>1</sup>

### الجدول رقم (4-10): رصيد ميزان العمليات الرأسمالية (1992-2009)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	رصيد ميزان العمليات الرأسمالية	نسبة التغير رصيد ميزان العمليات الرأسمالية %	نسبة تغير سعر الصرف %
1992	-1.07	-	23.2
1993	-0.81	24.30	3.2
1994	-2.54	-213.58	60.0
1995	-4.09	-61.02	32.3
1996	-3.34	18.34	14.9
1997	-2.29	31.44	5.3
1998	-0.83	63.75	2.1
1999	-2.40	-189.16	13.3
2000	-1.36	43.33	13.1
2001	-0.87	36.03	2.6
2002	-0.71	18.39	3.0
2003	-1.37	-92.96	-2.9
2004	-1.87	-36.50	-6.7
2005	-4.24	-126.74	1.7
2006	-11.22	-164.62	-0.9
2007	-0.99	91.18	-4.4
2008	2.54	356.56	-6.9
2009	3.45	35.82	12.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

معطيات الجدول رقم (4-03).

Banque d'Algérie, Bulletin statistique de la banque d'algérie, hous série – juin 2006, PP 72-73.

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2003, P 31.

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2007, P 69.

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2009, P 70.

<sup>1</sup> مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، بتصرف، ص ص 236-237.

من خلال ملاحظة بيانات الجدول رقم (4-10) أعلاه يتبين أن ميزان العمليات الرأسمالية اتسم بأرصدة سالبة طوال الفترة المدروسة باستثناء سنة 2008 و2009، ويرجع هذا إلى ارتفاع قيمة المديونية، وبالتالي ارتفاع قيمة خدمات الديون وهذا ما نلاحظه خلال سنوات التسعينات خاصة الفترة (1994-1997)، فضلاً على أنه خلال هذه المرحلة يلاحظ انخفاض كبيرة في الاستثمارات الأجنبية، وقد أخذ ميزان العمليات الرأسمالية بالتحسن خلال السنوات 2000، 2001، 2002 ثم عاد للانحياز إلى غاية 2006 حيث عرف أكبر قيمة عجز بـ 11.22- مليار دولار سنة 2006 و-4.24 مليار دولار سنة 2005 وهذا راجع إلى التسديد المسبق للديون الخارجية، ثم تحسن مرة أخرى ليسجل قيمة -0.99 مليار دولار سنة 2007 ليواصل تحسنه مسجلاً لفائض لأول مرة منذ بداية الإصلاحات مسجلاً 2.54 مليار دولار سنة 2008 و3.45 مليار دولار سنة 2009، ويرجع هذا إلى انخفاض تكاليف الديون الخارجية وزيادة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

#### الجدول رقم (4-11): رصيد ميزان المدفوعات (1992-2009)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	رصيد ميزان المدفوعات	رصيد ميزان رأس المال	رصيد الميزان الجاري	نسبة تغيير سعر الصرف %
1992	0.23	-1.07	1.30	23.2
1993	-0.01	-0.81	0.80	3.2
1994	-4.38	-2.54	-1.84	60.0
1995	-6.32	-4.09	-2.24	32.3
1996	-2.09	-3.34	1.25	14.9
1997	1.16	-2.29	3.45	5.3
1998	-1.74	-0.83	-0.91	2.1
1999	-2.38	-2.40	0.02	13.3
2000	7.57	-1.36	8.93	13.1
2001	6.19	-0.87	7.06	2.6
2002	3.65	-0.71	4.36	3
2003	7.47	-1.37	8.84	-2.9
2004	9.25	-1.87	11.12	-6.7
2005	16.94	-4.24	21.18	1.7
2006	17.73	-11.22	28.95	-0.9
2007	29.55	-0.99	30.54	-4.4
2008	36.99	2.54	34.45	-6.9
2009	3.86	3.45	0.41	12.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

معطيات الجدول رقم (4-03).

Banque d'Algérie, Bulletin statistique de la banque d'algérie, hous série – juin 2006, PP 72-73.

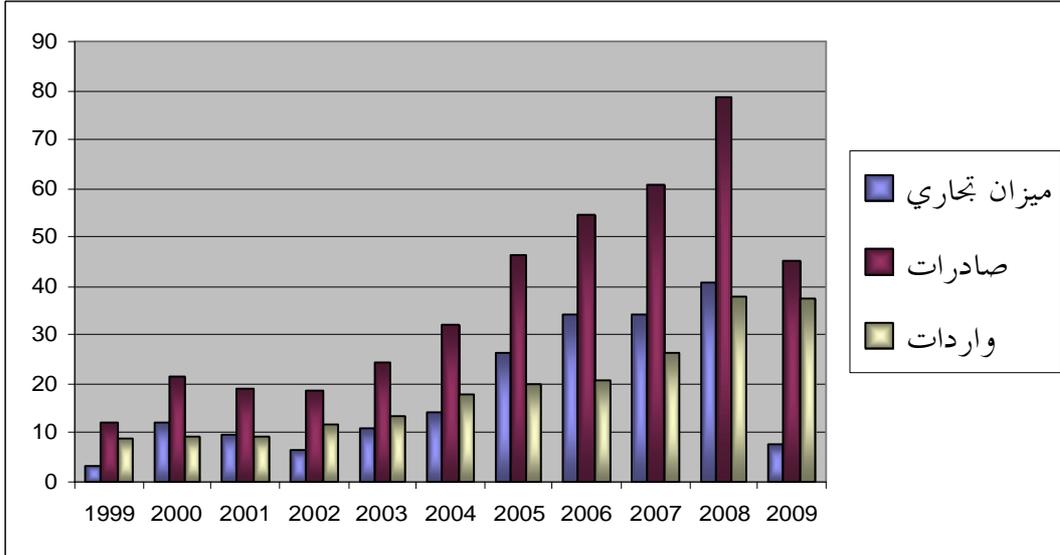
Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2003, P 31.

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2007, P 69.

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2009, P 70.

## الشكل رقم (4-03): الميزان التجاري (1992-2009)

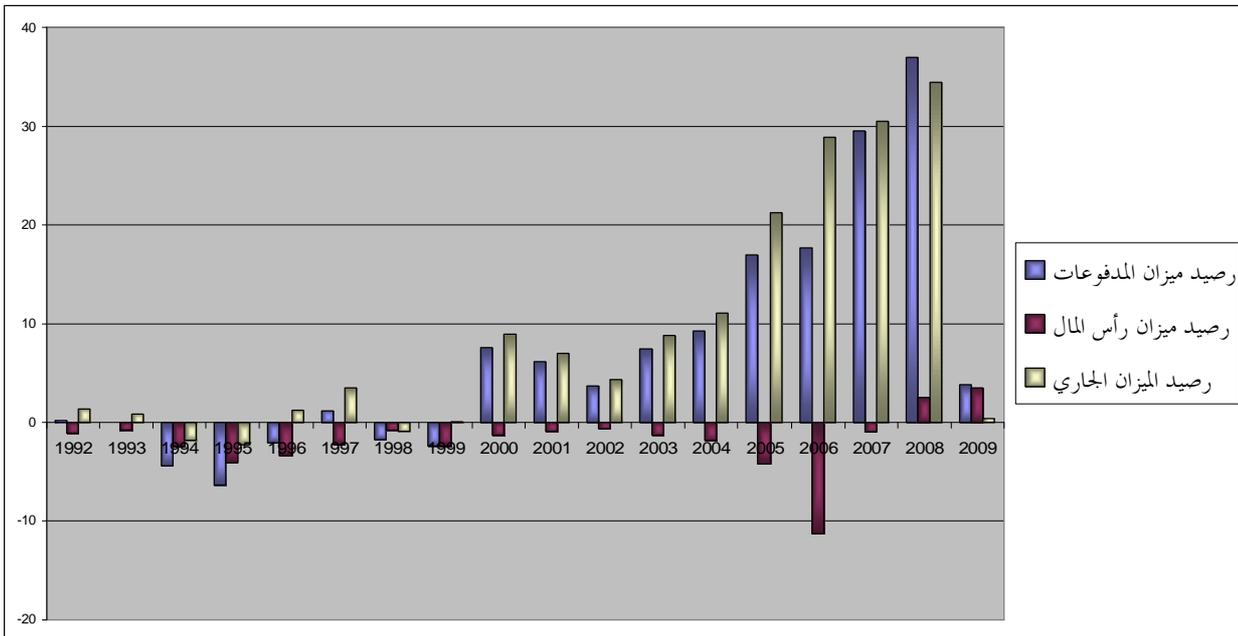
الوحدة: مليار دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-06).

## الشكل رقم (4-04): رصيد ميزان المدفوعات (1992-2009)

الوحدة: مليار دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-11).

من الجدول رقم (4-11) والشكلين رقم (4-03) و(4-04) نلاحظ أن ميزان المدفوعات تميز بتسجيله لرصيد موجب وسالب، فتميزت الفترة (1992-1999) بتدهور ميزان المدفوعات بتسجيله لرصيد سالب باستثناء سنة 1992 حيث سجل 230 مليون دولار وسنة 1997 مسجلا قيمة 1.16 مليار دولار، أما الفترة (2000-2009) فقد عرف ميزان المدفوعات فائضا مستمرا، وبالنظر إلى معدلات التغير في بنود ميزان المدفوعات نلاحظ أن للميزان الجاري دورا كبيرا في ظهور معدلات التغير الموجبة في الرصيد الإجمالي، فضلا على أن الفائض في الميزان الجاري يتوقف بدرجة كبيرة على الميزان التجاري الذي يتأثر بدوره بأسعار المحروقات، أي بالصادرات النفطية التي تمثل حوالي 97% من إجمالي الصادرات، لذا ففي السنوات التي ارتفع فيها سعر المحروقات أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات عن الواردات بالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري الذي يؤدي بدوره إلى فائض في الميزان الجاري، وباعتباره أحد أهم أقسام ميزان المدفوعات يؤدي إلى تحسين رصيد ميزان المدفوعات، وهذا ما يفسر أن تأثير تغير سعر صرف الدينار كان ضعيفا في تحسين أو تسوية العجز في ميزان المدفوعات خلال فترة التسعينات، وهذا لكون سعر صرف الدينار لا يؤثر على الصادرات النفطية، وهذا ما يفسر تسجيل ميزان المدفوعات لرصيد 3.86 مليار دولار سنة 2009 وهذا بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية على أسعار المحروقات.

كما نلاحظ أن رصيد ميزان العمليات الرأسمالية ساهم في كل الفترات المدروسة في تدهور رصيد ميزان المدفوعات نظرا لتسجيله عجزا طيلة هذه الفترة نتيجة لارتفاع المديونية الخارجية وضعف تدفق الاستثمارات باستثناء آخر سنتين 2008 و2009، وقد سجل أكبر عجز سنة 2006 بـ 11.22 - وسنة 2005 بـ 4.24 - مليار دولار وهذا راجع إلى التسديد المسبق للديون الخارجية، ليتحسن هذا الرصيد خلال سنة 2007 مسجلا 0.99 - نتيجة انخفاض المديونية الخارجية وازدياد تدفق الاستثمارات الأجنبية، ليتواصل التحسن ليسجل أحسن رصيد خلال هذه الفترة مسجلا 2.54 و3.45 خلال 2008 و2009 على التوالي.

### المطلب الثالث: أثر الرقابة على الصرف على التوازن الاقتصادي في الجزائر

يقصد بالرقابة على الصرف وضع قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي عن طريق السلطة النقدية، وتخص الرقابة على الصرف كل التدفقات المالية بين البلد المعني وبقية العالم، وتشمل الرقابة على الصرف جميع المجالات (التجارة الخارجية، حركة رؤوس الأموال، المدفوعات الجارية،...)، وفي ظل الرقابة على الصرف عادة ما ينشأ سعران للصرف (سعر رسمي، وسعر موازي)، وقد شهدت الجزائر خلال مختلف المراحل الرقابة على الصرف وتختلف كل مرحلة عن المراحل الأخرى.

#### أولاً: مراحل الرقابة على الصرف في الجزائر

تتميز الرقابة على الصرف بصفة الاستمرارية وذلك بتكثيف أدوات الرقابة على الصرف مع المتطلبات الخاصة بكل مرحلة من هذه المراحل، وعليه تم التمييز بين أربعة مراحل هي:

مرحلة حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية (1962 - 1970)؛

مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (1971 - 1977)؛

مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978 - 1987)؛

مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية (1988 - 1995).

#### 1. مرحلة حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية (1962 - 1970)<sup>1</sup>

تميزت هذه المرحلة بسلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية والتخلص من الوصاية المفروضة من طرف القوى الاستعمارية، وهذا بإقامة علاقات اقتصادية أوسع مع بلدان أخرى وتنشيط التجارة الخارجية، وتمثل الأدوات الرئيسية التي تم الاعتماد عليها في تنظيم الرقابة على الصرف في هذه المرحلة في الحرية من جهة، ونظام الحصص والاحتكار والاتفاقيات الثنائية من جهة أخرى.

<sup>1</sup> حميدات محمود، مرجع سبق ذكره، ص ص 172-173.

وقد أدى انتماء الجزائر إلى منطقة الفرنك الفرنسي بموجب المبادئ التي تضمنها تصريح 19 ماي 1962 المتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة خلال الأشهر الأولى من الاستقلال إلى انتقال رؤوس الأموال بين البلدين بحرية، وقد دفع الهروب المكثف لرؤوس الأموال عن طريق المصارف، إلى ضرورة الحد من الواردات من السلع والخدمات إلا في نطاق ما يلزم لتنمية البلاد تماشيا مع ما هو متاح من عملات أجنبية، مما أدى إلى اتخاذ السلطات العمومية سلسلة من الإجراءات الصارمة في الرقابة على الصرف، ومن بين هذه الإجراءات نظام الحصص، ويخص نظام الحصص كل العمليات المسددة بالعملة الأجنبية، حيث أصبحت هذه العمليات خاضعة إلى ترخيص من قبل وزارة المالية، وبذلك أصبحت كل من الواردات والصادرات تخضع لسلسلة من إجراءات الرقابة خاصة الحصول على الترخيص المسبق واحترام الحصص المقررة.

## 2. مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (1971-1977)

تميزت هذه المرحلة بالإنشاء المكثف للاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، وقد جاءت هذه المرحلة في جو يسوده نظام قانوني مقيد للتجارة الخارجية، لاسيما الاستيراد، وتتلخص هذه القيود أساسا في ما يلي:<sup>1</sup>

- إقرار ترخيص إجمالي للواردات، يتمثل في غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئة المستفيدة من الواردات.
- تفويض إدارة ومتابعة ومراقبة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات الناشئة بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية.
- التخلي عن كافة النصوص التي جاءت مباشرة بعد الاستقلال، وهذا عملا بالنصوص التنظيمية التي صدرت بغية تغطية كافة المبادلات في إطار السياسة الاقتصادية المنتهجة.
- ومن بين القيود الأساسية التي ميزت هذه المرحلة إشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات والإدارات العمومية بالمؤسسات الأجنبية والدعائم المالية لقانون الاستثمار وطبيعة كل من التمويل الخارجي والاستدانة الخارجية.

<sup>1</sup> هيديات محمود، مرجع سبق ذكره، ص ص 175-176.

### 3. مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978 - 1987)<sup>1</sup>

شهدت هذه المرحلة مصادقة المجلس الشعبي الوطني على القانون المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية وبالتالي إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية، كما حدد القانون فترة انتقالية تميزت بتوسيع النظام السابق للواردات ليشمل الصادرات، وبهذا الإجراء أصبحت كل السلع والخدمات التي لا تقع تحت نظام الاحتكار خاضعة للترخيص المسبق وهذا معناه الرقابة على مجموع النشاط التجاري مع بقية العالم.

وسمح في هذا الإطار للأشخاص الطبيعيين الجزائريين المقيمة في الخارج بفتح حسابات بالعملة الصعبة في الجزائر، وتستفيد هذه الحسابات من مكافأة على أرصدها بالإضافة إلى التنازل لفائدة شركات الاقتصاد المختلط في قطاع السياحة بنسبة 20% من الإيرادات بالعملة الصعبة المحققة على أنشطتها، أما الواردات والصادرات من السلع والخدمات التي تتم دون دفع فقد أعفيت من إجراءات التجارة الخارجية.

وقد أعطى النظام الجديد دورا أكثر أهمية للمصارف التجارية والبنك المركزي في الاستعادة التدريجية لصلاحيتها في مجال الصرف، فأصبحت بمقتضى ذلك تشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية كما تعمل على تقييم آثارها على العملة الوطنية، وفي هذا الإطار أسندت مهمة التشريع والتنظيم المتعلقة بالصرف في مجال التجارة الخارجية إلى البنك المركزي.

### 4. مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية (1988 - 1995)<sup>2</sup>

تميزت هذه المرحلة بصدور العديد من التشريعات والنصوص التنظيمية التي ترمي في مجملها إلى توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية وتكريس الطابع التجاري لمعاملتها، بالإضافة إلى المشاركة الفعلية لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلاد، فتم رفع القيود التي كانت مفروضة على المؤسسات في تحقيق عملياتها مع الخارج، كما ألغي في نفس الإطار الإشعار بالصرف المتعلق بالاتفاقيات المبرمة من طرف المؤسسات العمومية الاقتصادية مع المؤسسات الأجنبية وبالتالي زوال المراقبة المسبقة التي كانت تخضع لها المؤسسات العمومية الاقتصادية في تعاملها مع الخارج.

<sup>1</sup> هبيدات محمود، مرجع سبق ذكره، ص 176-178.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 178-181.

وفي نفس الإطار تم إخضاع المؤسسات الوطنية الجزائرية إلى نظام آخر للرقابة والمتمثل في الموازنات بالعملات الصعبة، يجري تصحيح هذه الموازنات التي هي أصلا متعددة السنوات مراعاة لاحتياجات كل مؤسسة والمتوفر أو المرتقب من العملات الأجنبية، وبهذا تم إلغاء الترخيص الإجمالي للاستيراد الذي كان معمولا به، وأدى هذا التطور في الإطار التنظيمي للصراف إلى تكريس دور البنك المركزي ودور المصارف التجارية، حيث تقوم المصارف التجارية بالرقابة اللاحقة للبرنامج العام للتجارة الخارجية بتفويض من البنك المركزي، وعليه فإن الرقابة على الصراف لم تعد من صلاحيات وزارة المالية فحسب، بل تقتسم هذه الصلاحيات مع البنك المركزي.

وقد أصبح مبدأ الرقابة على الصراف بعد صدور قانون النقد والقرض (90-10) قائما على مبدأ حرية المعاملات مما استدعى إعداد مجموعة من التنظيمات من طرف البنك المركزي تهدف في مجملها إلى التخفيف من الكيفية التي تقوم عليها الرقابة على الصراف وتحرير العديد من العمليات.

### ثانيا: أثر الرقابة على الصراف على التوازن الاقتصادي

مع إدخال نظام تعويم الصراف على المستوى الدولي وإلغاء نظام الصراف الثابت سنة 1971 فإن قيمة الدينار الجزائري أصبحت مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية، وعلى أساس معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات وبالتالي فإن قيمة العملة لم يكن مرتبط بالوضعية الاقتصادية والمالية الداخلية، ونظرا للعوائد البترولية المعتبرة والإمكانية المريحة للجوء إلى الديون الخارجية في ظل نظام احتكار الدولة للتجارة الخارجية بفعل البرنامج العام للواردات، فإن سعر صرف الدينار ظل أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بالعملات الأجنبية وهذا ما جعل بوادر السوق السوداء للصراف تظهر شيئا فشيئا، بفعل انحراف أسعار الصراف عن السعر الرسمي، كما أدى ارتفاع قيمة الدينار عن قيمته الحقيقية إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بالأسعار المستوردة، وأصبح المقيمون يفضلون استيراد السلع الأجنبية بدل شراء السلع المحلية، وقد انتشرت سوق الصراف السوداء خاصة مع بداية تدهور قيمة الدينار الجزائري مع بداية الثمانينات، وكانت هذه السوق مرتبطة بالفرنك الفرنسي تليه بعض العملات الأخرى، ومع فقدان الكثير من الكماليات في السوق الجزائرية بفعل السياسة الاقتصادية المنتهجة مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، أخذ الطلب على العملات الأجنبية يزيد باضطراد، وأصبح العمال المهاجرين - في فرنسا خاصة - يفضلون تحويل أموالهم إلى الوطن عن طريق السوق السوداء بدل تحويلها عن طريق الحوالات أو البنوك، وأمام التزايد المستمر للطلب في السوق السوداء تلاشت تحويلات العمال المهاجرين عن طريق

السوق الرسمية، وأصبحت تحول إما إلى الدينار عن طريق السوق السوداء أو تحول إلى أملاك منقولة لتباع في الجزائر وفق الأسعار السائدة،<sup>1</sup> وقد تطور سعر الصرف الموازي مقارنة بالرسمي كما يلي:

#### الجدول رقم (4-12): تطور سعر الصرف دج/\$ بين السوق الرسمية والسوق الموازية (1991-2001)

الوحدة: 1 دولار أمريكي = دينار جزائري

السنة	السوق الرسمية (متوسط مرجح)	السوق الموازية	الفرق
1991	17.7	32	14.3
1994	36.0	55	19.0
1996	54.7	85	30.3
1997	57.6	90	32.4
1999	66.6	100	33.4
2000	75.3	100	24.7
2001	77.3	90	12.7

المصدر: بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 217.

من الجدول رقم (4-12) نلاحظ أن سعر الصرف في السوق الموازي أكبر من السعر في السوق الرسمي خلال كل الفترات، وقد أخذ الفرق بين السعر الرسمي والسعر في السوق الموازي بالزيادة سنة 1996 حيث سجل 30.3 دج كفرق بين السعرين بعدما كان 19.0 دج سنة 1994، وتواصل الفرق بالزيادة ليصل ذروته سنة 1999 حيث سجل 33.4 دج كفرق بين السعرين الرسمي والسعر في السوق الموازي، وقد أخذ هذا الفرق في التراجع ليصل إلى 12.7 دج خلال سنة 2001.

#### المبحث الثالث: آثار التقلبات العالمية في أسعار الصرف على التوازن الاقتصادي في الجزائر

يعرف الاقتصاد العالمي تقلبات كبيرة في أسعار الصرف خاصة بعد ظهور العملة الأوروبية الموحدة اليورو، حيث عرف الدولار تراجعا ملحوظا مما أثر سلبا على الاقتصاديات المرتبطة بالدولار من حيث ربط عملاتها أو من حيث إيراداتها من الصادرات، ونذكر على الخصوص الجزائر التي تتميز تجارتها الخارجية بسيطرة الدولار على الصادرات بحوالي 97% في حين أن قرابة 70% من وارداتها باليورو، وسنحاول في هذا المبحث أن نبين أثر التقلب في أسعار الصرف العالمية على التوازن الاقتصادي، وكذا انخفاض القيمة الحقيقية للدولار وأثر ذلك على التوازن الاقتصادي للجزائر.

<sup>1</sup> راتول محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 346-347.

## المطلب الأول: تأثير تقلب اليورو على التوازن في الجزائر

يمثل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي أعلى درجات الاندماج على صعيد التكتلات الإقليمية في العالم، فقد بلغ مرحلة تداول العملة الموحدة "اليورو"، وتتسم العلاقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بالأهمية الكبيرة حيث تتجه هذه العلاقة إلى التطور والنمو، ووقعت الجزائر اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وقد دخلت حيز التنفيذ ابتداء من 2005/09/01، كما أن جزءاً من المديونية الجزائرية محرر باليورو، واحتياطياتها الرسمية تتأثر بالتقلبات في الدولار واليورو، وجزء هام من تحويلات المهاجرين خاصة في فرنسا باليورو.

### أولاً: تاريخ نشأة اليورو

تأسس الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي (منطقة اليورو) بموجب اتفاقية ماستريخت عام 1992، وبدأ اليورو في مطلع عام 1999 واستمر لغاية نهاية عام 2001، وفي هذه الفترة يعتبر اليورو عملة رسمية لكنها حسابية، أي غير متداولة، بدأت الفترة الثانية اعتباراً من مطلع عام 2002 ليصبح اليورو عملة متداولة بشكل أوراق نقدية بسبع فئات من 5 إلى 500 يورو، وبشكل قطع معدنية بثماني فئات من سنت واحد - وهو الجزء المثوي للعملة الموحدة - وإلى 2 يورو، ويتزامن طرح اليورو مع سحب العملات الوطنية الأوروبية تدريجياً لغاية اليوم الأخير من جوان 2002،<sup>1</sup> وعلى الصعيد العملي انخفض اليورو من  $1 \text{ €} = 1.17 \text{ \$}$  سنة 1999 إلى  $1 \text{ €} = 0.83 \text{ \$}$  خلال 20 شهراً فقط أي بحوالي 30%، لكن اليورو استرجع قيمته أمام الدولار ليواصل الارتفاع ليصل نهاية سنة 2005 إلى  $1.20 \text{ \$}^2$  ثم سجل سنة 2006 قيمة  $1.3174 \text{ \$}$  ثم يواصل الارتفاع ليصل  $1.4715 \text{ \$}$  نهاية 2007 وبذلك يسجل أكبر ارتفاع له خلال هذه الفترة.

### ثانياً: تأثير تقلب اليورو على ميزان المدفوعات

إن نسبة كبيرة من مداخيل الجزائر بالعملة الصعبة تضيع نتيجة اختلاف العملات المتعامل بها بين الصادرات والواردات حيث أن قرابة 70% من الواردات باليورو في حين أن حوالي 97% من الصادرات هي محروقات وهي بالدولار، ويتأثر ميزان المدفوعات بزيادة فاتورة الواردات ونقص القيمة الشرائية للصادرات.

<sup>1</sup> نعوش صباح، آثار تطبيق اليورو في الاقتصاد العالمي.

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E2B94304-FB37-4C53-AFF0-872C27BEABE0.htm>

<sup>2</sup> موردحاي كريانين، مرجع سبق ذكره، ص 287.

## 1. تأثير تقلب اليورو على الصادرات والواردات الجزائرية:

إن حوالي 97% من صادرات الجزائر بالدولار في حين أن قرابة 70% من وارداتها تتأتى من أوروبا أي باليورو، وعلى هذا الأساس تتحمل الجزائر خسائر تجارية معتبرة نتيجة ارتفاع قيمة اليورو.

## الجدول رقم (4-13): صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي (1992-2006)

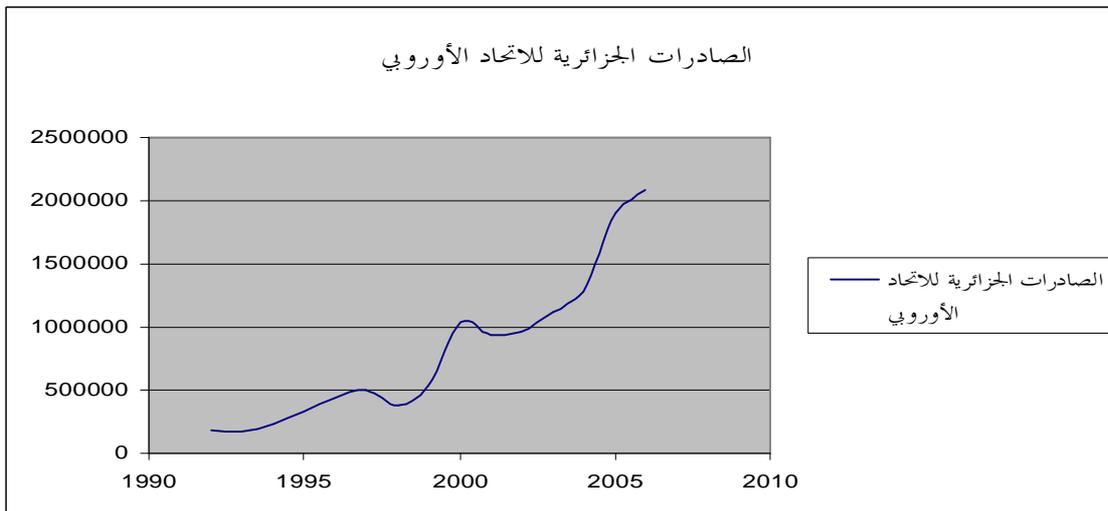
الوحدة: مليون دج

السنة	الصادرات الجزائرية للاتحاد الأوروبي*	النسبة إلى الصادرات الكلية %
1992	181294.7	72.80
1993	165141.2	68.94
1994	225886.3	69.64
1995	323559.3	64.91
1996	444431.1	59.66
1997	502467.4	63.46
1998	376291.5	63.90
1999	537510.3	63.95
2000	1036588.4	62.55
2001	943862.1	63.76
2002	959393.3	63.91
2003	1122134.9	58.99
2004	1278583.8	54.70
2005	1903577	55.63
2006	2089979.8	52.52

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

## الشكل رقم (4-05): صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي (1992-2006)

الوحدة: مليون دج



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-13).

\* من 2004 الاتحاد الأوروبي مكون من البلدان 25 بالإضافة إلى جمهورية التشيك، أستونيا، قبرص، لاتفيا، هنغاريا، مالطا، بولندا، سلوفينيا، والجمهورية السلوفاكية.

نلاحظ من الجدول رقم (4-13) عموماً الانخفاض المستمر والمتذبذب أحياناً لنسبة الصادرات الجزائرية نحو منطقة اليورو حيث كانت تتراوح كمتوسط حوالي 65.22% للفترة (1992-2002)، وبعد بداية التداول الفعلي لليورو ابتداءً من 2002 نلاحظ انخفاض النسبة حيث سجلت كمتوسط حوالي 55.46%، فقد أثر تداول اليورو سلباً على نسبة الصادرات نحو منطقة اليورو، لكن هناك زيادة في قيمة الصادرات نحو أوروبا مقومة بالدينار الجزائري، والملاحظ أنه سجل فوائض كبيرة نوعاً ما خلال السنوات الأخيرة من الفترة المدروسة (2003-2006) مقارنة بالسنوات السابقة، ويعود هذا الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات كما يبينه الشكل رقم (4-05) إلى الارتفاع في أسعار النفط أنظر الجدول رقم (4-17).

والملاحظ أن الميزان التجاري يتأثر بالتغير في أسعار البترول نظراً لهيكل الصادرات المعتمد بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات حوالي 97%، وبالتالي فإن تأثير تغير أسعار الصرف لا يكاد يذكر بالنسبة للصادرات مما يعني عدم مرونة عرض الصادرات أمام تغير اليورو وهذا لأن أسعار المحروقات مقومة بالدولار، لكن التأثير يكون من خلال الحد من القوة الشرائية لعائدات الجزائر عند تحويل الدولار لليورو، وعلى العموم تعتبر منطقة اليورو الشريك الأكثر أهمية للجزائر ويحتل المركز الأول للصادرات الجزائرية خاصة البترول والغاز الطبيعي.

أما بالنسبة للواردات فقد ارتفعت قيمتها باستمرار خاصة خلال الفترة (2003-2007) وهذا نظراً لطبيعة السلع المستوردة حيث في سنة 2007 تم استيراد 44% من المواد نصف المصنعة و30.3% من المواد الغذائية و17.2% من التجهيزات الصناعية والزراعية، وقد ازدادت نسبة المواد الغذائية بسبب ارتفاع قيمتها في الأسواق الدولية، كما ارتفع استيراد الخدمات خاصة خدمات البناء والأشغال العامة، الخدمات التقنية وخدمات النقل البحري والجوي وهذا بسبب زيادة الاستثمارات وبرنامج الإنعاش الاقتصادي.<sup>1</sup>

إذن تأثير اليورو على الميزان التجاري يكون من خلال انخفاض قيمة الصادرات عند تحويل قيمتها للعملة الأوروبية اليورو نتيجة ضعف الدولار أمام اليورو، كما يظهر أثر اليورو كذلك في ارتفاع قيمة الواردات، وهذا نظراً للخاصية التي تميز التجارة الخارجية للجزائر، حيث أن صادراتها تسعر بالدولار، في حين أن نسبة كبيرة من وارداتها تأتي من منطقة اليورو، وبالتالي يؤدي هذا إلى تدهور رصيد الميزان التجاري الذي ينعكس بدوره على

<sup>1</sup> Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2007, PP 66-68.

رصيد ميزان المدفوعات، نستنتج أن تقلبات سعر صرف اليورو مقابل الدولار تؤدي إلى تدهور رصيد ميزان المدفوعات.

## 2. تأثير تقلب اليورو على التحويلات:

تؤدي التقلبات في اليورو إلى التأثير في قيمة التحويلات الأوروبية من قبل المهاجرين خاصة الحالية الجزائرية بأوروبا، فكلما ارتفع سعر صرف اليورو سيؤدي إلى ارتفاع قيمة هذه التحويلات وكلما انخفض يحدث العكس، وقد ساهم ارتفاع اليورو مقابل الدولار سنة 2003 بنسبة 16.5% في الرفع من قيمة التحويلات مسجلة نسبة نمو 63.55% وهذا حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2004.<sup>1</sup>

## 3. تأثير تقلب اليورو على الدين الخارجي:

عرفت المديونية الجزائرية في السنوات الأخيرة انخفاضاً مقارنة بما كانت عليه من قبل بسبب تسديد جزء هام منها، بعد التحسن الكبير في إيرادات الدولة نتيجة ارتفاع أسعار النفط حيث قدرت الديون الخارجية سنة 2009 بـ 5.41 مليار دولار بعدما كانت أكثر من 30 مليار دولار سنة 1999، كما نلاحظ تغير في تركيبة العملات الصعبة المكونة للمديونية الجزائرية حيث كان الدولار يسيطر على حوالي 40% من مجموع العملات المكونة للمديونية الخارجية في حين تشكل العملات الأوروبية حوالي 30% والين حوالي 12.2% سنة 1998.

وكان على الجزائر أن تراعي تكوين عملات الدين الخارجي وربطها بتكوين العائدات من التجارة الخارجية وهذا ما تم بالفعل، حيث شرعت الجزائر منذ نهاية 2004 في إعادة التوازن لمديونيتها الخارجية.

<sup>1</sup> لعرابة مولود وبوعروج لمياء، بعض آثار اليورو وتقلباته على اقتصاديات الدول العربية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، جوان 2009، جامعة منتوري قسنطينة، ص 321.

## الجدول رقم (4-14): تركيب الدين الخارجي الجزائري (2003-2009)

الوحدة: %

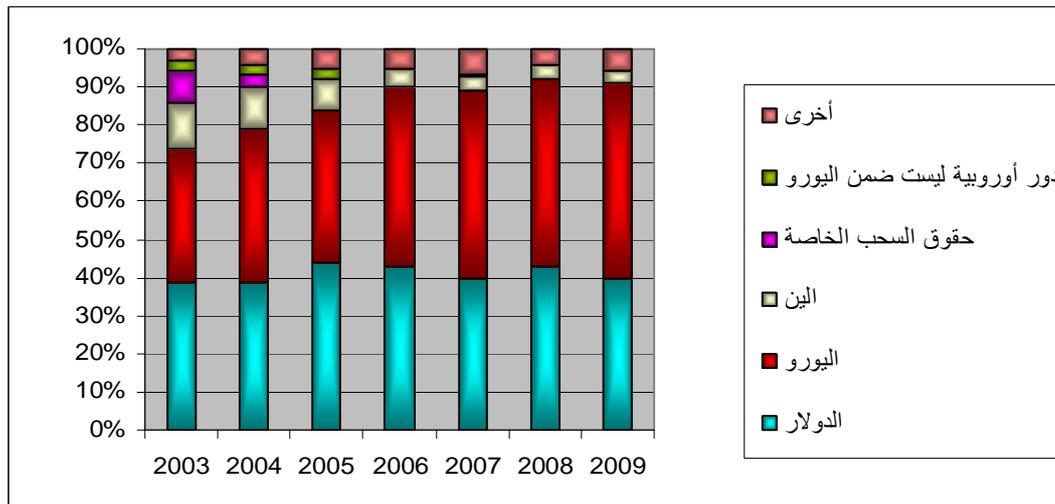
السنة	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
الدولار	% 40	% 43	% 40.01	% 43	% 44	% 39	% 39
اليورو	% 51	% 49	% 48.90	% 47	% 40	% 40	% 35
الدين	% 3	% 4	% 3.89	% 5	% 8	% 11	% 12
حقوق السحب الخاصة (DTS)	-	-	% 0.04	-	-	% 3	% 8
دور أوروبية ليست ضمن اليورو	-	-	% 0.23	-	% 3	% 3	% 3
أخرى	% 6	% 4	% 6.93	% 5	% 5	% 4	% 3
المجموع	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2004, P 60.  
 Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2005, P 70.  
 Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2006, P 69.  
 Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2007, P 80.  
 Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2008, P 74.  
 Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2009, P 81.

## الشكل رقم (4-06): تركيب الدين الخارجي الجزائري (2003-2009)

الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-14).

\*DTS :Droits de Tirages spéciaux

من الجدول رقم (4-14) والشكل رقم (4-06) أعلاه نلاحظ أن نسبة توزيع الدين الخارجي تغيرت في 2009 عنها في 2008 حيث مثلت ديون الجزائر بالدولار 40% في 2009 بعدما كانت 43% سنة 2008 أما مجموع الديون باليورو فقد مثلت 47% سنة 2006 مرتفعة إلى 48.9% سنة 2007 بعدما كانت 35% سنة 2003 لترتفع إلى 49% سنة 2008 مواصلة ارتفاعها سنة 2009 مسجلة نسبة 51% لتفوق نسبة الدين المقومة بالدولار بعدما كان الدولار يسيطر على النسبة الكبرى، كما انخفض مجموع الديون بالين من 5% في 2006 إلى 3.89% في 2007 و3% في 2009 بينما تمثل العملات الأخرى 6% في سنة 2009.

وقد انخفض سعر صرف الدولار أمام اليورو سنة 2007 مقارنة بـ 2006 حيث مر من 1.3174 €/ \$ إلى 1.4715 €/ \$ نهاية 2006 إلى نهاية 2007 مما نتج عنه تأثير سلبي على الدين الخارجي بزيادة عبي الدين بحوالي 277 مليون دولار وبتأثير على خدمة الدين بحوالي 30 مليون دولار.<sup>1</sup>

أما في سنة 2008 فقد انخفضت قيمة الدولار منتقلا من 1.4715 €/ \$ في نهاية سنة 2007 ليصل 1.5799 نهاية جوان 2008 ليرجع إلى 1.4089 نهاية 2008، هذا التقلب في قيمة الدولار نتج عنه تأثير إيجابي على الدين الخارجي بنقصان عبي الدين بحوالي 66 مليون دولار ومن ناحية أخرى أثر سلبي على خدمة خارج الدين بخسارة حوالي 38 مليون دولار،<sup>2</sup> نستنتج مما سبق أن ارتفاع اليورو مقابل الدولار يؤثر سلبي على الدين الخارجي، حيث ارتفعت نسبة الديون باليورو مقابل الدولار كما أن معظم إيرادات الجزائر بالدولار، مما يؤثر سلبي على القدرة الشرائية للإيرادات.

#### 4. تأثير تقلب اليورو على احتياطات الصرف:

عرف احتياطي الصرف الجزائري ارتفاعاً كبيراً لم يشهده من قبل حيث وصل 77.78 مليار دولار نهاية سنة 2006 ثم سجل 90.96 مليار دولار نهاية شهر جوان 2007 ثم سجل 110.18 مليار دولار نهاية سنة 2007<sup>3</sup> وقد استمر هذا الارتفاع ليسجل 148.91 نهاية سنة 2009، هذا ما يمنح للبنك المركزي أكثر مجال للحفاظ على استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري، ويعتبر هذا الاحتياطي ضماناً لمواجهة الصدمات الخارجية خاصة تقلبات أسعار الصرف، لكن الانخفاض المستمر للعملة الأمريكية الدولار يجعل القيمة الحقيقية للاحتياطات

<sup>1</sup> Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2007, P 78.

<sup>2</sup> Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2008, P 76.

<sup>3</sup> Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2007, P 70.

من الصرف تنخفض مما يحد من المكاسب المحصل عليها نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وللحد من آثار تقلب سعر صرف اليورو مقابل الدولار على احتياطي الصرف وجب التنوع في العملات المكونة لاحتياطي الصرف مع مراعاة طبيعة المعاملات التجارية الجزائرية.

### الجدول رقم (4-15): إجمالي احتياطي الصرف (1992-2009)

الوحدة: مليار دولار

السنة	إجمالي احتياطي الصرف	واردات السلع والخدمات بالأشهر
1992	1.50	1.79
1993	1.50	1.88
1994	2.60	2.82
1995	2.10	2.08
1996	4.20	4.48
1997	8.05	9.39
1998	6.84	7.56
1999	4.40	4.58
2000	11.90	12.19
2001	17.96	18.08
2002	23.11	19.14
2003	32.92	24.32
2004	43.11	23.72
2005	56.18	27.36
2006	77.78	36.66
2007	110.18	39.73
2008	143.10	34.99
2009	148.91	36.41

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Banque d'Algérie, Bulletin statistique de la banque d'algérie, hous série – juin 2006, PP 72-73.

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2004, P 54.

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2008, P 63.

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en algérie, Rapport 2009, P 70.

من الجدول رقم (4-15) نلاحظ أن احتياطي الصرف عرف زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة باستثناء الفترة (1993-1995) حيث سجل 1.5 مليار دولار خلال سنتي 1992 و 1993 ثم ارتفع إلى 2.60 مليار دولار خلال سنة 1994 ثم عاد للانخفاض مرة أخرى سنة 1995 ثم ارتفع لسنتين ليسجل 8.05 مليار دولار خلال سنة 1997 ثم انخفض مرة أخرى إلى حدود 6.84 مليار دولار خلال سنة 1998 و 4.40 مليار دولار في سنة 1999 ثم أخذ بالزيادة المضطردة ليصل إلى ذروته سنة 2009 مسجلا 148.91 مليار دولار وهذا نتيجة لارتفاع أسعار البترول وقد سمح هذا بتسديد جزء هام من المديونية الخارجية، ويشكل احتياطي الصرف هامش أمان معتبر إذ انتقل من 12.19 شهر من واردات السلع والخدمات سنة 2000 متواصلا في الارتفاع ليصل إلى 24.32 شهرا سنة

2003 ثم عرف انخفاضا ضئيلا سنة 2004 مسجلا 23.72 شهرا من واردات السلع والخدمات نتيجة تسجيل الميزان التجاري لارتفاع في الواردات من 13.32 مليار دولار سنة 2003 إلى 17.95 مليار دولار سنة 2004، ثم عاد ليرتفع مرة أخرى في السنوات المقبلة ليصل ذروته سنة 2007 مسجلا 39.73 شهرا من واردات السلع والخدمات، وهذا رغم تسجيل الميزان التجاري لـ 26.35 مليار دولار من الواردات ثم تراجع ليسجل 34.99 شهرا و36.41 شهرا من واردات السلع والخدمات خلال سنتي 2008 و2009 على التوالي وذلك بسبب الزيادة الهامة للواردات حيث سجل 37.99 و37.40 مليار دولار سنتي 2008 و2009 على التوالي بعدما كانت 26.35 مليار دولار سنة 2007.

من التحليل السابق، يمكن أن نستخلص أن التقلبات في سعر صرف اليورو مقابل الدولار أدت إلى التأثير سلبا على ميزان المدفوعات الجزائري من خلال المساهمة في تدهور رصيده، نتيجة ارتفاع قيمة الواردات، وقيمة المديونية الخارجية وخدمات الديون وانخفاض قيمة احتياطات الصرف.

### المطلب الثاني: تأثير سعر الصرف الحقيقي للدولار على التوازن

يعتبر الدولار أهم العملات العالمية في المدفوعات الدولية لما له من أهمية في التجارة العالمية وفي الاحتياطات الرسمية العالمية، ولكن هذه المكانة بدأت بالتراجع شيئا فشيئا بسبب تدهور القيمة الحقيقية للدولار خاصة بعد ظهور اليورو وانتهاج الولايات المتحدة الأمريكية سياسة تخفيض العملة لتنشيط اقتصادها والقضاء على العجز المسجل في ميزانها التجاري.

### أولا: أثر انخفاض قيمة الدولار على الاقتصاد العالمي

عرف الدولار تدهورا خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد ظهور اليورو، حيث تراجع سعر صرف الدولار الأميركي مقابل اليورو بنسبة 31.1% في الفترة منذ صدور اليورو عام 1999 وحتى نهاية سنة 2006، وواصل الدولار تراجع أمام اليورو خلال سنة 2007، كما تراجع سعر صرف الدولار إزاء الجنيه الإسترليني بنسبة 31.6% ما بين 2000 و2006 كما يبينه الجدول التالي رقم (4-16)، وانخفض الدولار أمام الين الياباني ما بين سنة 1995 وحتى جوان من سنة 2007 بتراجع 19.8%، كما تراجع الدولار الأميركي أمام الدولار الأسترالي

بنسبة 13% ما بين 1995 وجوان من سنة 2007، وتراجع الدولار الأميركي أمام الدولار الكندي ما بين سنة 2000 وجوان من سنة 2007 بنسبة 29.1%، ومن جانب آخر أثر ذلك على البلدان التي لديها احتياطات دولارية ضخمة، وبالتالي كان رد فعل عدد من البلدان إزاء انخفاض قيمة الدولار تقليل نسبة تواجده في احتياطياتها حتى أن حصة العملة الأميركية من مجمل الاحتياطات الدولية قد انخفضت إلى أدنى مستوياتها خلال العشر سنوات الأخيرة لتصل إلى 64.2% من إجمالي الاحتياطات في الربع الأول من سنة 2007 مقابل 64.6% في الربع الأول من سنة 2006، وعلى الجانب الآخر ارتفعت حصة اليورو من تلك الاحتياطات إلى 26.1% في الربع الأول من سنة 2007 مقابل 25.9% في الربع الأول من سنة 2006 إلى جانب نصيب قليل لكل من الجنيه الإسترليني والين الياباني، وأعلن البنك المركزي الروسي في جوان من سنة 2006 أنه قلص احتياطياته من العملات الأجنبية بالدولار إلى 50% بعد أن كانت نسبتها 75% من الاحتياطي الروسي.<sup>1</sup>

#### الجدول رقم (4-16): أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية (2003-2009)

الوحدة: دولار مقابل وحدة عملة وطنية

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
1.564	1.853	2.002	1.843	1.820	1.832	1.634	الجنيه الإسترليني
0.01068	0.00969	0.0085	0.0086	0.0091	0.0092	0.0086	الين الياباني
1.3893	1.472	1.371	1.256	1.246	1.243	1.131	اليورو

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2009، ص 263.

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2010، ص 304.

#### ثانيا: أثر تقلب الدولار على أسعار البترول

على الرغم من أن ارتفاع أسعار النفط يعد مؤشرا إيجابيا بالنسبة للدول المنتجة للنفط إلا أن انخفاض سعر الدولار أمام العملات العالمية ساهم في تآكل إيرادات الدول النفطية من بيع البترول الذي تسعره بالدولار.

<sup>1</sup> الولي ممدوح، آثار انخفاض الدولار على الاقتصاد العالمي - <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/995C1CFE-069D-4D50-8878-C90CDE734DCE.htm>

## الجدول رقم (4-17): تطور أسعار النفط الخام بالقيمة الاسمية و الحقيقية خلال الفترة (1995-2009)

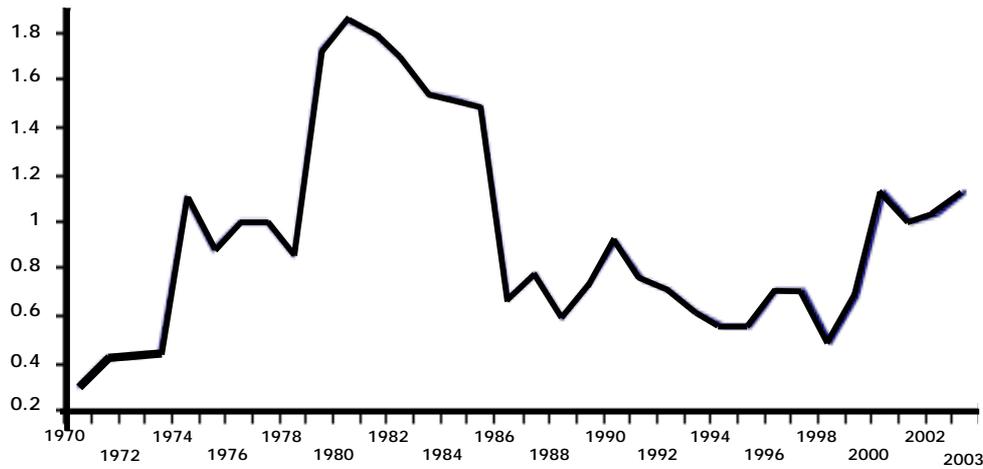
الوحدة: دولار أمريكي/برميل

السنوات	القيمة الاسمية	الرقم القياسي * 1995 = 100	السعر الحقيقي بأسعار 1995
1995	16.9	100.0	16.9
1996	20.3	101.9	19.9
1997	18.7	103.6	18.0
1998	12.3	105.0	11.7
1999	17.5	105.9	16.5
2000	27.6	107.5	25.7
2001	23.1	109.5	21.1
2002	24.3	111.3	21.8
2003	28.2	113.3	24.9
2004	36.0	115.6	31.1
2005	50.6	118.0	42.9
2006	61.0	120.6	50.6
2007	69.1	123.4	56.0
2008	94.4	125.8	75.0
2009	61.0	127.0	48.0

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2010، ص 363.

\* الرقم القياسي يمثل السعر المعدل وفقا لمخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية كما ينشرها صندوق النقد الدولي

## الشكل رقم (4-07): تطور سعر البترول الحقيقي (1970-2003)\*



Source: F.M.I « Algérie : Questions choisies » rapport du F.M.I No. 05/52, mai 2006, p 88.

\* السعر الحقيقي للبترول محسوب وفق طريقة ((Cashin et al. (2002) (2001=100%) كما ينشرها صندوق النقد الدولي.

من الشكل رقم (4-07) والجدول رقم (4-17) السابقين نلاحظ الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لأسعار البترول الحقيقية ويرجع هذا أساسا إلى تأثير انخفاض الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى خاصة اليورو.

حيث إذا قمنا بمتابعة لأسعار المحروقات بالقيمة الاسمية والحقيقية كما يبينه الجدول رقم (4-17) خلال الفترة (1995-2009) فسنجد أن الأسعار الاسمية قد زادت بنسبة أكبر من زيادة الأسعار الحقيقية مع حدوث

تذبذبات خلال هذه الفترة، وأدى التضخم وتقلبات أسعار الصرف في الدول العربية إلى المساهمة في تراجع القيمة الحقيقية لبرميل النفط العربي.

كما أثرت أسعار الصرف في تغير أسعار البترول الحقيقية فخلال الفترة (1980-1985) كما هو موضح في الشكل رقم (4-07) أدت تغيرات أسعار صرف الدولار إلى زيادة القيمة الحقيقية لبرميل البترول بارتفاع إجمالي 23% باستبعاد أثر التضخم، وقد أدى تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي المستمر إلى انخفاض السعر الحقيقي لبرميل النفط، وبالرغم من أن الأسعار المتوسطة زادت بنسبة 25% بين سبتمبر 2003 ومارس 2004 فإن صندوق النقد الدولي يقدر أن نصف زيادة أسعار البترول قد تلاشت بسبب تدهور السعر الحقيقي للدولار، كما طرحت بعض أقطاب منظمة الأوبك في إحدى جلساتها في إسبانيا سنة 2002 موضوع سعر برميل النفط الحقيقي على ضوء الانخفاض المستمر في سعر صرف الدولار الأمريكي حيث تتجه أسعار البترول الحقيقية للانخفاض بالتبع، مما يخفض حصيلة الصادرات للدول المصدرة.<sup>1</sup>

ثالثا: سياسة بنك الجزائر للحد من أثر التقلبات العالمية في أسعار الصرف على السعر الحقيقي للدينار

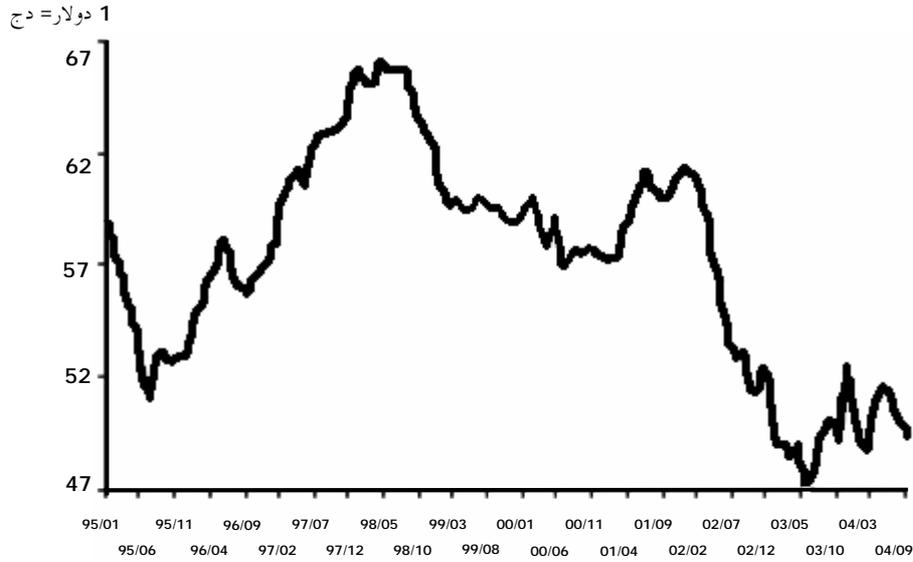
### الجزائري

في إطار ظرف يتميز بانكماش الأسعار على مستوى الشركاء الرئيسيين للجزائر، يواصل بنك الجزائر تنفيذ سياسة تثبيت معدل الصرف الفعلي، وهو ما يتطلب متابعة جد خاصة للتطور قصير المدى في الأسعار النسبية، بالنظر إلى تقلبات أسعار الصرف في الدول الشريكة وتقلبات الأسعار خاصة المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، إضافة إلى ذلك تمثل وضعية أسعار البترول صدمة من زاوية أساسيات الاقتصاد الوطني مع وجود أثر على معدل الصرف الفعلي الحقيقي التوازني، ويتدخل بنك الجزائر في سوق الصرف بين البنوك للسهر على أن لا تؤثر حركة معدل الصرف الفعلي الاسمي على التوازن طويل المدى في سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، باعتبارها مرساة على صلابة مميزة في الوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر خاصة احتياطي الصرف، ويبقى التحدي يتمثل في إرساء دائم لتنافسية خارجية خارج المخروقات لدعم قابلية الاستمرار متوسطة وطويلة المدى لميزان المدفوعات، في إطار هذا الهدف يجب أن ترافق سياسة سعر الصرف بتدابير أخرى على مستوى السياسة الاقتصادية تستهدف زيادة الإنتاجية وتنويع الاقتصاد الوطني.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> لعراية مولود، بوغروج المياء، مرجع سبق ذكره، ص ص 322-323.

<sup>2</sup> لكصاسي محمد محافظ بنك الجزائر، تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر سنة 2008، موقع: [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

الشكل رقم (4-08): تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري (1995-2004)  
(%100 = 1990)



Source: F.M.I « Algérie : Questions choisies » rapport du F.M.I No. 05/52, mai 2006, p 80.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (4-08) أن السعر الحقيقي للدينار عرف ارتفاع وانخفاض خلال الفترة (1995-2004)، وأكبر ارتفاع للقيمة الحقيقية للدينار كان بين 1997 و1999، في حين عرف أكبر انخفاض للقيمة الحقيقية للدينار سنة 2003.

وقد أدى ارتفاع اليورو أمام الدولار سنة 2003 إلى انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري أمام اليورو بنسبة 18.4% مما أثر على القيمة الحقيقية للدينار الجزائري<sup>1</sup>، ويبقى السبب الرئيسي لضعف القيمة الحقيقية للدينار الجزائري ضعف الإنتاج خارج قطاع المحروقات<sup>2</sup>.

وتهدف سياسة الجزائر الخاصة بالصرف منذ سنة 1995 إلى جعل نسب صرف الدينار الفعلية الحقيقية على المدى الطويل تستقر عند قيمتها المتوازنة حسبما تقتضيه أساسيات الاقتصاد الوطني، واستقرار سعر الصرف على المدى الطويل يهدف إلى تنشيط الاستثمارات الوطنية والأجنبية من خلال خفض الشكوك في ميدان الأسعار وتشجيع الصادرات، ويتم تحديد نسبة الصرف الفعلية الحقيقية في حالة الجزائر على أساس مؤشر يشمل المبادلات التجارية للجزائر مع 15 بلد من أهم شركائها التجاريين وهو ما يمثل 88% من المبادلات الإجمالية للجزائر مع

<sup>1</sup> لعرابة مولود، بوعروج المياء، مرجع سبق ذكره، ص 325.

<sup>2</sup> F.M.I « Algérie : Questions choisies », Op.Cit., p 81.

الخارج، وتقوم طريقة حساب قيمة الدينار على تحديد مؤشر للتنافسية على أساس حساب نسب الصرف الاسمية للبلدان الخمسة عشر الشريكة للجزائر ومؤشراتها الخاصة بالتضخم من خلال وزن كل دولة في المبادلات التجارية مع الجزائر، وهو ما يضمن متابعة جيدة من طرف الجزائر على الصعيدين الدولي والوطني في مجال نسب التضخم وتطور نسب الصرف، ما يسمح لبنك الجزائر بالتدخل في السوق المصرفية المشتركة للصرف في الوقت المناسب.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الجمري منصور، الجزائر ترفض طلب «صندوق النقد الدولي» مراجعة سعر صرف عملتها، صحيفة الوسط البحرينية، الخميس 04 سبتمبر 2008، العدد 2190  
<http://www.alwasatnews.com/about-us.htm>

## خاتمة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يمكن استخلاص ما يلي:

أدى انخفاض إيرادات الصادرات من المحروقات إلى اختلالات مالية كبيرة صاحبها تراكم الدين الخارجي حتى أصبحت خدمات المديونية خطرا يهدد الاقتصاد الوطني، وذلك لاعتماد التوازن الداخلي والخارجي على هذه الإيرادات (إيرادات المحروقات) وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي خارج المحروقات، وقد عززت السلطات من جهودها في تصحيح الاقتصاد الكلي خلال الفترة (1989-1991) بدعم من صندوق النقد الدولي، بهدف الانتقال من اقتصاد مخطط مركزي إلى اقتصاد يعتمد على ميكانزمات السوق، حيث اتخذت عدة إجراءات تصحيحية شملت مختلف جوانب السياسة الاقتصادية بما فيها سياسة سعر الصرف.

ورغم ما حققته هذه الإصلاحات من تقدم فيما يخص التأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق إلا أن الاقتصاد الوطني عرف وضعية صعبة في نهاية هذه الفترة تمثلت في اختلالات داخلية وخارجية، مما دفع مرة أخرى إلى ضرورة الإصلاح في السياسة الاقتصادية بصفة عامة وسياسة سعر الصرف بصفة خاصة، وهكذا تبنت الجزائر برامج التصحيح المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية، وذلك باعتماد برنامج التصحيح الهيكلي الذي يهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وتحقيق الزيادة في الطاقة الإنتاجية.

ولكن النتائج المحققة في السنوات الأخيرة من تحسن رصيد ميزان المدفوعات، وارتفاع حجم احتياطي الصرف، وانخفاض المديونية إلى أدنى مستوياتها كان نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات لا غير، وبالتالي يصبح الاقتصاد الجزائري هشاً وعرضة للتغيرات الخارجية.

حيث يرجع الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات إلى الارتفاع الكبير في سعر البترول وليس نتيجة التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري، من هذا التحليل نخلص إلى أن الأهداف المرجوة من تخفيض الدينار الجزائري من أجل رفع قيمة الصادرات لم تحقق النتائج المرجوة، كما أن الواردات لم تتراجع قيمتها بل استمرت في الزيادة، وهذا يعني عدم مرونة الطلب على الواردات، وبالنظر إلى معدلات التغير في بنود ميزان المدفوعات نلاحظ أن للميزان الجاري دور كبير في ظهور معدلات التغير الموجبة في الرصيد الإجمالي، فضلاً على أن الفائض في الميزان الجاري يتوقف بدرجة كبيرة على الميزان التجاري الذي يتأثر بدوره بأسعار المحروقات، أي بالصادرات

النفطية التي تمثل حوالي 97% من إجمالي الصادرات، وهذا ما يفسر أن تأثير تغير سعر صرف الدينار كان ضعيفاً في تحسين أو تسوية وضعية ميزان المدفوعات، وهذا باعتبار أن سعر صرف الدينار لا يؤثر على الصادرات النفطية.

ونلاحظ الأثر الواضح لتخفيض قيمة الدينار على التضخم فنجد في الفترة التي شهدت تخفيضات لسعر الصرف خلال الفترة (1990-1996) عرف معدل التضخم ارتفاعاً ملحوظاً، لكن هذا التأثير لسعر الصرف على التضخم يقتصر على سنوات دون الأخرى فقد يكون التضخم مستورداً وقد يكون لأسباب داخلية، وقد يكون لأسباب نقدية.

كما أن تأثير اليورو على التوازن الاقتصادي يكون من خلال التأثير على الميزان التجاري من خلال انخفاض قيمة الصادرات خاصة المحروقات عند تحويلها للعملة الأوروبية اليورو نتيجة ضعف قيمة الدولار أمام اليورو، حيث تعتبر منطقة اليورو الشريك الأكثر أهمية للجزائر وتحتل المركز الأول للصادرات الجزائرية خاصة البترول والغاز الطبيعي، كما يظهر أثر اليورو كذلك في ارتفاع قيمة الواردات، وهذا نظراً للخاصية التي تميز التجارة الخارجية للجزائر، حيث أن صادراتها تسعر بالدولار، في حين أن نسبة كبيرة من وارداتها تسعر باليورو، وبالتالي يؤدي هذا إلى تدهور رصيد الميزان التجاري الذي ينعكس بدوره على رصيد ميزان المدفوعات، أي نستنتج أن تقلبات سعر صرف اليورو مقابل الدولار تؤدي إلى تدهور رصيد ميزان المدفوعات.

وقد عرف احتياطي الصرف الجزائري ارتفاعاً كبيراً لم يشهده من قبل هذا ما يمنح للبنك المركزي أكثر مجالاً للحفاظ على استقرار سعر الصرف الفعال الحقيقي للدينار الجزائري، لكن الانخفاض المستمر للعملة الأمريكية الدولار يجعل القيمة الحقيقية للاحتياطيات من الصرف تنخفض مما يجد من المكاسب المحصل عليها نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وللحد من آثار تقلب سعر صرف اليورو مقابل الدولار على احتياطي الصرف ووجب التنويع في العملات المكونة لاحتياطي الصرف مع مراعاة طبيعة المعاملات التجارية الجزائرية.

ويبقى التحدي يتمثل في إرساء لتنافسية خارجية دائمة خارج المحروقات لدعم قابلية الاستمرار متوسطة وطويلة المدى لميزان المدفوعات، في إطار هذا الهدف يجب أن تترافق سياسة سعر الصرف بتدابير أخرى على مستوى السياسة الاقتصادية تستهدف زيادة الإنتاجية وتنويع الاقتصاد الوطني.

# الغائمة

## الخاتمة:

بينت هذه الدراسة أن لسعر الصرف أهمية كبيرة لأي اقتصاد، إذ أنه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال التأثير على التنمية الاقتصادية وتنشيط الصناعات التصديرية والتي بدورها تؤثر على الدخل الوطني وهذا ينعكس مباشرة على التوازن الداخلي للدولة من خلال التحكم في نسبة التضخم ونسب النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة، كما يؤثر على حجم التجارة الخارجية، وبالتالي على موقف ميزان المدفوعات.

ويتحقق التوازن الداخلي من خلال عدة مؤشرات كلية هي النمو الاقتصادي، مستوى التشغيل، التحكم في مستوى الأسعار (التضخم)، أما التوازن الخارجي فيتحقق بتوازن ميزان المدفوعات، وتعمل سياسة سعر الصرف على تسوية الخلل في التوازن من خلال سياسة تخفيض أو رفع قيمة العملة والرقابة على الصرف الأجنبي وسياسة موازنة الصرف (صندوق موازنة الصرف)، وتعتمد مدى فعالية سياسة أسعار الصرف على طبيعة البنية الاقتصادية للدول خاصة الدول النامية.

ولمعرفة مدى استفادة أي اقتصاد من سياسة ما يجب مقارنة المزايا مع التكاليف، وتمثل تكاليف تخفيض قيمة العملة في ثلاثة جوانب، الجانب الأول هو التضخم الذي غالبا ما يكون مصاحبا لتخفيض قيمة العملة، والجانب الثاني فيتمثل في إعادة توزيع الموارد الذي يمكن أن يكون له أثر سلبي خاصة في الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة على العالم الخارجي، أما الجانب الثالث فيتسبب تخفيض قيمة العملة في تدهور شروط التبادل التجاري الذي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في مستوى المعيشة.

وكان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو محاولة الإجابة عن سؤال جوهري يتمثل في كيف يمكن للتغيرات في أسعار الصرف أن تؤثر على التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، سواء كانت هذه التغيرات مقصودة أي عن طريق سياسات تقوم بها السلطات النقدية بهدف تحقيق التوازن الداخلي والخارجي من خلال تشجيع

الصادرات وكبح الواردات، وقد استخدمت في الجزائر خلال تطبيق الإصلاحات المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي.

أو كانت التغيرات تلقائية نتيجة ظروف أسواق الصرف من التقلبات العالمية في أسعار الصرف خاصة تقلبات اليورو مقابل الدولار وتأثير ذلك على التوازن الاقتصادي.

**نتائج الدراسة:** بعد دراسة الموضوع تم التوصل إلى النتائج التالية:

### 1 - نتائج الجزء النظري:

- تعتبر سياسة سعر الصرف وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة وبالتالي التأثير على النمو والتضخم والعمالة، وتستخدم الدول هذه السياسة لتوجيه مختلف قطاعاتها الاقتصادية بهدف تحقيق التوازن على المستوى الداخلي والخارجي ومن ثم التوازن الاقتصادي الكلي.

- يمثل هدف تحقيق التوازن الداخلي والخارجي الشغل الشاغل لدى السلطات في كل بلد، وعلاقة هذا الهدف بنظام سعر الصرف علاقة جد معقدة، حيث أن عملية اختيار النظام المناسب تملئها الظروف الخاصة بكل بلد وبنيته الاقتصادية والتنظيمية ومرونة الجهاز الإنتاجي فيها.

- يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات الذي يتراوح بين حالة الفائض والعجز، وكلاهما لا يخدم الاقتصاد المحلي ويبقى أفضل حالات ميزان المدفوعات هو التوازن، كما أن التوازن الداخلي يتمثل في تحقيق نمو اقتصادي مقبول وتقليل معدلات البطالة وخفض معدلات التضخم.

- ولتحقيق النتائج المرغوبة داخليا وخارجيا من توازن ميزان المدفوعات واستقرار الأسعار وتقليص البطالة ومعدل نمو ملائم يتطلب هذا المزج بين سياسات سعر الصرف (سياسة تحويل الإنفاق) مع ترتيبات محلية ملائمة، كسياسات تغيير الإنفاق من سياسة مالية وسياسة نقدية لتحقيق التوازن.
- إن المغالاة في عملة ما يؤدي إلى آثار وخيمة على توزيع الموارد وميزان المدفوعات، ومحاولة التحكم في الصرف عن طريق قيود مفروضة من طرف السلطات سيشجع ظهور وتطور السوق الموازية وهروب رؤوس الأموال.

## 2- نتائج الجزء التطبيقي:

- لقد أدى نظام أسعار الصرف الذي كان مطبقا في الفترة الممتدة ما بين (1973-1988) إلى ظهور بوادر الاختلالات الداخلية والخارجية والتي كانت مخفية وراء ستار إيرادات المحروقات المورد الأساسي إن لم نقل الوحيد للعملة الصعبة، الشيء الذي أدى إلى الارتباط بصفة خطيرة بأسعار البترول.
- بعد انهيار أسعار البترول سنة 1986 دق ناقوس الخطر، إذ لم تعد الجزائر قادرة على تحمل أكثر للاختلالات التي كانت تعاني منها، مما أدى إلى إعادة النظر في السياسات التي كانت تتبعها، وفي بداية التسعينات بدأت مرحلة جديدة استوجبت إعادة هيكلة كلية للنظام الاقتصادي والمالي.
- يتمثل أهم هدف لبرنامج التصحيح الهيكلي في إعادة التوازنات الاقتصادية والمالية من جهة وخلق الشروط الملائمة للبعث الاقتصادي من جهة أخرى، لذا شرع في تخفيض العملة الوطنية في سنة 1991 و1994 مع انزلاقات تخللت فترة ما بعد التخفيض وإقامة نظام سعر صرف مرن مدار مما رفع من الأسعار الداخلية.

- إن الاختلالات التي أصابت التوازن العام للاقتصاد الوطني مردها إلى عاملين رئيسيين، الأول ما يسمى بالصدمات الخارجية التي تتألف أساسا من الاضطرابات التي تصيب أسعار النفط خاصة بالإضافة إلى أسعار الصرف، أما العامل الثاني يتمثل في السياسات الاقتصادية التي تم اتخاذها في السنوات الماضية وكانت سببا رئيسيا في اختلال التوازن الاقتصادي العام.

- ينقسم تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار في الفترة ما بين 1990-2009 إلى فترتين رئيسيتين الفترة الأولى من 1990 إلى غاية 1996 وهي فترة التخفيضات تحت إشراف صندوق النقد الدولي، والفترة الثانية من 1997 إلى غاية 2009 وبدورها تنقسم إلى جزئين الجزء الأول ينتهي سنة 2002 أي عند بداية تداول العملة الأوروبية الموحدة اليورو، وقد بلغ سعر صرف الدينار ذروته مقابل الدولار حيث سجل 79.6 دج/\$ ثم أخذ بالتراجع نتيجة تراجع الدولار مقابل اليورو، ثم عرف سعر صرف الدينار نوعا من الاستقرار مقابل الدولار بين 2004 و 2007 ثم شهدت سنة 2008 تراجعا محسوسا لسعر صرف الدينار مقابل الدولار نتيجة تداعيات الأزمة العالمية ثم عاد للارتفاع مرة أخرى سنة 2009.

- أدى التخفيض في قيمة الدينار إلى تدهور رصيد الميزان التجاري خاصة خلال الفترة (1992-1999) وساهم في ذلك انخفاض أسعار البترول، وقد تبع مرحلة التخفيض التحسن الإيجابي على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث استعادت التوازنات الداخلية والخارجية أو على الأقل تحسنت وضعيتها، غير أن النتائج المحصل عليها غير كافية، حيث تبقى هذه النتائج مرتبطة بأسعار البترول وليس بالتخفيض من قيمة الدينار الجزائري، أضف إلى ذلك أن سياسة التخفيض لم تنجح في رفع الطلب العالمي على السلع الوطنية ولا من تخفيض الطلب الوطني على السلع الأجنبية، في حين تدهورت القدرة الشرائية.

- يكون تأثير اليورو على التوازن الاقتصادي من خلال التأثير على الميزان التجاري من خلال انخفاض قيمة الصادرات خاصة المحروقات عند تحويلها للعملة الأوروبية اليورو نتيجة ضعف الدولار أمام اليورو، ولكون غالبية واردات الجزائر باليورو، يؤدي هذا إلى تدهور ميزان المدفوعات.

- إن النتائج المحققة في السنوات الأخيرة من تحسن رصيد ميزان المدفوعات، وارتفاع حجم احتياطي الصرف، وانخفاض المديونية إلى أدنى مستوياتها كان نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات لا غير، وبالتالي يصبح الاقتصاد الجزائري هشاً وعرضة للتغيرات الخارجية .

- إن تحقيق التوازن على المدى الطويل يتطلب إرساء دائم لتنافسية خارجية خارج المحروقات لدعم قابلية الاستمرار متوسطة وطويلة المدى للتوازن الاقتصادي الكلي، في إطار هذا الهدف يجب أن تكمل سياسة سعر الصرف تدابير أخرى على مستوى السياسة الاقتصادية تستهدف النوعية وزيادة الإنتاجية وتنويع الاقتصاد الوطني.

وبعد هذا العرض لأهم النتائج التي تم استخلاصها من خلال معالجة إشكالية هذه الدراسة نأتي إلى اختبار فرضيات البحث التي جاءت في مقدمته وهي كما يلي:

تحقق الفرضية الأساسية والتي تخص مساهمة التغيرات في أسعار الصرف في علاج الاختلالات الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي من خلال تخفيض عجز ميزان المدفوعات أو تحقيق فائض.

أما الفرضيات الجزئية فهي كما يلي:

- يعتبر سعر الصرف أداة هامة وفعالة في السياسات الاقتصادية من خلال تخفيض قيمة العملة لتشجيع الصادرات والتقليل من الواردات مع توفر مجموعة من الشروط، كذلك الرقابة على الصرف تمكن من الاستخدام الأمثل للعملة الصعبة شريطة عدم المبالغة التي تخلق سوق صرف موازية.

- تساهم سياسة سعر الصرف في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي من خلال تقليص الواردات وزيادة الصادرات من خلال تخفيض قيمة العملة والرقابة على الصرف.
- كما تم إثبات الفرضية الثالثة حيث أنه لا بد لنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة من توفر جهاز إنتاجي يتميز بمرونة في عرض الصادرات ومرونة الطلب على الواردات، شريطة عدم اتخاذ البلدان المنافسة لإجراءات تحد من فعالية التخفيض.
- كما تحققت الفرضية الرابعة في جزء منها حيث تؤثر تقلبات أسعار الصرف العالمية وخاصة اليورو مقابل الدولار سلباً على التوازن الاقتصادي ككل وخاصة ميزان المدفوعات، من خلال التأثير على القدرة الشرائية لإيرادات الصادرات التي تُحصَلُ أغلبها بالدولار ورفع فاتورة الواردات التي تُدفع أغلبها باليورو وزيادة عبء المديونية ونقص قيمة احتياطي الصرف، بالإضافة إلى انخفاض القيمة الحقيقية للدولار التي تؤثر على إيرادات المحروقات، ولكن من الجانب الآخر فإن ارتفاع قيمة اليورو يؤدي إلى زيادة تحويلات المهاجرين مما يؤدي إلى تحسين حالة ميزان المدفوعات، لكن جزءاً من هذه التحويلات يكون بطريقة غير قانونية، كما أن أثر زيادة تكلفة الواردات يطغى على زيادة التحويلات.

### التوصيات:

- من خلال النتائج التي توصلنا إليها من دراسة أثر تغير سعر الصرف على التوازن الاقتصادي مع دراسة حالة الجزائر يمكن أن نقدم التوصيات والاقتراحات التالية:
- إن الأرقام المتوصل إليها في حالة الجزائر هي حقيقة لا تعكس حالة الاقتصاد الوطني، بل هي ظرفية بسبب انتعاش أسواق النفط ولكنها إيجابية ويجب الحفاظ عليها وإعادة استثمارها.

- تعجيل الإصلاحات وتوفير المحيط الملائم لها (إصلاح النظام البنكي، تحرير نظام الأسعار، المحافظة على السعر الحقيقي للدينار الجزائري، تنمية القطاع الخاص وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة... إلخ)، وتطبيق سياسة صرف مشجعة لقطاع التصدير وإحلال الواردات.
- يلعب سعر الصرف دورا هاما في تحقيق التوازن الاقتصادي، لذا لا بد أن يكون في مستواه الحقيقي، وبالتالي للمحافظة على استقرار قيمة الدينار يجب الحفاظ على معدل تضخم منخفض واستثمار احتياطات الصرف.
- تحرير الأسواق الداخلية لرؤوس الأموال وامتصاص الكتلة النقدية عن طريق تشجيع الادخار، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.
- ترقية قطاع الصادرات خارج المحروقات للسماح برفع مستوى احتياطات الصرف وتنويعها، عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج، فالجزائر تملك ميزة تنافسية في قطاعات هامة كالزراعة، الصناعات الاستخراجية، الصناعة التقليدية، السياحة مما يجعل أمر ترقية الصادرات الوطنية ممكنا وفي المتناول.
- اتخاذ إجراءات للحد من خسائر الصرف الناجمة عن تقلب اليورو مقابل الدولار، والعمل على القضاء على السوق الموازية لسعر الصرف وذلك لتشجيع الجالية الجزائرية بالخارج على تحويل أموالها عن طريق السوق الرسمي والمساهمة أكثر في توازن ميزان المدفوعات وبالتالي رفع معدلات النمو وتقليص البطالة.
- تنويع العملات الصعبة المكونة لاحتياطات الصرف والتسيير الصارم والعقلاني لاحتياطات الصرف، لتجنب الاستدانة وتقليص النفقات غير الضرورية.

وفي الأخير فإن إتباع سياسة سعر صرف وسياسة مالية وسياسة نقدية متناسقة وأكثر جدوى واستهلاكاً أكثر عقلانية واستثماراً أكثر فعالية من شأنها مجتمعة أن تحقق توازناً اقتصادياً عند معدلات أعلى لنمو الدخل الوطني الجزائري.

### آفاق البحث:

بملاحظة الدراسة يتبين أنها تركزت على أثر تحويل الإنفاق على التوازن الداخلي والخارجي وكما نعرف فإن أدوات السياسة الاقتصادية بصفة عامة تنقسم إلى سياسات خاصة بتغيير الإنفاق وسياسات خاصة بما يسمى تحويل الإنفاق وتتضمن سياسات تغيير الإنفاق كلاً من السياسة المالية والسياسة النقدية، أما سياسات تحويل الإنفاق فإنها تشير إلى إحداث تغييرات في سعر الصرف سواء كان برفع سعر الصرف أو خفضه، كما أن الدراسة تطرقت لموضوع سعر الصرف والتوازن الاقتصادي الكلي، وبالتالي يمكن لهذا الموضوع أن يُتعمق فيها بصفة أكبر من خلال دراسة:

- أثر تغييرات سعر الصرف على ميزانية الدولة وعلى النظام المصرفي الجزائري.
- دراسة أثر تغييرات سعر الصرف على المؤسسات الاقتصادية.
- سياسات تغيير الإنفاق وأثرها على التوازن الداخلي والخارجي.
- أساليب وسياسات ترقية الصادرات.
- دراسة التكاليف الناجمة عن تغييرات أسعار الصرف وأثرها على الاقتصاد الوطني.

قائمة

المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: باللغة العربية

أ- الكتب:

- 1- الأشقر أحمد، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 2- البكري كامل، التمويل الدولي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، مصر، بدون سنة نشر.
- 3- الحسيني عرفان تقي، التمويل الدولي، مجدلاوي، الأردن، 1999.
- 4- السريتي محمد، نجا علي عبد الوهاب، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2008.
- 5- المهدي عادل، العلاقات النقدية الدولية، جهاز نشر وتوزيع الكتب الجامعية، مصر، 2003.
- 6- الموسوي ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية : التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- 7- بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- 8- بكري كامل، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2002.
- 9- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 10- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- 11- حشيش عادل أحمد، العلاقات الاقتصادية الدولية، المكتبة الاقتصادية، مصر، 2000.
- 12- حشيش عادل أحمد، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 13- حشيش عادل أحمد، شهاب مجدي محمود، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
- 14- حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار زهراء الشرق القاهرة، مصر، 1998.
- 15- حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 16- خالدي الهادي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996.
- 17- خلف فليح حسن، الاقتصاد الكلي، ط 1، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2007.

- 18- ساكر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، ط 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006.
- 19- سامويلسون أ.بول، العلاقات التجارية والمالية الدولية، ج 6، ترجمة مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 20- شهاب مجدي محمود، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر، 2007.
- 21- صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، ط 7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 22- عابد محمد سيد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1990.
- 23- عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصادي القومي، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، مصر، 2003.
- 24- عجمية محمد عبد العزيز، العقاد مدحت محمد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1979.
- 25- عوض الله زينب حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر مطابع الأمل، بيروت، لبنان، 1999.
- 26- فرحي محمد، التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- 27- فيلاسكو أندريا، أسعار الصرف في الأسواق الناشئة (التعويم نحو المستقبل)، السياسات النقدية وأنظمة الصرف (خيارات أمام الشرق الأوسط)، ترجمة أسعد حلیم، محمود حلمي ونبيل عثمان، المركز المصري للدراسات الاقتصادية مطابع الأهرام التجارية، مصر، 2004.
- 28- قانة الطاهر، اقتصاديات صرف النقود والعملات، دار الخلدونية، الجزائر، 2009.
- 29- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية -، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 30- كريانين موردخاي، الاقتصاد الدولي - مدخل السياسات -، ترجمة محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2007.
- 31- مجيد ضياء، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998.
- 32- مصطفى أحمد فريد، سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
- 33- مصطفى أحمد فريد، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2007.
- 34- مصطفى أحمد فريد، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.

- 35- مطر موسى سعيد، شقيري نوري موسى، المومني ياسر، التمويل الدولي، ط 1، دار صفا للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 36- مندور أحمد، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1990.
- 37- هالوود سي بول، ماكدونالد رونالد، النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2007.
- 38- هني أحمد، إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 39- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، ط 1، دار جرير الأردن، 2006.

#### ب - البحوث الجامعية:

- 40- العايب عبد الرحمان، البطالة وإشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي - حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2004.
- 41- العقريب كمال، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات - حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2006.
- 42- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2006.
- 43- سعيح عبد الحكيم، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي دراسة اقتصادية قياسية للنمو - حالة الجزائر - (1974-1999)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
- 44- هتهات سعيد، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2005/2006.

#### ج - المؤتمرات والملتقيات والأيام الدراسية:

- 45- بن بوزيان محمد، زياني الطاهر، الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، محاضرات الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، ماي 2002.
- 46- راتول محمد، تحويلات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق أسلوب المرونات، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية الواقع والتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004.

## د- التقارير:

- 47- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2009.  
48- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2010.

## هـ- المجالات وبحوث:

- 49- العباس بلقاسم، سياسات أسعار الصرف، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003.  
50- العباس بلقاسم، إدارة الديون الخارجية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 30، جوان 2004.  
51- بوردو مايكل، "المنظور التاريخي لاختيار سعر الصرف" نظم وسياسات أسعار الصرف، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، 2002.  
52- جاردنر إدوارد، مطلوب مزيد من الوظائف، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، مارس 2003.  
53- زايري بلقاسم، إدارة احتياطات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، 2008.  
54- لعراية مولود، بوعروج لمياء، بعض آثار اليورو وتقلباته على اقتصاديات الدول العربية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، جوان 2009، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

## و- القوانين والتشريعات:

- 55- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 16، 18 أبريل 1990، القانون رقم 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض، والمؤرخ يوم 14 أبريل 1990.  
56- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، 27 أوت 2003، الأمر رقم 03-11 والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة المؤرخ يوم 26 أوت 2003.

57- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31، 13 ماي 2007، النظام رقم 01-07 والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة المؤرخ يوم 03 فيفري 2007.

#### ز - الإنترنت:

58- الجمري منصور، الجزائر ترفض طلب «صندوق النقد الدولي» مراجعة سعر صرف عملتها، صحيفة الوسط البحرينية، الخميس 04 سبتمبر 2008، العدد 2190.

<http://www.alwasatnews.com/about-us.htm>

59- الولي ممدوح، آثار انخفاض الدولار على الاقتصاد العالمي

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/995C1CFE-069D-4D50-8878-C90CDE734DCE.htm>

60- شيبى عبد الرحيم، بن بوزيان محمد، شكوري سيدي محمد، الآثار الاقتصادية الكلية لخدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية.

[www.erf.org.eg/CMS/getFile.php?id=1516](http://www.erf.org.eg/CMS/getFile.php?id=1516)

61- عزي الأخضر أبو علاء، إشكالية سعر صرف الدينار الجزائري بين واقعية السوق والتعديل الهيكلي (1990-2002).

<http://www.difaf.net/modules.php?name=News&file=article&sid=958>

62- لكصاسي محمد محافظ بنك الجزائر، تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر سنة 2008، موقع: [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

63- نعوش صباح، آثار تطبيق اليورو في الاقتصاد العالمي

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E2B94304-FB37-4C53-AFF0-872C27BEABE0.htm>

64- موقع الديوان الوطني للإحصائيات: [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

#### ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

#### أ - باللغة الفرنسية:

#### OUVRAGES:

65- Alain Samuelson, **Economie internationale contemporaine**, office des publications universitaires, Algérie, 1993.

66- Frédéric teulon, **La nouvelle économie mondiale**, 6<sup>e</sup> édition mise à jour, presses universitaires de France, paris, 2008.

67- J. Longatte, P.Vanhove, C. Viprey, **économie générale**, dunod, paris, 2002

**Rapports et revues et séminaire:**

68- Banque d'Algérie, **Bulletin statistique de la banque d'Algérie**, hous série – juin 2006.

69- Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie**, les Rapports des années 2003 ;2004 ;2005 ;2006 ;2007 ;2008 ; 2009.

70- Banque d'Algérie, **MEDIABANK-N°35**,Avril/Mai 1998.

71- F.M.I « **Algérie : Questions choisies** » rapport du F.M.I No. 05/52, mai 2006.

72- MIMOUNE Lynda, KHELADI Mokhtar, **Partenariat Algérie-Union européenne et mise à niveau des entreprises algériennes**, Colloque « Economie Méditerranée Monde Arabe » 26 et 27 mai 2006 Université Galatasaray, Istanbul, Turquie.

ب - باللغة الانجليزية:

73- Eric R.dodge, **AP Microeconomics Macroeconomics**, McGraw-Hill's 5 Steps to a 5 Series, Copyright by The McGraw-Hill Companies, United States of America, 2005.

74- Paul R. Krugman and Maurice Obstfeld, **International Economics Theory and Policy**, SIXTH EDITION, the United States of America, 2003.